

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratics Republic of Algeria

Ministry of Higher Education
and Scientific Research

National Higher School of Management
University Pole of Kolea



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للمناجنت
القليلة

مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: الحوكمة والوقاية من الفساد

تحت عنوان:

تأثير الرقابة المصرفية في الحد من غسيل الأموال
دراسة حالة بنك التنمية المحلية - سطوالي-

من اعداد الطالبين:

بوالقمح غادة

خميسي محمد عبد الغاني

أعضاء اللجنة

الاسم واللقب	الصفة
أ.عرباوي أحمد خالد	رئيسا
أ.قاضي عمر	مشرفا
أ.فرواني أمل ليندة	مناقشا

السنة الجامعية: جوان 2026

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى مساهمة الرقابة المصرفية في التصدي لجريمة غسيل الأموال من وجهة نظر الكوادر البشرية في القطاع المصرفي، وذلك بالتطبيق على بنك التنمية المحلية (BDL)، وقد اعتمدنا ضمن هذه الدراسة المنهج الكمي من خلال استبيان وزع على عينة تضم 70 موظفا من المديريات المعنية (الجودة، الامتثال، إدارة المخاطر المالية، الوكالة التجارية، ومديرية وسائل الدفع).

وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS 25 وأسفرت الدراسة عن ثلاث نتائج رئيسية تمثلت في وجود علاقة إيجابية طردية ذات دلالة إحصائية بين فعالية الرقابة المصرفية في الحد من عمليات غسيل الأموال، بالإضافة إلى أن تعزيز آليات الرقابة يؤدي إلى الحد من هذه الظاهرة، هذا فضلا على أن الرقابة المصرفية وحدها لا تفسر إلا جزءا من التباين في المتغير التابع، في حين يعود الجزء الأكبر إلى عوامل خارجية كتطوير الآليات التطبيقية، وتكثيف التدريب المستمر، وتفعيل التنسيق بين الوحدات الرقابية المختلفة.

❖ **الكلمات المفتاحية:** الرقابة المصرفية، غسيل الأموال، الامتثال المصرفي، المعايير الدولية والتشريعات المحلية، بنك التنمية المحلية (BDL)

Abstract

This study aimed to assess the extent to which banking supervision contributes to combating money laundering from the perspective of banking sector personnel, specifically as applied to the Bank for Local Development (BDL). In this study, we adopted a quantitative approach using a questionnaire distributed to a sample of 70 employees from the relevant departments (Quality, Compliance, Financial Risk Management, Commercial Agency, and Payment Methods). The data was analyzed using SPSS 25, and the study yielded three main findings: there is a statistically significant positive correlation between the effectiveness of banking supervision in curbing money laundering, and strengthening supervisory mechanisms leads to a reduction in this phenomenon. Furthermore, banking supervision alone explains only a portion of the variance in the dependent variable, while the majority is attributed to external factors such as the development of enforcement mechanisms, the intensification of ongoing training, and the enhancement of coordination among the various supervisory units.

❖ **Keywords:** Banking Supervision, Money Laundering, Banking Compliance, International Standards and Local Legislation, Local Development Bank (BDL).



Résumé

Cette étude visait à évaluer dans quelle mesure la surveillance bancaire contribue à la lutte contre le blanchiment d'argent du point de vue des cadres du secteur bancaire, en prenant pour exemple la Banque de développement local (BDL). Dans le cadre de cette étude, nous avons adopté une approche quantitative à travers un questionnaire distribué à un échantillon de 70 employés issus des directions concernées (qualité, conformité, gestion des risques financiers, agence commerciale et direction des moyens de paiement). L'analyse des données a été effectuée à l'aide du logiciel SPSS 25 et l'étude a abouti à trois résultats principaux, à savoir l'existence d'une relation positive et proportionnelle statistiquement significative entre l'efficacité de la surveillance bancaire et la réduction des opérations de blanchiment d'argent, ainsi que le fait que le renforcement des mécanismes de surveillance conduit à la réduction de ce phénomène, et que la surveillance bancaire à elle seule n'explique qu'une partie de la variation de la variable dépendante, tandis que la majeure partie est attribuable à des facteurs externes tels que le développement des mécanismes opérationnels, l'intensification de la formation continue et la mise en œuvre d'une coordination entre les différentes unités de surveillance.

❖ **Mots-clés:** contrôle Bancaire, Blanchiment d'Argent, Conformité Bancaire, Normes Internationales et Législation Locale, Banque de Développement Local (BDL).

شكر و عرفان

نرفع أكفّ الضراعة والحمد لله العليّ القدير، الذي بفضلله وتوفيقه زالت الصعاب، ومن نوره استمددنا العزم لنتمّ هذا العمل، فلك الحمدُ ربنا حمدا يليق بجلالك ويوافي عظيم نعمك.

إلى القلعة التي أضاءت لنا دروب العلم والمعرفة، وصقلت مهارتنا وجعلتنا قادة المستقبل "مدرستنا ENSM "

إلى منارة العلم... أستاذنا المشرف الفاضل..

نتقدم إليك بشكر يملؤه الاحترام والتقدير، فلقد كنت لنا في رحاب هذا البحث العلمي خير مرشد، كل الامتنان لسعة صدرك، وللمعرفة التي منحتنا إياها، وللأثر الطيب الذي تركته في جوف هذا العمل.

إلى دعامة الاقتصاد... بنك التنمية المحلية..

أخص بالشكر والتقدير المشرف الميداني في "بنك التنمية المحلية"، التي فتحت لنا أبواب التجربة العملية، ومنحتنا من وقتها وخبرتها ما صقل جانبنا التطبيقي. شكرا لكل من قدم لنا العون في وكالة "سطاوالي".

إلى عائلتنا... السند والذخر...

إلى والدينا الكريمين، من صاغا من طموحهما بنجاحتنا، و بدعواتهما تحصنا من كل عسر. إليكما نخدي ثمة هذا التعب، فأنتم الأصل في كل فخر نصل إليه، والنبض الذي يمدنا العزيمة والإصرار. شكراً لأنكم كنتم دائما الملاذ.

إلى من بهم يشتد عضدنا...

إلى اخوتنا اللذين شاركونا سقف الحلم وفرحونا لنجاحنا، دمت لنا وطنا ودمتم لنا سنداً لا يغيب.

إلى رفيق الدرب...

تشاركنا عبء المسؤولية وشغف الإنجاز، لقد كنا معا يدا واحدة وعزما لا يلين، فكان لهذا التعاون مذاق النجاح.

ختاماً...نشكر أنفسنا التي ثابرت واجتهدت و لكل من آمن بنجاحنا، ولكل من مرّ من هنا وترك أثراً جميلاً، سائلين المولى أن يجعل هذا العلم خالصاً لوجهه الكريم ونافعا في المستقبل.

خميسي محمد عبد الغاني

بوالقمح غادة



فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
I	الملخص.....
III	الشكر والعران.....
IV	فهرس المحتويات.....
VIII	قائمة الأشكال.....
IX	قائمة الجداول.....
X	قائمة الملاحق.....
XI	قائمة الرموز والمختصرات.....
أ- ح	مقدمة عامة.....
37-01	الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة.....
08-03	1. الدراسات السابقة.....
03	1.1 الرقابة المصرفية.....
04	2.1 غسيل الأموال.....
37-08	2. الإطار المفاهيمي للدراسة.....
08	1.2 الإطار المفاهيمي للرقابة المصرفية.....
08	1.1.2 ماهية الرقابة المصرفية.....
09	أ. تعريف الرقابة المصرفية.....
09	ب. أهمية الرقابة المصرفية.....

10	ج. أهداف الرقابة المصرفية.....
10	2.1.2 أنواع الرقابة المصرفية وآلياتها.....
11	3.1.2 هيئات الرقابة المصرفية.....
15	4.1.2 أساليب ووسائل الرقابة المصرفية.....
17	2.2 الإطار المفاهيمي والقانوني لجريمة غسل الأموال.....
17	1.2.2 ماهية غسل الأموال.....
17	أ. مفهوم جريمة غسل الأموال.....
18	ب. طبيعة وخصائص غسل الأموال.....
20	2.2.2مراجعة للنظام القانوني والمؤسسي لمكافحة غسل الأموال.....
29	3.2.2مراحل وأساليب غسل الأموال.....
32	4.2.2 الآثار الناتجة عن غسل الأموال.....
32	3.2 دور آليات الرقابة المصرفية في الحد من غسل الأموال.....
37	خلاصة الفصل الأول.....
50-38	الفصل الثاني : الإطار المنهجي للدراسة.....
40	1. التعريف بالمؤسسة محل التبرص.....
40	1.1 تقديم المؤسسة.....
41	2.1 مهام وأنشطة بنك التنمية المحلية.....
42	3.1 الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية.....
43	دور كل قسم من الهيكل التنظيمي.....

45	2. الإطار المنهجي للدراسة الكمية.....
45	1.2 تعريف المنهجية المستعملة في الدراسة.....
45	أسباب اختيار المنهج الكمي للدراسة
46	2.2 أدوات جمع وتحليل البيانات.....
46	1.2.2 أدوات جمع بيانات الدراسة.....
47	2.2.2 تحليل بيانات الدراسة الميدانية.....
48	3.2 عينة الدراسة.....
50	خلاصة الفصل الثاني.....
74-51	الفصل الثالث : النتائج والمناقشة.....
53	1. شرح آلية الرقابة المصرفية التي تساهم في الحد من غسيل الأموال في بنك التنمية المحلية.....
53	1.1 رقابة بنك الجزائر.....
54	2.1 آليات الرقابة المصرفية الداخلية للوقاية من غسيل الأموال.....
55	2. تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.....
55	1.2 التحليل الوصفي لخصائص أفراد العينة
59	2.2 موثوقية أدوات القياس.....
59	3.2 الوزن المرجح لمقياس ليكرت.....
64	4.2 اختبار ومناقشة فرضية الدراسة.....
68	5. المناقشة العامة
73	خلاصة الفصل الثالث.....

80-74	خاتمة عامة.....
81	قائمة المراجع.....
	الملاحق

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	المهيكل التنظيمي للجنة بازل للرقابة المصرفية	12
02	مبادئ الرقابة المصرفية	13
03	مؤسسات أخرى تختص في مكافحة جريمة غسل الأموال	24
04	محطات جريمة غسل الأموال	29
05	المهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية سطاوالي	42
06	نموذج الدراسة	47
07	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	56
08	توزيع العينة حسب المنصب الوظيفي	57
09	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	58
10	مخطط التشتت	66

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
07	جوانب اختلاف موضوع الدراسة مع الدراسات السابقة	01
21	المعايير الأساسية لتقييم المستويات المحتملة للالتزام الدول بالتوصيات الأربعين	02
26	تقييم التزام الجزائر بالتوصيات الأربعين لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب (2012)	03
30	الأساليب التقليدية والحديثة لغسل الأموال	04
40	الإطار القانوني والشكل المؤسسي لبنك التنمية المحلية	05
56	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	06
57	توزيع العينة حسب المنصب الوظيفي	07
58	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	08
59	موثوقية ألفا كرونباخ لجميع عناصر الاستبيان	09
60	حدود الفئات لمقياس ليكرت الخماسي	10
60	الاتجاه العام لإجابات المبحوثين حول الرقابة المصرفية	11
62	الاتجاه العام لإجابات المبحوثين حول الحد من غسيل الأموال	12
64	نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي	13
64	نتيجة الانحدار الخطي	14

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	الإستبانة
02	مخرجات برنامج SPSS25

قائمة المختصرات

الرمز	الدلالة
GHOS	Group of Governors and Heads of Supervision
GBSB	General Banking Supervision Body
FSAP	Financial Sector Assessment Program
GAFI	Groupe d'action Financière
FATF	Financial Action Task Force
CDD	Customer Due Diligence
RBA	Risk- Based Approach
IFAC	Internantional Federation Of Accountants
CTRF	Cellule de Traitement du Renseignement Financier
E-KYC	Electronic Know Your Customer
BCBS	Basel Committee on Banking Supervision
FIU	Financial Inteligence Unit
BDL	Banque de développement local
PPEs	Personne politiquement exposée
PEPs	Politically Exposed Pearsons
SAB	Système d'information Bancaire
SPA	Société Par Action
SGBV	Société de gestion de la Bourse des Valeurs Mobilères
PME	Petites et Moyennes Entreprise
PMI	Petites et Moyennes Industries
SPSS	Statistical package for the social Sciences

مقدمة عامة

تمهيد

تشكل الجرائم المالية العابرة للحدود أحد أبرز التحديات الاقتصادية والأمنية التي تواجه الاقتصاد الوطني والنظام المالي العالمي في العصر الحالي، وتأتي جريمة غسيل الأموال في مقدمة هذه الجرائم، إذ تمثل تهديدا مباشرا لسلامة واستقرار النظام المالي والمصرفي، وتقوض جهود التنمية المستدامة، وتعيق تحقيق الشفافية المالية. ومع تطور تقنيات الجريمة المنظمة وتعقيداتها، ازدادت الحاجة إلى تعزيز آليات الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية، التي تعتبر الركيزة الأساسية في مواجهة هذه الظاهرة الإجرامية. (صندوق النقد الدولي، 2023)

ومن هذا المنطلق، يبرز الدور الأساسي للرقابة المصرفية في الحد من جريمة غسيل الأموال، حيث تمثل الركيزة الرئيسية لحماية وضمان سلامة القطاع المصرفي، فهي تشكل نظاما متكاملا من الإجراءات والآليات الرقابية التي تشمل الرقابة والإشراف على العمليات المصرفية، والتحقق من هويات العملاء، ومراقبة العمليات المشبوهة، وضمان التزام البنوك بالمعايير الوطنية والدولية. وتتوقف فعالية الحد من غسيل الأموال على كفاءة الرقابة المصرفية وصرامتها، وقدرتها على مواكبة تطورات آساليب هذه الجريمة، بالإضافة إلى التنسيق بين الهيئات الرقابية والمؤسسات المصرفية. إن دراسة تأثير الرقابة المصرفية في الحد من جريمة غسيل الأموال هي مدخل أساسي لمعرفة مدى نجاعة نظام الرقابة وكذلك للحفاظ على استقرار النظام المالي. (رحال عادل و خوني رابع، 2021)

على الرغم من هذا الدور المحوري للرقابة المصرفية، إلا أن فاعليتها تكمن تظل مرهونة بمدى تكامل آلياتها المتمثلة في رقابة بنك الجزائر، اجراءات الاحطار، متابعة العمليات المالية، ومن هنا تظهر اشكالية الدراسة.

✓ اشكالية الدراسة:

يلخص هذا البحث دراسة متعمقة لمساهمة الرقابة المصرفية في الحد من غسيل الأموال، مع التركيز على مدى فعالية الإجراءات الرقابية (مراقبة بنك الجزائر، التبليغ عن الشبهات، متابعة العمليات المالية، وتطبيق معايير الامثال الدولية) ومن هذا الإطار يمكننا طرح الاشكالية التالية:

● ما مدى تأثير الرقابة المصرفية في الحد من جريمة غسيل الأموال على مستوى بنك التنمية المحلية؟

وتتفرع عن إشكالية هذه الدراسة الأسئلة الفرعية التالية التي تتناول الأبعاد القانونية والمؤسسية والتشغيلية

للموضوع:

- ما هي طبيعة الأدوار والمهام المنوطة بالهيئات الرقابية الوطنية، وعلى رأسها بنك الجزائر كجهة إشرافية و محلية معالجة الاستعلام المالي (CTRF) كجهة استخباراتية مالية، في ضبط وتنسيق جهود مكافحة غسيل الأموال في القطاع المصرفي الجزائري؟

- كيف تساهم آليات الرقابة الداخلية في بنك التنمية المحلية، والمتمثلة في إجراءات "اعرف عميلك" (KYC) والعناية الواجبة ونظام الإبلاغ عن الشبهات، مدعومة بالكفاءة التقنية لنظام المعلومات (SAB)، في رصد العمليات المشبوهة والحد من مخاطر غسيل الأموال؟

- إلى أي مدى يستجيب البنك للإطار القانوني الجزائري (لا سيما القانون 05-01 والقانون النقدي والمصرفي 23-09) للمبادئ الاحترازية الصادرة عن لجنة بازل (BASEL) والمعايير الأربعين لمجموعة العمل المالي (FATF) في الحد من غسيل الأموال ؟

✓ فرضيات الدراسة

بناء على نموذج الدراسة الذي يربط بين الرقابة المصرفية (المتغير المستقل) والحد من غسيل الأموال(المتغير التابع)، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

-الفرضية الصفرية (Ho): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ للرقابة المصرفية في الحد من غسيل الأموال.

-الفرضية البديلة (H1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ للرقابة المصرفية في الحد من غسيل الأموال.

✓ أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تقديم تحليل كمي منهجي ومعمق لدور الرقابة المصرفية في الحد من ظاهرة غسيل الأموال داخل بنك التنمية المحلية، باعتباره أحد أبرز المؤسسات المالية التنموية في الجزائر، وتتمثل هذه الأهمية في عدة جوانب أساسية أبرزها:

- حماية الاستقرار المالي والنقدي الوطني .
- مكافحة الفساد والجريمة المنظمة.
- تعزيز فعالية آليات كشف العمليات المشبوهة من خلال تطوير أنظمة الرقابة الداخلية ورفع كفاءتها.
- تحسين مستوى التنسيق والتعاون بين إدارة الامتثال في البنك والجهات الرقابية الرسمية (بنك الجزائر و محلية معالجة المعلومات المالية).



• ضمان دقة البيانات المالية، وتحسين جودة تحليل مؤشرات الاشتباه، وتقليل نسبة المخاطر الناتجة عن اختراق الضوابط الرقابية.

• كما تساهم الدراسة في تسليط الضوء على العقبات التقنية والتنظيمية والبشرية التي تقوض تحقيق الفعالية المثلى لمنظومة الرقابة المصرفية، مما يفتح المجال أمام اقتراح حلول علمية وعملية تساهم في تطوير الصيرفة الوقائية والامتثالية.

✓ أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

• تحليل مدى تأثير الرقابة المصرفية على الحد من عمليات غسيل الأموال في بنك التنمية المحلية، من حيث الكفاءة والسرعة والدقة.

• تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنك في مجال كشف ومنع عمليات الإيداع والتحويلات المالية المشبوهة.

• قياس مستوى التزام العاملين في بنك التنمية المحلية بتطبيق معايير مكافحة غسيل الأموال (KYC وCDD) في أدائهم اليومي.

• تحديد أبرز العوامل والتحديات (التقنية، البشرية، والتنظيمية) التي تعيق التطبيق الفعال لنظام الرقابة المصرفية داخل البنك.

• تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات العملية القابلة للتطبيق، تهدف إلى تعزيز كفاءة الرقابة المصرفية وتحسين استخدام المؤشرات الكمية في الحد من مخاطر غسيل الأموال.

✓ أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع لعدة اعتبارات علمية وعملية، نوردتها كما يلي:

• يتوافق موضوع الدراسة مع مجال تخصصنا، ويلبي اهتماماتنا البحثية في مجال الرقابة والامتثال المصرفي، والوقاية من الفساد، حيث أن تبييض الأموال يعتبر شكلا من أشكال الفساد.

• يكتسب الموضوع أهمية متزايدة في ظل التوجه العالمي نحو تعزيز الشفافية المالية ومكافحة الجريمة المالية المنظمة، خاصة بعد تشديد المعايير الدولية والمحلية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال.

• كما يُعد بنك التنمية المحلية نموذجا مناسباً لإجراء دراسة كمية معمقة، نظرا لحجمه ودوره المحوري في تمويل المشاريع التنموية، وتنوع عملائه، مما يجعله بيئة خصبة لقياس الأثر الحقيقي للرقابة المصرفية في تقليل مخاطر غسيل

الأموال، ويأتي اختيار الموضوع أيضا في سياق ندرة الدراسات الكمية السابقة التي تناولت هذا المجال بنفس العمق والمنهجية داخل البنوك الجزائرية.

✓ منهج ومجال الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الكمي، وذلك بهدف قياس أثر الرقابة المصرفية في الحد من ظاهرة غسيل الأموال، وقد تم توظيف هذا المنهج من خلال تصميم وتوزيع استبيان على عينة من العاملين في البنك، تمكن الاستبيان من جمع بيانات قابلة للقياس والتحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS25، بهدف اختبار فرضيات الدراسة والكشف عن طبيعة العلاقات والارتباطات بين متغيري الرقابة المصرفية (المستقل) والحد من غسيل الأموال (التابع)، كما تم الاعتماد على المقاييس الإحصائية الوصفية (كالتكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية) والاستدلالية (كتحليل الانحدار والارتباط) للإجابة عن إشكالية الدراسة.

– **المجال المكاني للدراسة:** تم اجراء الدراسة داخل بنك التنمية المحلية ببلدية سطاوالي ولاية الجزائر، مع التركيز على وحدات الرقابة والعمليات المصرفية المرتبطة بمكافحة غسل الأموال.

– **المجال الزمني للدراسة :** امتدت الدراسة خلال الفترة من 15 فيفري 2026 إلى 31 مارس 2026، وهي فترة زمنية مكثفة خصصت لإنجاز الجانب التطبيقي للدراسة، وقد شملت هذه الفترة دراسة عن الرقابة المصرفية وغسيل الأموال، والمعايير الدولية التي تنظمهما وكذا القوانين والتشريعات المحلية، اضافة إلى اعداد الاستبيان وتوزيعه على موظفي البنك المعنيين بموضوع الدراسة.

✓ مخطط الدراسة وهيكلتها:

اعتمدت الدراسة في تنظيم محتواها على تقسيم منهجي متسلسل يهدف إلى معالجة موضوع البحث بشكل منظم ومنطقي، بدءا من الإطار النظري، ثم الإطار المنهجي، وفي الأخير التطرق للدراسة الميدانية وتحليل النتائج، وقد جاءت خطة الدراسة على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

يتناول هذا الفصل المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث يستعرض المفاهيم النظرية للرقابة المصرفية وجريمة غسيل الأموال، كما يتضمن الدراسات السابقة ذات الصلة، ويوضح الفصل ماهية الرقابة المصرفية وخصائصها وأهدافها وأهميتها، بالإضافة إلى تحديد مفهوم غسيل الأموال وطبيعته وخصائصه، وآليات الرقابة المصرفية في الحد من غسيل الأموال.

الفصل الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

يوضح هذا الفصل المنهجية العلمية المعتمدة في جمع البيانات وتحليلها. ويشمل تقديم مؤسسة محل التريص، وهي بنك التنمية المحلية - وكالة سطاوالي - كما يصف منهج الدراسة، ويحدد مجتمع الدراسة والعينة المستخدمة في البحث.

الفصل الثالث: النتائج والمناقشة

يركز هذا الفصل على عرض وتحليل البيانات التي تم جمعها ميدانيا، ويتضمن تحليل ومناقشة بيانات الاستبانة باستخدام برنامج **SPSS25** للمعالجة الإحصائية، وربط النتائج بالإطار النظري، ومناقشة مدى تطابقها مع الفرضيات المطروحة وتفسيرها.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

تمهيد الفصل الأول

تُعد جريمة غسيل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية التي تهدد الاستقرار المالي والنقدي للبلدان، لما تنطوي عليه من مخاطر تمس الاقتصاد الوطني وتفسح المجال لانتشار الفساد، وقد استحدثت هذه الإشكالية الإجرامية المتجددة أساليبها، تستدعي التصدي لها بشتى السبل. وفي هذا السياق، تبرز الرقابة المصرفية كركيزة أساسية في المؤسسات المالية لمواجهة هذه الظاهرة، من خلال آلياتها المختلفة الرامية للوقاية من غسيل الأموال ومكافحته.

يتناول هذا الفصل، مفهوم جريمة غسيل الأموال ومراحلها، والأطر الدولية والوطنية المنظمة لمكافحتها، مع تسليط الضوء على دور الرقابة المصرفية وآلياتها لمكافحة هذه الظاهرة.

وبغية التفصيل بصورة أكبر قسمنا هذا الفصل الى قسمين :

• الدراسات السابقة

• الاطار المفاهيمي للدراسة

لـ المدخل النظري للرقابة المصرفية.

لـ الاطار المفاهيمي والقانوني لجريمة غسيل الأموال .

1. الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات والأبحاث حول أثر الرقابة المصرفية في الحد من غسيل الأموال، حيث أثبتت أن الرقابة المصرفية تساهم في العديد من الجوانب المهمة، وفي هذا القسم سيتم عرض الدراسات التي سلطت الضوء على الرقابة المصرفية وغسيل الأموال مع التركيز على أهمية وأهداف الرقابة المصرفية في البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية، إضافة إلى الآثار الناتجة عن عملية تبييض الأموال، ومن أهم الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع نذكر مايلي:

1.1 الرقابة المصرفية

من خلال عدة دراسات نلاحظ تفاوت وجهات نظر الباحثين في تعريفهم للرقابة المصرفية، حيث تناول (طرشي محمد و بوفليح نبيل، 2017) عرفا الرقابة المصرفية على أنها عملية متابعة نتائج الأعمال المخططة، وتحديد الفجوة بين المستهدف والفعل، واتخاذ إجراءات تصحيحية. ووفقا (طاشور كنزة؛ بن الشيخ نبيلة، 2025) أنها تلك الأساليب والسلطات التي تمارسها هيئات مختصة (مثل البنوك المركزية أو هيئات الرقابة المالية) تجاه البنوك بهدف تفادي الوقوع في المخاطر وكذا ضمان سلامة واستقرار الوضع المالي للبنوك والمؤسسات المصرفية. وعرفت (راضي نور الهدى عبد الكاظم، 2019) الرقابة المصرفية أن كل شيء في المصرف يسير وفقا لما هو مخطط له، ووفقا للقوانين والتعليمات والأنظمة والمبادئ. ويرى (رحال عادل و خوني رايح، 2021) على أن الرقابة هي مجموعة الوسائل والإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية المصرفية وفي مقدمتها البنوك المركزية من أجل المحافظة على سلامة وأمن الجهاز المصرفي. كما ورد في دراسة (شاكور حمزة، 2022) على أنها عملية إدارية وعملية تقوم بها جهات رقابية عليا لضمان التزام المصارف بالقواعد المنظمة، بهدف حماية القطاع المصرفي من المخاطر التي قد تنتج عنها خسارة أموال المودعين.

أما في ما يتعلق بأهمية الرقابة المصرفية فيرى كل من (طرشي محمد و بوفليح نبيل، 2017) أن المؤسسات المصرفية يجب أن تخضع لرقابة فعالة نظرا للمهام الموكلة إليها، مثل أهمية هذه البنوك في نظام الدفع و الودائع التي تشكل جزء كبير من ثروة الشعب، مما يتطلب حماية هذه الأموال من أي مخاطر، وكذلك توزيع الموارد المالية، وتوجيه الإئتمان وزيادة الاستثمارات. أما (راضي نور الهدى عبد الكاظم، 2019) فتري أن أهمية الرقابة المصرفية ليست وقائية، بل تمتد لحماية الودائع من خلال كفاية الاحتياطات والسيولة لدى البنوك، وتقييم الموجودات المصرفية بصفة دائمة ودورية، لضمان حماية الأصول ومواكبة سرعة المعاملات خاصة في ظل التحول الرقمي، كما أنها ضرورية في البنوك الإسلامية لضمان مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية وسد غموض الأحكام الشرعية في المعاملات، مما يجعل الرقابة الشرعية ركيزة لاغنى عنها. أما (شاكور حمزة، 2022) أن أهمية الرقابة المصرفية تكمن في المكانة المهمة التي تحتلها البنوك، فالأفراد والشركات وحتى الدولة يتعاملون مع البنوك بشكل مستمر، وهذا يجعل وجود رقابة دائمة وشاملة أمر ضروري. والرقابة تشمل كل العمليات المصرفية: قبول الودائع، منح القروض، تحويل الأموال، أو الاستثمار

في الأسهم والسندات والهدف من هذه الرقابة هو التأكد من أن البنك يطبق القوانين والقواعد التي تحكم عمله، ومعاقبته إذا خالفها، وهذا يساعد على ترسيخ مبدأ الشفافية والمحاسبة داخل القطاع المصرفي.

من ناحية أهداف الرقابة المصرفية، فيرى (طرشي محمد و بوفليح نبيل، 2017) أن الهدف من الرقابة المصرفية يتجسد في تحقيق الاستقرار المالي و حماية المودعين وضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي، معتبرين أن الرقابة هي تدبير وقائي يمنع حدوث الجرائم المالية. أما في دراسة (طاشور كنزة; بن الشيخ نبيلة، 2025) أشارا إلى أن هدف الرقابة المصرفية يتمثل في خلق بيئة مصرفية مناسبة للمؤسسات المالية وتفاذي الوقوع في المخاطر، وحماية أموال المودعين، ومن وجهة نظر كل من (رحال عادل و خوي رايح، 2021) فإن الرقابة المصرفية تهدف للحفاظ على إستقرار النظام المالي المصرفي مع ضمان كفاءة عمله. ومن جهة (شاكر حمزة، 2022) فتمثل في ضمان الاستقرار النقدي و المالي، وضمان كفاءة العمل المصرفي وحماية العملاء وليس المودعين فقط، مع التركيز على كفاءة العمل المصرفي.

أبرزت دراسة (طرشي محمد و بوفليح نبيل، 2017) أن التطور العالمي للنظام المصرفي يُحدث مخاطر سوقية وتشغيلية متزايدة، الأمر الذي يستدعي نظام رقابي فعال يقوم على نظام قانوني دقيق، وموارد بشرية وتقنية كفؤة، وصلاحيات قانونية رادعة لتنفيذ القرارات. وأشارت (طاشور كنزة; بن الشيخ نبيلة، 2025) تعتبر الرقابة المصرفية آلية أساسية وجوهرية في مكافحة تبييض الأموال نتيجة تكاتف الجهود الدولية والتشريعات الوطنية. وأشارت (راضي نور الهدى عبد الكاظم، 2019) أن النظام الرقابي الفعال يقلل من احتمالية عدم تحقيق الأهداف، ويحتاج خطة محددة واضحة، تضبط آليات التنفيذ والتقييم. أما في دراسة (رحال عادل و خوي رايح، 2021) أشارا إلى أن الرقابة المصرفية ركيزة أساسية وجوهرية في قيام الأنظمة المصرفية، كما تسهر على سلامة البنوك والمؤسسات المصرفية. وتوصلت دراسة (شاكر حمزة، 2022) أنها وظيفة إدارية تدرس القوائم المالية وتلتزم بتطبيق القوانين والأنظمة، وهذا بهدف حماية البنوك والمودعين، والحد من غسيل الأموال وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي.

2.1 غسيل الأموال :

حسب الدراسات والأبحاث السابقة فإن تعريف جريمة غسيل الأموال يختلف من دراسة لأخرى، حيث تناول (لواء عبد الحميد الشوري، 2020) في مقاله حول الآثار الاقتصادية لغسيل الأموال، على أنه محاولة إخفاء مصدر الأموال المحصلة من طرق غير مشروعة ومحاولة حقنها في الاقتصاد لتصبح أموال مشروعة مع تعقيد سبل اخفائها لتصعب على السلطات تتبعها ثم تعيد الظهور على كأنها أموال مشروعة. كما ورد (الهواري شعبان محمد و ناجي عبد السلام محمد منصور، 2021) تم تعريف غسيل الأموال لغة تعني تطهير الشيء وتنقيته، والأموال تعني كل ما ملكته من الشيء وكل ما تتحصل به المنفعة أو يقع عليه الملك.

أما اصطلاحاً فهذه الدراسة اكتفت بقول أن غسيل الأموال رغم قدم هذه الظاهرة، وهذا المصطلح من المصطلحات الشائعة في الجريمة المنظمة والمرتبطة بالمال المكتسب بطرق غير قانونية وغير مشروعة، إلا أنه ليس بمعروف عند الفقهاء القدامى ويعود ظهوره لأول مرة باللغة الانجليزية (money Laundering) سنة 1973م.

في حين تناولت دراسة (رائد طه محمود عمايرية، 2017) يُشتق مصطلح "غسيل" لغةً من الفعل "غسل" بمعنى التطهير، وتستند فكرة غسل الأموال إلى تشبيه الأموال غير المشروعة بالأشياء القذرة التي تُنظف عبر تمويه مصدرها وإضفاء الشرعية عليها لتداولها دون شبهات. ومن جانب آخر عرف (سعيد غزلان، 2016) فيعرفه بأنه سلسلة من العمليات المالية الهادفة إلى نقل وتحويل الأموال غير المشروعة (الناجمة عن جرائم أو اقتصاد خفي أو تهرب) إلى دورة النشاط الاقتصادي الشرعي عبر الجهاز المصرفي ويتسم هذا التعريف بالشمولية. وتضيف (طالبي رحمة و فرحي ميسون، 2024) أنه عملية إضفاء الشرعية على أموال مصدرها غير قانوني عبر إخفاء مصدرها الإجرامي، لتمكين الجناة من الاستفادة العلنية من حصيلة جرائمهم، وتتفق جميع التعاريف على تحويل الأموال غير المشروعة إلى مشروعة بكل الطرق المتاحة، مع الإشارة إلى أن المفهوم الإسلامي مختلف إذ يهدف إلى تطهير المال بالزكاة والصدقة.

ومن ناحية خصائص غسيل الأموال فيمكن إيجازها في عدة نقاط جوهرية، حيث تطرق (لواء عبد الحميد الشوري، 2020) بأن غسل الأموال نشاط مكمل لنشاط رئيسي سابق، أسفر عن تحصيل كمية من الأموال سواء كان هذا النشاط مشروع أم غير مشروع، كما أن هذه العملية تتم عن طريق استغلال القنوات المصرفية و المؤسسات المالية بغرض تغيير صفة هذه الأموال وصعوبة تعقبها من طرف الأجهزة الأمنية، وأن نجاح هذه العمليات يؤدي إلى زيادة تهريب المخدرات و تمويل الإرهاب، ويرى (الهواري شعبان محمد و ناجي عبد السلام محمد منصور، 2021) بأن هذه الجريمة تعد جريمة إجتماعية لما تضيفه من مؤسسات إجتماعية وإنسانية بهدف إخفاء المصدر الرئيسي للأموال، كما أنها جريمة ذات طابع اقتصادي لأنها تمس باقتصاديات الدول، وأنها جريمة مالية مصرفية لكون ارتكابها داخل المؤسسات المالية وجريمة منظمة لما يتم فيها من نقل و تحويل للأموال عبر الحدود، ومن جهة أخرى يرى (رائد طه محمود عمايرية، 2017) بأنها تمتاز بخصائص جعلتها تتميز عن غيرها، من حيث البعد الوطني، أو باعتبارها من الجرائم التبعية، وفي سياق متصل يرى (سعيد غزلان، 2016) ارتباط غسيل الأموال بالانفتاح والتحرر الاقتصادي مما أدى إلى نزيف رؤوس الأموال و نمو الاقتصاد الموازي، كما أنها جريمة عالمية كون الجريمة الواحدة ترتكب في أكثر من دولة واحدة، وترى (طالبي رحمة و فرحي ميسون، 2024) لجوء مبيضي الأموال إلى وسائل تقنية حديثة لتفادي كشف عملية تبييضها، وأنها جريمة اقتصادية.

تتعدد الآثار المترتبة على جريمة غسيل الأموال، حيث لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل تمتد لتشمل الأبعاد الاجتماعية والسياسية والأمنية، وهو ما أكده العديد من الباحثين، فمن ناحية الآثار الاقتصادية

يشير (لواء عبد الحميد الشوري، 2020) إلى أن الآثار الاقتصادية بالغة الخطورة وتتمثل في تأثيرها على الدخل القومي من خلال تحويل الأموال إلى الخارج، بالإضافة إلى تأثيرها على توزيع الدخل لصالح فئة غير منتجة، كما تؤثر بشكل سلبي على الادخار المحلي، وتؤدي إلى زيادة التضخم، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وانتشار البطالة والفساد. ويضيف (الهوري شعبان محمد و ناجي عبد السلام محمد منصور، 2021) آثارا أخرى مثل شيوع التهرب الضريبي، زيادة العجز في ميزان المدفوعات، الإخلال بسعر الصرف، بالإضافة إلى تهديد المؤسسات المالية بالإفلاس. أما (سعيد غزلان، 2016) فيقسم الآثار الاقتصادية إلى مباشرة (كالتأثير على الدخل القومي وتوزيعه، وقيمة العملة، والتوجيه غير السليم للاستثمار) وغير مباشرة (كتأثيرها على الادخار والتضخم والبطالة)، أما الآثار الاجتماعية تتمثل في اهتزاز الثقة في الوطن، واستنزاف موارد الدولة. يرى كلا من (الهوري شعبان محمد و ناجي عبد السلام محمد منصور، 2021) أنها تؤدي إلى تآكل الطبقة الوسطى و تركز الثروة بيد فئة محدودة، مما يزيد من الطبقية. وتضيف (طالبي رحمة و فرحي ميسون، 2024) تدني المستوى المعيشي، وحرمان أصحاب الكفاءات من العمل، ومن جهة أخرى تتمثل في الآثار السياسية والأمنية. يرى (رائد طه محمود عمايرة، 2017) أن أبرزها تتمثل في السيطرة على النظام السياسي وإختراق الحكومات نظرا للنفوذ المالي لغاسلي الأموال، وتمويل النزاعات والتنظيمات الإرهابية، و السطو على المال العام. ويضيف (سعيد غزلان، 2016) تشويه المناخ الديمقراطي و انتشار الجوسسة السياسية.

توصلت دراسة (لواء عبد الحميد الشوري، 2020) إلى أن غسيل الأموال مرتبط بالجريمة المنظمة، وأنه لم يعد يقتصر على الطرق التقليدية بل ظهرت أساليب حديثة، معتبرة أن المؤسسات المصرفية هي أبرز القنوات المستخدمة، وأوصت الدراسة بضرورة توحيد الجهود الدولية والمحلية لمكافحة هذه الظاهرة. رأى (الهوري شعبان محمد و ناجي عبد السلام محمد منصور، 2021) أن غسيل الأموال يؤدي إلى تزايد الاستثمار في الأراضي والعقارات بهدف إخفاء المصدر غير المشروع، مما يرفع أسعارها بشكل غير مبرر. أشار (رائد طه محمود عمايرة، 2017) أنه أصبح ظاهرة إجرامية معقدة، تستفيد من التطور المالي والتكنولوجي، وترتبط بالجرائم الخطيرة مما يجعله تهديد مباشر على الاستقرار المالي، كما أظهرت النتائج توجه المجتمع الدولي لإرساء إطار قانوني بداية باتفاقية فيينا 1988. وبين (سعيد غزلان، 2016) أن جريمة غسيل الأموال في القانون الجزائري تعد من الجرائم المستمرة، وأن الأجهزة المصرفية هي أكثر القطاعات عرضا للمخاطر في ظل التحرر المالي والتطور التكنولوجي، مؤكدا أن مصادر الأموال غير المشروعة تشمل تمويل الإرهاب والفساد إلى جانب المخدرات. وتوصلت (طالبي رحمة و فرحي ميسون، 2024) إلى أن خلية الاستعلام المالي لا تمتلك سلطة المتابعة من تلقاء نفسها، بل تنتظر الإخطار بوجود الشبهة، كما أكدت أن جريمة غسيل الأموال هي جريمة عمدية عابرة للحدود.

الجدول رقم 01: جوانب اختلاف موضوع الدراسة مع الدراسات السابقة.

الباحث	أوجه الاختلاف
(لواء عبد الحميد الشوري، 2020)	رَكَّزَت هذه الدراسة على متغير واحد فقط وهو غسيل الاموال، كما تمت دراسته من الجانب النظري فقط، في حين أن دراستنا هذه تركز على دراسة أثر الرقابة المصرفية على غسيل الاموال، بالإضافة الى دراسة ميدانية للظاهرة
(الحواري شعبان محمد و ناجي عبد السلام محمد منصور، 2021)	اعتمدت هذه الورقة البحثية على دراسة الجانب النظري فقط لظاهرة غسيل الاموال، وذلك بهدف معرفة الآثار الناتجة عنها، في حين أن دراستنا هذه تدعم الجانب النظري بنتائج ميدانية، وتهدف لدراسة الظاهرة من زاوية أساسية وهي المصارف والمؤسسات المالية
(رائد طه محمود عمايرية، 2017)	أجريت هذه الدراسة على ضوء التشريع المحلي الفلسطيني و كذا المؤسسات المحلية، في حين أن دراستنا تمت حسب الاطار التشريعي و المؤسسي الجزائري.
(سعيد غزلان، 2016)	دراسة كيفية دون بيانات احصائية، في حين أن دراستنا اعتمدت على التحاليل الاحصائية للبيانات متى استدعت الضرورة اي أنها دراسة كمية.
(طالبي رحمة و فرحي ميسون، 2024)	دراسة قانونية بحتة لظاهرة غسيل الأموال، في حين أن دراستنا هذه تهدف إلى التعمق في فهم أسباب استفحال هذه الظاهرة عن طريق دراسة ميدانية من المصارف
(طرشي محمد و بوفليح نبيل، 2017)	تهدف هذه الدراسة إلى الربط بين الرقابة المصرفية و انتشار الازمات المالية، في حين أن دراستنا هذه تهدف الى ربطها بظاهرة غسيل الاموال على وجه الخصوص
(طاشور كنزة؛ بن الشيخ نبيلة، 2025)	أولت هذه الدراسة اهتماما كبيرا لطرق الوقاية من تبييض الأموال دون التطرق بما يكفي إلى أسباب استفحال هذه الظاهرة، في حين أن دراستنا هذه تهدف إلى دراسة كلا الجانبين على حد سواء.
(راضي نور الهدى عبد الكاظم، 2019)	تركز هذه الورقية البحثية على دراسة أساليب الرقابة المصرفية بصفة عامة و نظرية فقط، أما دراستنا فتهدف إلى ربطها بغسيل الاموال استنادا إلى معطيات حسابية إحصائية.

(رحال عادل و خوي رابح، 2021)	هذه دراسة نظرية بحتة حول الرقابة المصرفية و دورها في الحد من المخاطر المالية، في حين تهدف دراستنا هذه إلى تحديد الخطر و هو تبييض الأموال.
(شاكر حمزة، 2022)	تعد الرقابة المصرفية جانب فقط من هذه الورقة البحثية، حيث تهدف إلى ربطها بفهم أهمية أصحاب الودائع والحفاظ عليها، والذي يعتبر هدفا واحدا فقط من أهداف دراستنا.

المصدر: من اعداد الباحثين.

2. الإطار المفاهيمي للرقابة المصرفية

1.2 المدخل المفاهيمي للرقابة المصرفية

1.2.2 ماهية الرقابة المصرفية

الرقابة مفهوم واسع يتجلى في مختلف القطاعات المنظمة؛ فلا يقتصر دورها على مجال بعينه، بل هي أداة أساسية لضبط الأداء، ومراقبة العمليات، والتحكم في مسارات العمل لتحقيق الأهداف المرجوة، وتنوع أساليبها وأدواتها طبقا لطبيعة النشاط الخاضع للرقابة.

ومن بين هذه الأنواع، تأتي الرقابة المصرفية كنموذج متميز لكونها تتعامل مع واحدة من أكثر البيئات حساسية من حيث الثقة والسيولة النقدية.

أ. تعريف الرقابة المصرفية

● مفهوم الرقابة

لغة: من الفعل "رَقَّبَ"، وهو لفظ مضطرد يدل على الانتصاب لمراعاة الشيء (ختير فريدة، 2017، صفحة 15).

أما اصطلاحاً: هي عملية ملاحظة النتائج التي سبق التخطيط لها، ثم تحديد الفرق بين النتائج المستهدفة والنتائج المحققة، واتخاذ القرارات لسد هذا الفرق (طرشي محمد و بوفليح نبيل، 2017، صفحة 90). كما تُعرف أيضاً بأنها تلك العمليات التي تهدف إلى التحقق من مدى احترام التعليمات والإجراءات والقوانين، والكشف عن الانحرافات (طاشور كنزة؛ بن الشيخ نبيلة، 2025، صفحة 103).

● مفهوم المصرف

لغة: يشتق لفظ مصرف من الجذر اللغوي "صَرَفَ" الذي يحمل دلالة التغيير والتحويل، وفي السياق المالي يشير الصرف إلى التفاوت في القيمة بين العملات كالمفاضلة بين الدرهم والدينار (ختير فريدة، 2017، صفحة 18).

اصطلاحاً: يُعد المكان الذي تُجرى فيه عمليات الصرف، ويُطلق عليه أيضاً اسم "البنك" وهي كلمة ذات أصول إيطالية مشتقة من لفظ "بانكو" (Banco)، والتي تعني "المصطبة" التي يستخدمها الصرافون للجلوس وتبديل العملات، ومع مرور الوقت تطور المصطلح ليصبح "المنضدة" (Comptoir) المخصصة لعد وتداول النقود، وصولاً إلى المعنى الحالي الذي يشير إلى المؤسسة التي يتم فيها تبادل الأموال (ختير فريدة، 2017، صفحة 18).

● تعريف الرقابة المصرفية

تُعتبر الرقابة المصرفية مجموعة من القواعد، الإجراءات، الأساليب، القوانين، واللوائح التنظيمية التي تسير عليها وتتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية؛ بهدف تكوين مصرف قادر على حماية حقوق المودعين وأصحاب المصلحة (رحال عادل و خوي رابع، 2021، صفحة 349).

كما تُعرف أيضاً بأنها: «العملية الإدارية التي تهدف بالدرجة الأولى إلى التأكد من أن البنوك تحترم الأحكام التشريعية والتنظيمية سارية المفعول والقواعد المحاسبية والوقائية، والتحقق من أن العمليات البنكية تسير وفقاً للمبادئ والاحكام المفروضة مما يساعد على اكتشاف الاخطاء والشروع في تصويبها» (ختير فريدة، 2017، صفحة 20).

ب. أهمية الرقابة المصرفية:

* تتميز الرقابة المصرفية بأهمية كبرى نظراً لدورها في تنظيم عمل المصرف والوقاية من المخاطر المالية المختلفة خاصة باعتبار البنك المركز الأساسي في نظام الدفع الذي يستخدمه كل الأفراد ومختلف الفاعلين الاقتصاديين وكذلك الودائع، بالإضافة إلى الدور المحوري للبنك في توزيع الموارد المالية (طرشي محمد و بوفليح نبيل، 2017، صفحة 91).

* تلعب الرقابة المصرفية دوراً محورياً في توجيه الاستثمارات البنكية نحو مشاريع التنمية الاقتصادية، مع العمل على تقييم جودة الأصول البنكية للحد من المخاطر المالية التي قد تواجه هذه الاستثمارات، كما تساهم في رفع كفاءة الخدمة المقدمة وجذب العملاء، كما تلزم البنوك بتقديم تقارير إلى السلطات النقدية لضمان الشفافية وحماية المنافسة. (راضي نور الهدى عبد الكاظم، 2019، الصفحات 426-428).

ج. أهداف الرقابة المصرفية

للرقابة المصرفية أهداف كبرى تتمثل في سعي هذه الأخيرة إلى توفير بيئة مصرفية ملائمة للمؤسسات المالية من أجل القيام بمهامها وضمان تفادي وقوعها في المخاطر، وبالتالي كسب ثقة المتعاملين و النهوض بالقطاع المصرفي، وأهم ما تسعى الرقابة المصرفية إلى تحقيقه هو حماية أموال المودعين (طاشور كنزة؛ بن الشيخ نبيلة، 2025، صفحة 104).

ومن أهداف الرقابة المصرفية أيضا الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي، ويتم ذلك بمتابعة ممارسات المؤسسات المصرفية (رحال عادل و خوي رابح، 2021، صفحة 350).

2.1.2 أنواع الرقابة المصرفية و آلياتها

تختلف أنواع الرقابة المصرفية باختلاف مجالها ونطاقها فنجدها موزعة على النحو الآتي:

أ. الرقابة من حيث الجهة القائمة بها:

- الرقابة الداخلية (الذاتية): هي مجموعة من الاجراءات التي تمارس من قبل البنك نفسه، ممثلة بمجلس ادارته واللجان التابعة له. كما أنها مستقلة، وتعتمد على ثلاثة أعمدة وهي الرقابة المحاسبية، الرقابة الإدارية، والضبط الداخلي، وتهدف لحماية الأصول وضمان سلامة وأمان المصارف والمؤسسات المالية، وسير العمل وفق الخطط الموضوعية، وحماية حقوق المودعين، وتحقيق الاستقرار النقدي (طيبة أحمد علي، 2024، صفحة 64).
- الرقابة الخارجية (الاحترازية): تمارسها جهات مستقلة من خارج البنك (مثل البنك المركزي أو السلطات النقدية) وتعتبر مكملة للرقابة الداخلية، حيث تمتلك هذه الجهات صلاحيات قانونية للإشراف والمتابعة لضمان الالتزام بالقواعد المهنية، وكذا المعايير الدولية (طيبة أحمد علي، 2024، صفحة 81).

ب. الرقابة من حيث التوقيت:

- الرقابة السابقة للتنفيذ: تهدف إلى توفير متطلبات العمل قبل البدء فيه للتأكد من عدم الوقوع في الأخطاء أو التنبؤ بالمخاطر قبل حدوثها.
- الرقابة أثناء التنفيذ: تركز على متابعة سير العمل فعليا لتحديد الأخطاء وتصحيحها فورا، وإلزام المؤسسة المالية باحترام المعايير الموضوعية.
- الرقابة اللاحقة للتنفيذ (رقابة المتابعة): تتم بعد انتهاء العمليات، وتهدف لتقييم النتائج النهائية ومقارنتها بالأهداف المخططة (طاشور كنزة؛ بن الشيخ نبيلة، 2025، الصفحات 104-106).

ج. الرقابة من حيث الهدف الوظيفي

• الرقابة الحمائية: وهي الإجراءات التي تتخذها هيئات الإشراف للحد من انتشار الخطر النظامي وتفاذي وقوع أزمات مالية شاملة.

• رقابة الأداء: تهدف إلى التأكد من كفاءة البنوك التجارية من خلال تزويد الهيئات الرقابية بتقارير التدقيق الداخلي والمعلومات المتعلقة بالوضع المالي للبنك (رحال عادل و خوي رابع، 2021، صفحة 351).

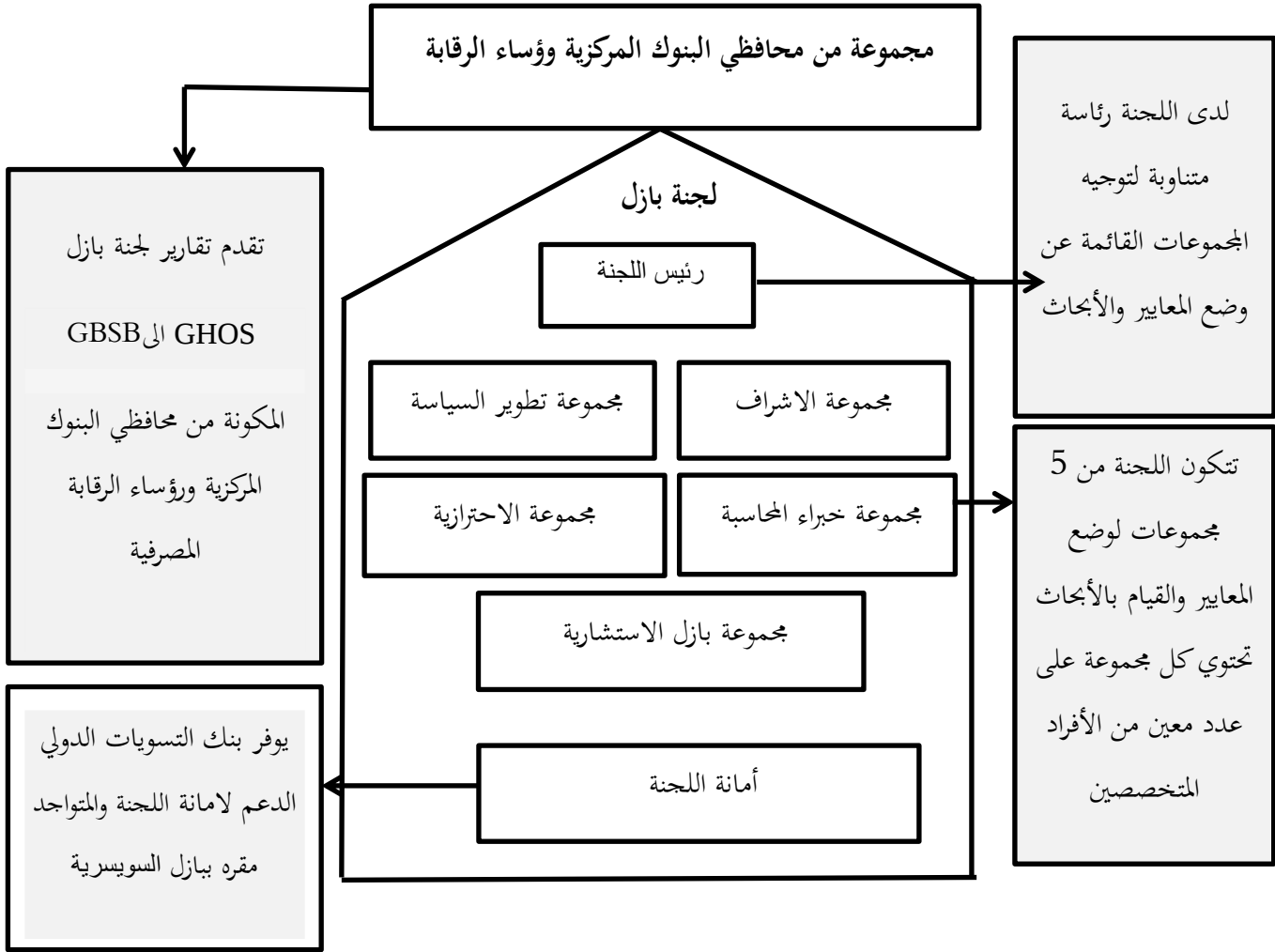
إضافة إلى الأنواع السابقة، نجد أشكالاً أخرى من الرقابة المصرفية ذات أهمية بالغة في ضمان سلامة النظام المالي، من أبرزها الرقابة على القروض حيث تشكل القروض المصرفية المصدر الأساسي لتمويل المشاريع الاقتصادية، مما يُبرز ضرورة إخضاعها لرقابة فعالة (شيخ عبد الحق، 2010، صفحة 43)، الرقابة على الصرف يهدف هذا النوع إلى تنظيم استخدام العملات الأجنبية المتاحة بما يخدم المصالح الوطنية، من خلال ترشيد عمليات الاستيراد والتحويلات المالية إلى الخارج (لطرش طاهر، 2007، صفحة 28). وكذا الرقابة على التسيير وتعرف بأنها الخطة التنظيمية والإجراءات المعتمدة داخل المؤسسة من أجل حماية أصولها (شيخ عبد الحق، 2010، صفحة 43).

1.2. هيئات الرقابة المصرفية

أ. الهيئات الدولية للرقابة المصرفية

- لجنة بازل للرقابة المصرفية **BASEL**: تعد لجنة بازل الهيئة الدولية المسؤولة عن وضع المعايير الاحترازية للقطاع المصرفي بهدف تعزيز سلامته واستقراره. تأسست كلجنة رقابية تضم ممثلين عن البنوك المركزية والسلطات الرقابية، وذلك في ظل تصاعد المخاطر المصرفية الدولية، ولا سيما بعد إفلاس بنك مما أبرز ضرور **Bank Herstatt**. أصدرت اللجنة في ديسمبر 1988 مبادئ ومعايير لتنظيم عمل البنوك والوقاية من غسيل الأموال (رائد طه محمود عمايرة، 2017، صفحة 120)، ورغم أن توصياتها غير ملزمة قانونياً إلا أنها تعتمد على التزام الدول بتطبيقها ضمن تشريعاتها الوطنية، كما وفرت إطاراً للتعاون بين السلطات الرقابية (Hennani rachida, 2015, p. 03).

الشكل رقم 01: يمثل الهيكل التنظيمي للجنة بازل للرقابة المصرفية

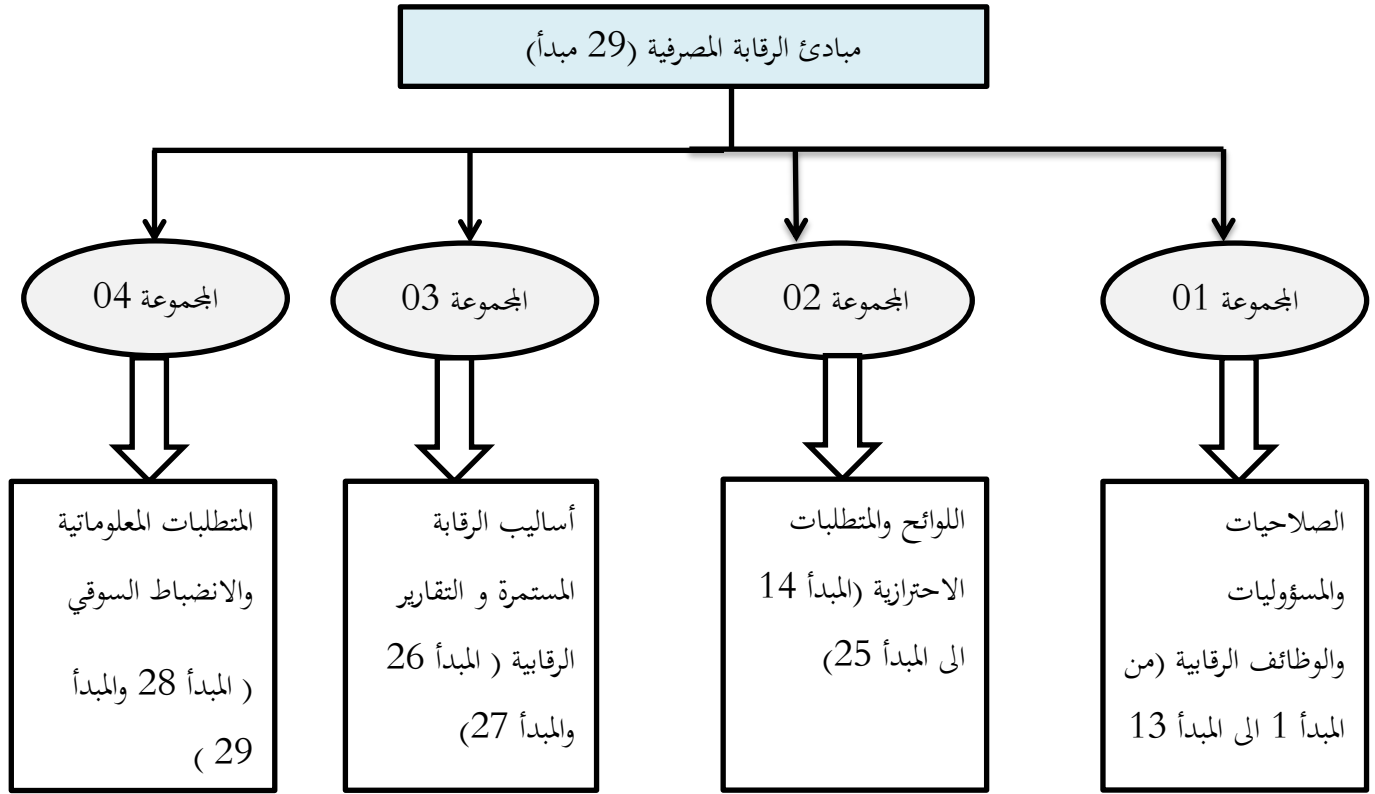


Source https://www.bis.org/bcbs/organ_and_gov.htm le 14/02/2026 à 10:55

تسعى لجنة بازل إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: تعزيز استقرار النظام المصرفي الدولي، القضاء على التفاوتات في المتطلبات التنظيمية الوطنية لرأس المال المصرفي التي تخل بالمنافسة؛ وتطوير مناهج إشرافية وتبادل الخبرات بين السلطات النقدية لضمان رقابة فعالة (جليلية عبد الجليل، 2019، صفحة 51). وقد تطورت معايير الرقابة عبر ثلاث اتفاقيات: ركزت بازل I (1988) على كفاية رأس المال بنسبة 8% لمواجهة مخاطر الائتمان، بينما اعتمدت بازل الأولى (2004) نظام "الدعامات الثلاث" (الحد الأدنى لرأس المال، المراجعة الرقابية، وانضباط السوق) مع إدراج مخاطر التشغيل (ختير فريدة، 2017، الصفحات 308-311)، أما بعد أزمة 2008 فأتت بازل الثانية (2010/2011) لتحسين جودة رأس المال، وفرض معايير صارمة للسيولة والرفع المالي، وإدخال "اختبارات الضغط" (ختير فريدة، 2017، صفحة 318).

وفق آخر تعديل، تضم بازل ثلاثة 29 مبدأ تعتمدها مؤسسات مالية دولية ضمن برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) لقياس فعالية الأطر التنظيمية للرقابة المصرفية.

الشكل رقم 02: مبادئ الرقابة المصرفية.



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على (Basel, 2024).

لقد تم تصنيف هذه المبادئ من طرف لجنة بازل للرقابة المصرفية، إلى عدة فئات رئيسية مترابطة، تتضمن كل منها عدة مبادئ تتناول جوانب محددة من الرقابة المصرفية.

– **مجموعة العمل المالي GAFI/FATF**: هي هيئة حكومية دولية تأسست عام 1989 من قبل وزراء الدول الأعضاء فيها، وتضم 180 دولة عضوا، وتمثل مهمتها في وضع معايير دولية وتعزيز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية، لاسيما في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، وذلك لحماية النظام المالي الدولي (غنية ايت عمر، 2021، صفحة 240)، ويتمثل دورها في الإشراف المصرفي فيما يلي:

* تقدم فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) التوجيه والإشراف للمؤسسات المالية من خلال عدة مجالات رئيسية موضحة في توصياتها.

* متطلبات احترازية صريحة: يجب على المؤسسات المالية تطبيق إجراءات العناية الواجبة بالعملاء (CDD) والتحقق من هوية المالكين المستفيدين، سواء كان العميل شخص طبيعي أو اعتباري.

* تطبيق الإشراف القائم على المخاطر: يجب على البنوك والمؤسسات المالية اعتماد نهج قائم على المخاطر (RBA) لتحديد نطاق تدابير العناية الواجبة اللازمة.

* تنظيم العلاقات المصرفية الدولية: لقد وضعت ضوابط صارمة على عمليات المراسلة المصرفية عبر الحدود.

* إدارة مخاطر التكنولوجيا: يجب على المؤسسات المالية تحديد وتقييم المخاطر التي تنشأ قبل إطلاق منتجات أو تقنيات جديدة.

* الإشراف والمراقبة: يُلزم الدول بضمان إنشاء هيئات تنظيمية مختصة للإشراف على المؤسسات المالية والتأكد من امتثالها لمعايير مكافحة غسل الأموال.

* تعزيز الشفافية: تفرض الالتزام بالشفافية في التحويلات البرقية وتوفير معلومات دقيقة عن الجهة المرسل والمستفيدة طوال سلسلة الدفع (FATF, 2025, pp. 05-80).

ب. الهيئات المحلية للرقابة المصرفية

لقد وضعت السلطات النقدية في الجزائر هيئات رقابية استشارية على البنوك التجارية وتمثل في البنك المركزي ويطلق عليه عدة تسميات بنك الجزائر أو بنك البنوك.

- **بنك الجزائر** : يحكمه قانون 09-23 مؤرخ في 3 ذي الحجة 1444 الموافق 21 يونيو 2023 ويتضمن القانون النقدي المصرفي وهو مؤسسة مالية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتمثل مهمته الرئيسية في إصدار العملة الوطنية وفي ضمان الاستقرار النقدي والمالي من خلال انشاء وصيانة العملة والائتمان والصرف، اضافة إلى مهامه يكمن دوره في الرقابة المصرفية حيث يضع الشروط العامة التي تسمح للبنوك والمؤسسات المالية سواء جزائرية أو اجنبية في الجزائر بالاعتماد والتأسيس وممارسة النشاط كما يحدد المعايير الاحترازية التي يجب على كل بنك الالتزام بها و الامتثال لها بصفة دائمة (بنك الجزائر، 2022)، تم الاطلاع على الموقع في 2026/02/17 على الساعة 13:30.

- **المجلس النقدي والمصرفي**: بموجب المادة 61 من القانون رقم 09-23 يتكون المجلس من أعضاء مجلس ادارة بنك الجزائر اضافة إلى ثلاث فئات أخرى من الأعضاء يختارون بناء على معايير محددة تشمل الكفاءة في المسائل الاقتصادية والنقدية والخبرة في مجال الصيرفة الاسلامية. يعينون بموجب مرسوم رئاسي. (القانون رقم 23-

09، 2023). تحدد المادة 64 من القانون رقم 23-09 صلاحيات المجلس ومن ضمن هذه الصلاحيات؛ يخول للمجلس ممارسة الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية، إضافة إلى القواعد المنظمة لنشاط البنوك الرقمية ومزودي خدمات الدفع، وذلك في إطار تعزيز فعالية الرقابة المصرفية الهادفة إلى ضمان استقرار النظام المالي والحفاظ على سلامته، وتمكن هذه الصلاحيات المجلس من ضبط مستوى المخاطر التي قد تواجه المؤسسات المالي.

كما يقوم بوضع القواعد المتعلقة بحماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية، لا سيما فيما يرتبط بالعمليات المنجزة مع العملاء، الأمر الذي يساهم في تعزيز الشفافية وترسيخ الثقة في الجهاز المصرفي، باعتبار ذلك من الأهداف الأساسية للرقابة المصرفية الحديثة. وفي السياق ذاته، يتولى المجلس تحديد المعايير والقواعد المحاسبية الواجب تطبيقها، مع مراعاة التطورات الدولية في هذا المجال، بما يسمح للسلطات النقدية خاصة بنك الجزائر بالحصول على بيانات مالية دقيقة وفي آجال محددة تمكن من متابعة الوضعيات المالية للمؤسسات المصرفية وتقييم مدى امتثالها للضوابط الاحترازية. ويمتد نطاق صلاحيات المجلس كذلك إلى تحديد الشروط التقنية لممارسة النشاط المصرفي، بما يعزز الإطار التنظيمي للقطاع ويضمن ممارسة الأنشطة وفق قواعد مهنية ورقابية صارمة، وهو ما يساهم في الحد من المخاطر المصرفية والوقاية من الممارسات الغير قانونية، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بغسيل الأموال وتمويل الأنشطة غير المشروعة. (القانون رقم 23-09، 2023)

- اللجنة المصرفية: تنص المادة 116 من القانون رقم 23-09 على انشاء هيئة رقابية اشرافية على القطاع المصرفي والمالي، تعرف " باللجنة المصرفية " تختص بالإشراف على البنوك المؤسسات المالية الوسطاء العاملون في القطاع المالي مكاتب الصرف وكذا مقدمو خدمات الدفع وتقتصر مهامها في مراقبة مدى التزام جميع الجهات الخاضعة لرقابتها بالأحكام التشريعية والتنظيمية، وتختص بفحص شروط استغلال البنوك والمؤسسات المالية و السهر على سلامة أوضاعها المالية، كما تمارس سلطة تأديبية تتمثل في توقيع العقوبات على المخالفات المرصودة ومعاينة الإخلالات المعينة أثناء الرقابة من خلال تطبيق الإجراءات التأديبية المقررة قانونا، إضافة إلى ضمان احترام قواعد المهنة المصرفية و مراقبة الالتزام بأخلاقيات العمل المصرفي و تطبيق معايير السلوك المهني على جميع المخولين (القانون رقم 23-09، 2023).

4.1.2 أساليب ووسائل الرقابة المصرفية من قبل البنك المركزي

تضطلع السلطة النقدية بدور أساسي في صون استقرار الجهاز المصرفي وضمان سلامته، وذلك من خلال اعتماد حزمة متكاملة من الأساليب الرقابية والأدوات القانونية.

أ.أساليب تنفيذ الرقابة المصرفية من قبل البنك المركزي

تعتمد البنوك المركزية في ممارستها لوظيفة الإشراف على المصارف على ثلاثة أساليب رئيسية تهدف إلى ضمان الرقابة المصرفية الفعالة وكذا منع جريمة غسيل الأموال.

- **الرقابة المكتبية (الرقابة غير المباشرة):** يقوم هذا الأسلوب على دراسة وتحليل البيانات المالية والتقارير الدورية التي ترفعها المصارف إلى البنك المركزي، بهدف الوقوف على حقيقة أوضاعها المالية ومدى التزامها بالضوابط التنظيمية، وتشمل هذه المتابعة التأكد من احترام النسب الاحترازية المقررة قانونا كما تسمح هذه بإجراء مقارنات تحليلية بين البنوك واستشراف المؤشرات العامة لأداء القطاع المصرفي (راضي نور الهدى عبد الكاظم، 2019، الصفحات 431-433).

- **الرقابة الميدانية (التفتيش في المكان):** تتمثل في قيام فرق تفتيش تابعة للبنك المركزي بزيارات مباشرة إلى مقرات المصارف، قصد التحقق من دقة المعلومات المصرح بها ومطابقتها للواقع، ويشمل التفتيش مراجعة السجلات المحاسبية والوثائق القانونية، وتقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية، فضلا عن فحص جودة المحفظة الائتمانية. وغالبا ما تتسم هذه الزيارات بطابع فجائي (راضي نور الهدى عبد الكاظم، 2019، الصفحات 434-435).

- **الرقابة القائمة على التعاون والتنسيق:** يرتكز هذا الأسلوب على تعزيز قنوات التواصل بين البنك المركزي والمؤسسات المصرفية، من خلال التشاور بشأن الإشكالات التي قد تعترض النشاط المصرفي ويقضي هذا التنسيق إلى إصدار توجيهات وقرارات نابعة من رؤية مشتركة، الأمر الذي يساهم في رفع درجة الامتثال ويكرس مبدأ الشراكة في حماية الاستقرار المالي (الجمهورية الجزائرية، 2023).

ب.وسائل تنفيذ الرقابة المصرفية على البنوك من طرف البنك المركزي

يعتمد البنك المركزي جملة من الوسائل التنظيمية والإجرائية لتحقيق أهدافه الرقابية من أبرزها:

* نظام الترخيص يشكل الترخيص الآلية الأساسية لمباشرة نشاط مصرفي حيث يخضع منحه لجملة من الشروط القانونية.

* التعليمات والمناشير التنظيمية: يصدر البنك المركزي توجيهات وتعليمات ملزمة تهدف إلى تنظيم العمل المصرفي وضبطه، بما يضمن احترام القواعد الاحترازية ويحافظ على استقرار الجهاز (بعزيز سعيد، 2019، صفحة 76).

* دراسة التقارير الدورية وتحليلها: تلتزم المصارف بإيداع تقارير دورية تتضمن بيانات تفصيلية حول أصولها وخصومها ومؤشراتها المالية، ويقوم المختصون بتحليل هذه المعطيات لرصد أي اختلالات أو تطورات غير اعتيادية قد تؤثر في توازن البنك.

يتضح أن فعالية الرقابة المصرفية تركز على التكامل بين الأساليب النظرية والتحقق الميداني، مدعومة بوسائل قانونية وتنظيمية تضمن حسن سير النشاط البنكي وتحقيق الاستقرار المالي (بعزيز سعيد، 2019، صفحة 78).

2.2 الاطار المفاهيمي والقانوني لجريمة غسيل الأموال

1.2.2 ماهية غسيل الأموال

يطلق على غسيل الأموال مصطلح تبييض الأموال، فهي من المفاهيم التي تجذب اهتمام السياسيين الاقتصاديين والماليين على المستوى المحلي والإقليمي وحتى الدولي، في هذا السياق أصبح الحد من هذه الظاهرة هدف استراتيجي أساسي وضروري لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي.

أ. مفهوم جريمة غسيل الأموال:

يمكننا تعريف غسيل الأموال لغة على أنه مصدر الفعل الثلاثي "غسل" أي نظف وطهر. أما اصطلاحاً، تنقسم الآراء التشريعية والقانونية حول تعريف غسل الأموال إلى فئتين: التعريف الضيق والتعريف الواسع.

يتبنى التعريف الضيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (فيينا، 1988) والتوصيات الأوروبية لعام 1991، حيث يقتصر على الأموال المستمدة من تجارة المخدرات، أما التعريف الواسع فيشمل عائدات جميع الجرائم، وقد عرفه القانون الأمريكي لعام 1986 بأنه «أي فعل يهدف إلى إخفاء طبيعة أو مصدر الأموال المتحصلة من نشاط إجرامي» (سعيد غزلان، 2016، صفحة 03)

وعرفه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) بأنه الأسلوب الذي يستخدمه المجرم لإخفاء مصدر العائدات الإجرامية بهدف تجنب الشبهات (United Nations Convention, 1988, p. 04). كما تعرفه فرقة العمل المالي (FATF) بأنه عملية إخفاء المصدر الحقيقي لعائدات الجريمة وإضفاء الشرعية عليها (FATF, 2021, p. 12). بينما وصفه الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بعملية الإخفاء أو التمويه للأصول الناتجة عن أنشطة غير قانونية عبر منظمات مالية وشركات شرعية (IFAC, 2021). تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2026/02/18 على الساعة 16:00

أما وفقا للقانون الجزائري 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها حسب المادة 2 يعتبر تبييضا للأموال:

- تحويل الممتلكات أو نقلها مع علم الفاعل بأنها عائدات إجرامية، بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الممتلكات أو مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب الجريمة الأصلية التي تحصلت منها هذه الممتلكات على الإفلات من الآثار القانونية لأفعاله.

- إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها، مع علم الفاعل أنها عائدات إجرامية.

- اكتساب الممتلكات أو حيازتها أو استخدامها مع علم الشخص القائم بذلك وقت تلقيها أنها تشكل عائدات إجرامية.

- المشاركة في ارتكاب أي من الجرائم المقررة وفقا لهذه المادة أو التواطؤ أو التآمر على ارتكابها أو محاولة ارتكابها والمساعدة أو التحريض على ذلك وتسهيله وإسداء المشورة بشأنه. (قانون 05-01، 2005).

كما أنه عملية تحويل رسمي أو غير رسمي عبر النظام المصرفي للوصول إلى متلقي نهائي غير معروف لإخفاء مصدر الأموال عن طريق خلطها بأموال مشروعة أو لتمويل الإرهابيين أو مجموعات إجرامية منظمة أخرى من مختلف البلدان (Al-Suwaid Noura Ahmed & Nobane Haitham, 2021, pp. 394-395).

من خلال كل التعاريف السابقة يمكننا تعريف غسيل الأموال على أنه طريقة غير قانونية وغير مشروعة يقوم بها الجاني بهدف إخفاء المصدر الحقيقي للأموال وذلك باستثماره وتوظيفه في مشاريع قانونية، أو خلطه مع أموال أخرى مشروعة وذلك قصد تضليل الجهات المصرفية والرقابية بشأن المصدر الأصلي للأموال.

ب. طبيعة وخصائص غسيل الأموال

حسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة فإنها حددت طبيعة جريمة غسيل الأموال على أنها:

جريمة خطيرة: في المادة 2 من الاتفاقية عرفت على أنها جريمة خطيرة لكونها تمثل كل سلوك يمثل جرما يعاقب عليه بعقوبة مشددة ولا تقل عن أربع سنوات. (باسل محمد براء و مساعدة أنور محمد، 2025، صفحة 25)، وفي هذا المقام جل قوانين الدول العربية تنص على عقوبات بالسجن، وهو ما يطابق ما جاءت به الاتفاقية، أما بالنسبة

للقانون الجزائري فحسب ما نصت عليه المادة 389 تقدر العقوبة بالسجن أدها 10 سنوات حتى 20 سنة وغرامة مالية من 4,000,000 إلى 8,000,000 دج (قانون 24-06، 2024).

جريمة منظمة: يصنف غسل الأموال ضمن الجرائم المنظمة التي تهدف لتحقيق ربح مادي، ويمكن أن يرتكبه فرد أو مجموعة (اشتراك جرمي)، لكن الغالبية تعمل ضمن جماعات إجرامية منظمة أو بالتعاون معها (مجاهدي، 2012، صفحة 20)، وتُعرف أيضا بأنها مؤسسة إجرامية ذات هيكل متدرج ثابت تمارس من خلاله أنشطة غير مشروعة بالعنف والتهديد، والرشوة في سرية، وتتميز بالاستمرارية (الهوري شعبان محمد و ناجي عبد السلام محمد منصور، 2021، صفحة 167).

جريمة تبعية: تعتبر جريمة تبعية في الأسلوب واقتصادية من حيث الهدف فهي تبعية لكونها تفترض وجود جريمة أصلية سابقة (وهي المصدر التمويلي غير المشروع لها، مثلا: تجارة المخدرات أو الاتجار بالبشر وغيرها من الجرائم) وتبقى مستقلة عنها بصورة موضوعية تمكن السلطة من ملاحقة فاعلها بصورة مستقلة ومعاقبته عن جريمة غسل الأموال عند ارتكابها وعلى ذلك فإن من يرتكب جريمة غسل الأموال سيعاقب مرة بصورة مستقلة عن جرمته الأصلية ويعاقب مرة أخرى عن جريمة غسل الأموال (الهوري شعبان محمد و ناجي عبد السلام محمد منصور، 2021، صفحة 167).

جريمة ذات طبيعة اقتصادية: هذه الجريمة تمس اقتصاد الدول وتهدد استقراره وتطوره مما يؤدي إلى تقويض الاستقرار المالي، حيث يساهم في خلق تضخم غير حقيقي ويؤدي إلى تشويه أسعار الأسواق، خاصة من خلال الارتفاع غير المبرر في أسعار بعض الأصول كالعقارات، مما ينعكس سلبا على كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية كما يعرقل مسار التنمية، إذ يحرم الاقتصاد من الاستثمارات، إضافة إلى إضعاف الثقة في المؤسسات المالية، وهذا يؤدي إلى نفور المستثمر الأجنبي (الهوري شعبان محمد و ناجي عبد السلام محمد منصور، 2021، صفحة 166).

تقوم جريمة تبييض الأموال على الركن الشرعي الذي يكرسه قانون العقوبات في مادته الأولى تحت مبدأ "لا جريمة ولا عقوبة أو تدابير أمن بغير قانون"، وهو ما يستوجب وجود نص تشريعي صريح يجرم الفعل ويحدد جزاءه، والركن المادي الذي يشمل السلوك الإجرامي (تحويل، إخفاء، أو حيازة أموال غير مشروعة)، والركن المعنوي القائم على القصد الجنائي العام (العلم والإرادة) والقصد الخاص المتمثل في نية التمويه للإفلات من العقاب. (خلوفي و لوني، 2017)

جريمة ذات طبيعة اجتماعية: يكمن الضرر الاجتماعي لغسيل الأموال في محاولة المجرمين إضفاء الشرعية على الأموال غير المشروعة باستثمارها في مشاريع خيرية واجتماعية، على سبيل المثال، قد يقوم غاسل الأموال ببناء

مدرسة، أو مستشفى أو مسجد، أو دعم جمعيات خيرية، وذلك لكسب ثقة الناس وشكرهم، وطمس حقيقته الإجرامية (الريان محمد علي، 2009، صفحة 58).

ذات طبيعة مالية مصرفية: ذات طبيعة مالية مصرفية تلعب المصارف والمؤسسات المالية دوراً في تسهيل هذه العمليات، يحدث ذلك لأن هذه المؤسسات توفر بيئة ملائمة لإخفاء الأصل غير المشروع للعائدات تتجلى هذه الآليات في التحويلات المصرفية الفورية الإلكترونية والبطاقات الممغنطة، حيث تتيح هذه الوسائل الإلكترونية سهولة إخفاء أثر الجريمة وصعوبة تتبع مرتكبيها، كما تتطلب مهارة عالية ومعرفة دقيقة، بالإضافة إلى خبرة وإشراف من قبل الجهات المكافحة لغسيل الأموال (الهوري شعبان محمد و ناجي عبد السلام محمد منصور، 2021، صفحة 166).

2.2.2 مراجعة للنظام القانوني والمؤسسي لمكافحة غسل الأموال

أ. على الصعيد الدولي: من أجل مكافحة جريمة غسيل الأموال وضعت استراتيجية عالمية لكنها لم تكن وليدة اللحظة بل جاءت بعد عدة محطات رئيسية حيث كانت المرحلة الأولى في سبعينيات القرن الماضي أين ظهرت أول تدابير تنظيمية في إطار الوقاية من هذه الظاهرة، ثم في الثمانينيات تطورت هذه التدابير لتصنف غسيل الأموال كجريمة دولية حيث تم اعضاء الطابع العالمي وذلك بإنشاء مجموعة العمل المالي " FATF " (Valvi Elissavet- Anna, 2023, p. 48)

- مجموعة العمل المالي: كما تم ذكرها سابقاً كون أن لها دور في الرقابة المصرفية خصوصاً في الوقاية من غسيل الأموال. ففي إطار مكافحة هذه الجريمة تم وضع استراتيجية عالمية لمكافحة غسل الأموال، حيث شهدت تطورات عبر عدة محطات قادتها هذه المجموعة وذلك على النحو الآتي:
- المبادرة الأولى 1990: بعد إنشاء مجموعة العمل المالي في عام 1989، في عام 1990 وضعت التوصيات الأربعين الأولى والأصلية كخطة عمل لمكافحة غسل الأموال (FATF, 2025).
- التوسع الأول (1996): تمت مراجعة التوصيات لأول مرة لتعكس تطور تقنيات غسل الأموال، وتم توسيع نطاق الاستراتيجية ليشمل جرائم تتجاوز حدود المخدرات (FATF, 2025)
- إدراج تمويل الإرهاب (2001): في أعقاب الأحداث العالمية وسعت المجموعة نشاطها لتشمل مكافحة تمويل الإرهاب، وأصدرت ثماني توصيات خاصة بهذا الشأن (FATF, 2025)
- الاعتراف الدولي (2003): خضعت التوصيات للمراجعة للمرة الثانية، وذلك بتأييد أكثر من 180 دولة، لتصبح بذلك المعيار العالمي الرسمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل (2008): تم توسيع نشاط المجموعة مجدداً لتشمل مكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل (FATF, 2025).

• تحديث المعايير الشاملة (2012): أطلقت المجموعة نسخة محدثة من التوصيات بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين، حيث أضافت معايير تمويل الإرهاب ضمن التوصيات العامة (FATF, 2025).

• التحول الرقمي وتعزيز المستمر خلال فترة (2018-2025): حيث واكبت الاستراتيجية التكنولوجية الحديثة وذلك بإدراج متطلبات الأصول الافتراضية في 2018، وتعزيز معايير استرداد الأصول في 2023 وصولاً إلى تحديث معايير شفافية المدفوعات في عام 2025 لتناسب أنظمة الدفع المتطورة. (FATF, 2025)

وقد انبثق عن هذه المجموعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية (اتفاقية فيينا 1988): أول نص في القانون الجنائي الدولي يلزم الدول بتجريم غسل الأموال، غير أن نطاقها كان محصوراً فقط في الأموال المتأتية من تجارة المخدرات " (Valvi Elissavet-Anna, 2023, p. 40).

وبذلك يمكن تحديد دور هذه الجماعة الدولية في إطارين، ويتمثل الإطار الأول في وضع المعايير والتوصيات المتعلقة بإجراءات مكافحة غسل الأموال (التوصيات الأربعين)، ويقوم الثاني على تقييم مدى التزام الدول بتطبيق هذه المعايير والتوصيات في إطار أنظمتها الوطنية تقوم هذه المجموعة بهذه الأدوار بالتعاون مع المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية. (رائد طه محمود عمارة، 2017، صفحة 112)

جدول رقم 02: المعايير الأساسية لتقييم المستويات المحتملة الالتزام الدول بالتوصيات الأربعين.

الوصف	الترجيح	درجة الالتزام
عندما يتم الالتزام بالتوصية بالكامل فيما يتعلق بكافة معاييرها	1	ملتزمة
عند وجود جوانب قصور ضئيلة مع الوفاء الكامل بغالبية المعايير الأساسية	0.66	ملتزمة الى حد كبير
عندما تتخذ الدولة بعض الإجراءات الأساسية وتلتزم ببعض المعايير الأساسية	0.33	ملتزمة جزئياً
عند وجود جوانب قصور كبيرة مع عدم الوفاء بغالبية المعايير الأساسية	0	غير ملتزمة
عندما لا ينطبق أحد المتطلبات أو جزء منه بسبب الخصائص القانونية أو الهيكلية أو المؤسسية	-1	غير منطبقة

المصدر: (FATF, 2021, p. 05).

استناداً إلى اتفاقية فيينا (1988) التي كانت أول نص دولي يُجرّم غسل الأموال والاتجار المخدرات، انبثقت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود (اتفاقية باليرمو 2000) والتي وقعتها معظم الدول الأعضاء،

وقد أوجبت هذه الاتفاقية على الدول إنشاء أطر قانونية رقابية داخل المؤسسات المصرفية، كما دعت إلى تشكيل لجان مختصة لصياغة قوانين وممارسات رقابية على العمليات البنكية، بهدف منع استخدام النظام المصرفي في غسل الأموال ذات الأصل الإجرامي (الموسى معاذ بن محمد، 2024) كذلك صدرت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (اتفاقية ميريدا 2003) التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003، وتهدف إلى تعزيز التدابير والوسائل الدولية لمكافحة جرائم الفساد، ومن بينها جريمة غسل الأموال (الحواري شعبان محمد و ناجي عبد السلام محمد منصور، 2021، صفحة 175). ووفقا للمعايير الدولية الصادرة عن FATF وتحديد التوصية رقم (36) يلزم الدول بالانضمام إلى هذه الاتفاقية وتنفيذ بنودها بالكامل، لاسيما ما يتعلق بتدابير استرداد الموجودات وتسهيل التعاون الدولي في تعقب وضبط الأصول المهربة الناتجة عن ممارسات إجرامية (FATF, 2025, p. 07).

إضافة إلى FATF توجد لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن الإطار المؤسسي حيث تعد هذه اللجنة من الجهات الدولية المعنية لمكافحة غسل الأموال وتركز جهودها على الرقابة المصرفية.

لـ المبادئ الرئيسية للرقابة المصرفية الفعالة (1997) في إطار مكافحة غسل الأموال:

- من خلال مبادئ لجنة بازل (كما تم بيانه سابقا). يعد المبدأ الثامن والمبدأ الخامس عشر والتاسع والعشرين. حيث يتناول المبدأ الثامن النهج الرقابي القائم على المخاطر ويحتوي على سبع محاور رئيسية.
- يقضي المبدأ الثامن بأن تتضمن الرقابة المصرفية الفعالة تقييما استباقيا لمخاطر البنوك متفاوتة الأهمية، ورصد المخاطر النظامية، مع آلية للتدخل المبكر وخطط عملية بالتعاون مع السلطات المعنية.
- منهجية التقييم: حيث يتم استخدام منهجية لتحديد وتقييم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.
- نطاق المنهجية: يتم وفقها تحديد مجال الأعمال وهيكل المجموعة وبيئة الرقابة الداخلية وقابلية البنوك للحل.
- فهم ملف المخاطر: حيث يتم اعتماد منهجية محددة لفهم هذا الملف في المصارف لبناء رؤية استشرافية.
- الامتثال للوائح: حيث يتم تقييم مدى امتثال المصارف للقوانين واللوائح الداخلية.
- البيئة الاقتصادية الكلية: حيث يتم أخذ التطورات في القطاعات بعين الاعتبار من خلال التواصل المستمر مع الجهات الرقابية.
- تقييم المخاطر النظامية: يتم تحديد ومراقبة تراكم المخاطر داخل النظام المصرفي، ويعالج بشكل استباقي أي تحديد للنظام كما يتم ابلاغ المؤسسات المالية.

- القدرة على الحل: يتم تقييم قدرة البنك على الحل عند الاقتضاء مع مراعاة ملف المخاطر وأهميته النظامية، ينص المبدأ الخامس عشر على ضرورة وجود رقابة مصرفية فعالة في كل المصارف، تشمل قواعد صارمة لمعرفة العملاء، ويتطلب ذلك حفظ السجلات، وضبط المعاملات المشبوهة، وآليات الإبلاغ، وتعيين مسؤول للامتثال، والتعاون مع الجهات الأخرى، وهذه الإجراءات أساسية لمكافحة غسل الأموال (يخلف عبد الرزاق، 2012، الصفحات 117-118)، بالإضافة إلى المبدأ 29 المستحدث في التعديل الأخير (الإطار المرجعي للرقابة المصرفية الفعالة) والمعنون بإساءة استخدام الخدمات المالية حيث يُلزم البنوك بوضع أنظمة فعالة لمنع غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وتتمثل التوصية في ضرورة التزام البنوك بتطبيق مبدأ اعرف عميلك، العناية الواجبة، والابلاغ عن الشبهات (يخلف عبد الرزاق، 2012، صفحة 118).

وعلى الصعيد العالمي أيضا نجد المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) تأسست عام 1923، تضم 188 دولة، وتهدف إلى تعزيز التعاون الدولي بين أجهزة الشرطة عبر مختلف بلدان العالم، وكذا دعم جهود مختلف المنظمات والأجهزة المختصة في مكافحة هذه الجريمة (يخلف عبد الرزاق، 2012، صفحة 140). وفي عام 1993 أنشئت إدارة متخصصة داخل المنظمة الدولية أطلق عليها (فوباك) تهدف لمكافحة غسيل الاموال الناتج عن ترويج المخدرات وذلك من خلال انشاء نظام مركزي هدفه جمع المعلومات حول الأموال القدرة والوسائل والمصادر المتوفرة والتي استغلت كواجهة لغسل الأموال وذلك لرفع التقارير إلى الدول الأعضاء بغية قطع دورة هذه الأموال (رائد طه محمود عمايرية، 2017، صفحة 134).

كما توجد مؤسسات عالمية أخرى في مجال مكافحة غسيل الأموال مجموعة الإجمونت (تأسست 1995 لتعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات) (رائد طه محمود عمايرية، 2017، الصفحات 129-130). والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (أصدرت قرارا بشأن تبييض الأموال يعزز الرقابة المصرفية، وجمع المعلومات)، والجمعية الدولية لمراقبي التأمين (تأسست 1994 لتشجيع التعاون بين مراقبي التأمين ومكافحة تبييض الأموال عبر مبادئ وإرشادات. (يخلف عبد الرزاق، 2012، صفحة 121)

أما على الصعيد العربي نجد مؤتمر وزراء الداخلية العرب 1994 حيث توصل هذا المؤتمر إلى ابرام اتفاقية لمكافحة غسيل الأموال والإتجار الغير مشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (الصمادي، 2024، صفحة 25)، إضافة إلى مؤسسات أخرى كالبنك الدولي وصندوق النقد العربي.

الشكل رقم 03: مؤسسات أخرى تختص في مكافحة جريمة غسل الأموال.



Source: <https://complyadvantage.com/insights/amlregulations> le 19/02/2026 a 14:00.

ب. على الصعيد الوطني: وفق التشريع الجزائري اتخذت الجزائر مجموعة من النصوص التشريعية والقانونية والتنظيمية في إطار مكافحة جريمة تبييض الأموال وعيا منها بخطورة هذه الجريمة المالية، حيث قامت بوضع أطر تشريعية وهيئات الاشراف على مكافحته.

النصوص التشريعية الأساسية (القوانين والأوامر)

* القانون رقم 05-01: المؤرخ في 06/02/2005، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما (النص المرجعي الأساسي).

* الأمر الرئاسي رقم 96-22: المؤرخ في 09/07/1996، المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، المعدل والمتمم بالأمر 03-11.

* قانون العقوبات (المواد 389 مكرر إلى 389 مكرر 07): المعدل بموجب القانون رقم 04-15 المؤرخ في 10/11/2004، والتي تجرم عمليات تبييض الأموال.

* القانون رقم 06-01: المؤرخ في 20/02/2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

* قانون الإجراءات الجزائية (المادة 06 من القانون 06-22): المؤرخ في 20/12/2006، المعدل والمتمم للأمر 155-66.

* القانون رقم 25-10 مؤرخ في 24/07/2025، يعدل ويتم القانون رقم 05-01 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

- الهيئات وآليات الاستعلام والتنسيق.

* المرسوم التنفيذي رقم 02-127: المتعلق بإنشاء خلية لمعالجة الاستعلام المالي (CTRF) وتنظيمها وعملها.

* المرسوم التنفيذي رقم 22-36: الذي يحدد مهام خلية معالجة الاستعلام المالي وتنظيمها وسيرها (تحديث للمهام).

* المرسوم التنفيذي رقم 20-398: يتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لتقييم مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

* المرسوم التنفيذي رقم 23-50: يتضمن إنشاء لجنة عملياتية لتنسيق سياسات وعمليات مكافحة تبييض الأموال.

- التدابير الوقائية والرقابية (الالتزامات)

* المرسوم التنفيذي رقم 06-05: يحدد شكل الإخطار بالشبهة ونموذجه ومحتواه ووصل سلامته.

* المرسوم التنفيذي رقم 15-153: يحدد الحد المطبق على عمليات الدفع التي يجب أن تتم بوسائل الدفع الكتابية (عبر القنوات المصرفية).

* المرسوم التنفيذي رقم 23-429: المتعلق بالسجل العمومي للمستفيدين الحقيقيين من الأشخاص المعنوية.

* المرسوم التنفيذي رقم 23-430: يحدد شروط وكيفية ممارسة سلطات الضبط والرقابة والإشراف.

* المرسوم التنفيذي رقم 24-242: يحدد شروط وضع وتنفيذ برامج الرقابة الداخلية من طرف الخاضعين.

- العقوبات الدولية وإجراءات الحجز

* المرسوم التنفيذي رقم 25-101: المتعلق بإجراءات التجميد و/أو حجز الأموال في إطار الوقاية.

* المرسوم التنفيذي رقم 25-102: يحدد تشكيلة لجنة متابعة العقوبات الدولية المستهدفة وتنظيمها وسيرها.

– الأنظمة والتعليمات التقنية

* نظام رقم 03-24: يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

* النظام رقم 05-05: المؤرخ في 2005/12/15، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال ومكافحتهما.

* التعليم رقم 01 لسنة 2023: تتعلق بالتزامات الخاضعين في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

* التعليم رقم 04 لسنة 2026: جاءت تطبيقا لأحكام النظام رقم 03-24، تحدد إجراءات معرفة الزبائن

KYC المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

جدول رقم 03: تقييم التزام الجزائر بالتوصيات الأربعين لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب (2012).

مستويات الالتزام	ملتزم	ملتزم الى حد كبير	ملتزم جزئيا	غير ملتزم	غير مطبقة
تبييض الأموال	3	8	11	16	2
تمويل الارهاب	0	0	3	6	0
تبييض الأموال و تمويل الارهاب	3	8	14	22	2
الالتزام النظري	49	49	49	49	49
مرجح الالتزام	1	0.66	0.33	0	1
الالتزام الحقيقي	3	5.28	0.63	0	2
درجة الالتزام	%6.12	%9.42	%9.42	0	%4.08
درجة الإلتزام: 30.39					

المصدر: (يتوجي سامية، 2017، صفحة 78) تكييف المنظومة التشريعية الوطنية لمكافحة جريمة تبييض الأموال

مع توصيات مجموعة العمل المالي GAFI.

* التدابير القانونية: يظهر أن مستوى الالتزام بالتوصيات المتعلقة بتجريم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومصادرة وتجميد العائدات الإجرامية، لا يزال محدودا ويرجع ذلك إلى ضعف التنسيق بين المنظومتين القانونية الوطنية والدولية،

مما أدى إلى وجود فجوات إجرائية تعيق ملاحقة الأصول المشبوهة بفعالية كما أن البطء في تحديث النصوص التشريعية بما يتواءم مع المعايير المحدثة لمجموعة العمل المالي. (يخلف عبد الرزاق، 2012، صفحة 340).

* **التدابير المؤسسية:** يسجل الالتزام على المستوى المؤسسي درجة منخفضة، إذ لم تمثل الجزائر إلا لعدد محدود من التوصيات المرتبطة بالبنية المؤسسية، ويظهر هذا القصور جليا في محدودية الصلاحيات الممنوحة لجهات الرقابة والإشراف، ونقص الموارد البشرية والتقنية المتخصصة (يخلف عبد الرزاق، 2012، صفحة 340).

* **التدابير على مستوى المؤسسات المالية:** على الرغم من اعتماد إجراءات وقائية من طرف القطاع المالي، إلا أن مستوى الامتثال الفعلي لا يزال ضعيفا، فالنظام المصرفي لا يزال يواجه تحديات في تطبيق سياسة "اعرف عميلك" خاصة في ظل الاعتماد الكبير على السيولة النقدية خارج القنوات الرسمية إضافة الى غياب التكنولوجيا المالية (يخلف عبد الرزاق، 2012، صفحة 340).

* **التدابير الوقائية في قطاع الأعمال والمهن غير المالية:** يبقى الالتزام في هذا القطاع شبه منعدم، حيث تفتقر المهن الحرة إلى آليات رقابة داخلية فعالة، ويُعزى هذا الغياب إلى ضعف الوعي القانوني بمخاطر تبييض الأموال لدى الفاعلين في هذه القطاعات، بالإضافة إلى غياب التنسيق مع الهيئات المشرفة (يخلف عبد الرزاق، 2012، الصفحات 340-341).

* **التدابير المتعلقة بالإفصاح عبر الحدود:** تشير المعطيات إلى تدني الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن العمليات المالية عبر الحدود، مما يعكس صعوبة السيطرة على تحويلات الأموال غير القانونية خارج النظام المصرفي الرسمي، كما يساهم ضعف التبادل الفوري للمعلومات مع السلطات الجمركية والأمنية الدولية في إخفاء مصدر الأموال العابرة للحدود. (يخلف عبد الرزاق، 2012، الصفحات 340-341)

* **شفافية الأشخاص الاعتبارية والمنظمات غير الهادفة للربح:** درجة الامتثال في هذا المجال ضعيفة رغم وجود نصوص عامة في القانون التجاري، والسبب هو غياب سجلات وطنية دقيقة ومحدثة عن "المستفيد الحقيقي" للشركات والجمعيات، مما يعيق تتبع الأموال المشبوهة. هذا الغموض في الملكية يؤدي بالأشخاص الاعتباريين إلى واجهة تبييض الأموال، مما يستوجب مراجعة جذرية لرقابة تمويل الجمعيات والمنظمات غير الربحية. (يتوجي سامية، 2017، الصفحات 80-81)

* **التعاون الدولي:** يعد مستوى الالتزام بمتطلبات التعاون الدولي متوسط مقارنة بباقي المجالات. (يتوجي سامية، 2017، صفحة 27)

على المستوى الوطني تم إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي (CTRF) بموجب المرسوم رقم 127-02 لتحويل بيانات الإخطارات بالشبهات، ونصت المادة 01 على أنها "مؤسسة عمومية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي"، إلا أن المرسوم التنفيذي 13-157 عدلها لتصبح سلطة إدارية مستقلة بنفس الصفة وتتكون من 9 أعضاء، يديرها رئيس يقترحه وزير المالية (مداح العربي، 2024، صفحة 155).

يتمثل اختصاصها في مجال مكافحة غسيل الأموال وفق المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 22-36 الذي يحدد مهام الخلية على أنه يكمن في :

● تلقي وجمع المعلومات والتصاريح بغية التحقيق وتحديد أصل الأموال وذلك وفق الاخطار بوجود شبهة اما الأشخاص المؤهلون لتقديم هذا الاخطار قد تم تحديدهم في المادة 19 من القانون .

● تتولى الخلية تحليل المعلومات الواردة إليها عبر الإخطارات المقدمة، وتستعين بكل شخص تراه مؤهل أو أي جهة مختصة، فضلا عن صلاحية الاطلاع على جميع المعلومات ذات الطابع السري وتندرج ضمن مهامها كذلك المبادرة باقتراح النصوص التشريعية المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال، وصياغة التدابير الإجرائية الوقائية اللازمة لذلك، كما يحق للخلية تبادل المعلومات المتوفرة لديها مع نظيراتها من الهيئات الأجنبية العاملة في المجال ذاته، وذلك وفق مبدأ المعاملة بالمثل (مداح العربي، 2024، صفحة 155).

كون جريمة غسيل الأموال تعتبر شكلا من أشكال الفساد فإن الديوان الوطني لقمع الفساد يسهر على مكافحة هذه الظاهرة، لقد بين المرسوم الرئاسي 11-426 تشكيلة الديوان وتنظيمه حيث يتميز بكونه مصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية كما أنه تابع للسلطة القضائية ومستقل عن السلطة التنفيذية، وفق المادة 3 من المرسوم رقم 14-09 لا يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وذلك وفق المادتين 23 و 24 من المرسوم 11-426، أما في ما يخص مكافحة تبييض الأموال فان الديوان ليس له سلطة التحقيق و إنما إعادة توجيه الاخطار بالشبهة إلى الخلية المختصة المتمثلة في خلية المعالجة والاستعلام المالي CTRF فور تلقيه للابلاغ (لعويجي و بن عيسى ، 2021، الصفحات 595-599).

من جهة أخرى توجد السلطة الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والتي تمت ترقيتها من هيئة الى سلطة مستقلة بموجب دستور 2020 وحسب القانون 22-08 المتضمن لتشكيلتها و تبيان صلاحياتها، فإنها تكمن مهمتها في مجال غسيل الأموال مثلها مثل الديوان الوطني لقمع الفساد حيث أنها لا تقوم بفتح تحقيقات وانما تكتفي فقط بتلقي التبليغات واخطار الجهة المختصة، وفي هذا الإطار كذلك توجد لجنة تابعة لبنك الجزائر وهي اللجنة المصرفية، لها دور رقابي على المؤسسات البنكية والمالية أنشأت بموجب الأمر 03/11 المؤرخ في 16 أوت 2003 (بوجحفة رشيدة، 2019، الصفحات 138-139).

2.2.3 مراحل وأساليب غسل الأموال

أ.مراحل غسل الأموال: تقسم عملية غسل الأموال تقليدياً إلى ثلاث مراحل رئيسية متتالية وفق فرقة العمل

المالي F.A.T.F/G.A.F.I.

الشكل رقم 04 : يمثل محطات جريمة غسل الأموال.



Source: <https://share.google/eAfMnRLa988UL1GdU> le 20/02/2026 a 14 :05.

تمثل مرحلة الإيداع الخطوة الأولى والأكثر خطراً في عملية غسل الأموال، حيث يسعى الجناة إلى إدخال الأموال غير المشروعة إلى النظام المالي الشرعي عبر البنوك والمؤسسات المصرفية، أو نقلها إلى الخارج، تُعد هذه المرحلة عرضة للكشف بسبب التباين الواضح بين مصدر الأموال وحجمها، مما يثير شكوك الجهات الرقابية، أهم ما يميز هذه المحطة هو أن غاسلي الأموال يقومون بتوجيه الأموال نحو دول تفتقر لآليات الرقابة الفعالة والتشريعات المصرفية المتساهلة والضعيفة في مكافحة غسل الأموال كما تعتبر أكثر خطورة كون بعض الدول تحدد سقوفاً للإيداعات مع الزام البنوك بالابلاغ إن تجاوزت الوديعة السقف المحدد، مثال الولايات المتحدة (قانون 1984: <10,000 دولار)، وفرنسا (قانون 1990: <150,000 فرنك) (رائد طه محمود عميرية، 2017، الصفحات 31-32).

بعد هذه المرحلة تليها مرحلة التغطية أو التمويه حيث يتم فيها فصل الأموال المشبوهة عن مصدرها، وذلك بخلق عدة عمليات معقدة بهدف التمويه على أصل هذه الأموال (الخضيري محسن أحمد، 2003، صفحة 119). المهدف من هذه المرحلة هو طمس غير مشروعية الأموال لكسبها صفة المشروعية، وتعد الجئات الضريبية والدول ذات الأنظمة القانونية غير الصارمة بيئة مفضلة لغاسلي الأموال نظراً لما توفره من سرية مصرفية الأمر الذي يسهل عمليات التمويه (عميرية رائد طه، 2017، صفحة 32).

وكمثال أموال مخدرات أودعت بعدة بنوك، ثم نقلت برقياً إلى حساب سري في تامبا (فلوريدا)، ثم أعيد تحويلها عبر بنوك في نيويورك، لوكسمبورغ، ولندن، وفي لندن استخدمت لشراء شهادات كضمان لقرض من ناساو

(البهاما)، ثم حول مبلغ القرض إلى الحساب السري في تامبا مجدداً، لتمويل تجارة المخدرات في أوروغواي (عرفة عبد الوهاب، 2003، صفحة 30).

وآخر مرحلة هي الدمج أو ما يطلق عليها أيضاً مرحلة التكامل، يتم دمج المال الغير مشروع بعد تنظيفه في المرحلة السابقة مع المال المشروع حيث يتم استثماره في الأنشطة الاقتصادية.

ومن أمثلة ذلك شراء العقارات بثمن أقل من قيمتها الحقيقية، ثم بيعها بثمنها الحقيقي لإظهار أن المكسب الناتج من الفرق مصدره مشروع (عرفة عبد الوهاب، 2003، صفحة 30). وبذلك تُزال أي شبهة عن هذه الأموال القدرة وتُعامل معاملة الأموال المشروعة تماماً، فتخضع لنفس إجراءات الحماية والرقابة المالية (بن قوية المختار، 2024، صفحة 57).

ب. أساليب غسيل الأموال: تتعدد أساليب غسيل الأموال بين طرق تقليدية وحديثة، حيث تعتمد الأولى على طرق مألوفة ومعروفة منذ زمن طويل، في حين تطورت الأساليب الحديثة بتطور عصر التكنولوجيا والرقمنة.

الجدول رقم 04: يوضح الجدول الأساليب التقليدية والحديثة لغسل الأموال.

الفترة	الأسلوب	الوصف	مثال
الأساليب التقليدية	استغلال العلاقات	تواطؤ بين موظفي المصارف ومباضي الأموال لتحويل الأموال غير المشروعة	فتح حسابات متعددة باسم طرف ثالث لغسيل الأموال
	الشركات الوهمية	شركات قانونية لكنها لا تمارس نشاط فعلي، تُستخدم لغسيل الأموال	شركة مسجلة على الورق فقط وتُدار الحسابات داخلياً وخارجياً
	تهريب العملة	استخدام الفواتير المضخمة أو شراء مشروعات وهمية لإدخال الأموال إلى الخارج أو السوق السوداء	تحويل أموال إلى حساب خارجي عبر فواتير مزورة
	الكازينوهات والمقامرة	شراء رقائق أو أدوات لعب ثم استبدال قيمتها مالياً	شراء رقائق كازينو ثم صرف قيمتها في الحساب المصرفي
	الدين المضمون	إقراض أموال بمعدلات فائدة منخفضة، واستثمار الفائض بطريقة قانونية	شراء سندات خزانة أمريكية بالقرض الفائض

دفع الضرائب	تقديم الأموال القذرة كإيرادات مشروعة لتجنب الشبهات القانونية	تقديم أرباح مشبوهة على أنها إيرادات نشاط تجاري
بنوك الواجهة	امتلاك بنك خاص لإجراء عمليات غسل الأموال	بنك صغير مملوك للمجرم لتحويل الأموال داخليا
الأدوات المالية الوهمية	شركات وساطة تبيع أسهم وسندات وهمية	بيع أسهم بلا قيمة حقيقية لتمويه الأموال
الصفقات النقدية	شراء أصول قيمة وتحويلها ثم بيعها خارج البلاد	شراء سيارات فاخرة أو ذهب لإعادة إيداعه في بلد آخر
الفواتير المزورة	شراء أو بيع سلع أو خدمات بقيم مضخمة لتغطية الأموال	إصدار فواتير خدمات وهمية بقيمة أكبر من المبلغ الفعلي
منصات تحويل الأموال	استخدام التطبيقات والعملات الرقمية والاتصالات المشفرة لنقل الأموال	منصات Venmo و Zelle لنقل الأموال بسرية
العملات الرقمية	استخدام العملات المشفرة لإخفاء وتحويل الأموال	تحويل بتكوين لإخفاء مصدر الأموال
التحويل عبر الشبكات	استخدام نظم مصرفية متقدمة لنقل الأموال	نظم Fedwire، CHIPS، SWiFT
البنوك الإلكترونية	بنوك افتراضية بدون مقر أو موظفين للقيام بوساطة مالية عبر الإنترنت	E-Banking لنقل مبالغ ضخمة بسرعة وأمان

الأساليب الحديثة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (بن قوية المختار، 2024، الصفحات 57-61).

4.2.2 الآثار الناتجة عن جريمة غسيل الأموال

يُعد غسيل الأموال جريمة اقتصادية معقدة تأثيرها يتجاوز النطاق المالي الضيق، بل ويؤثر على البنية العامة للدولة، مما يجعل مكافحة هذه الجريمة قضية محورية لا بد من التصدي لها، وفيما يلي ستعرف على آثارها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أ. الآثار الاقتصادية:

يُشوه السوق الحرة من خلال إدخال رؤوس أموال غير مشروعة لا تخضع لمعايير الكفاءة، مما يُضعف القدرة التنافسية للمؤسسات، ويُضر بثقة المستثمرين (بن قوية المختار، 2024، صفحة 62). كما تؤدي إلى تراجع التنمية الاقتصادية والاستثمار المالي مما يؤثر سلباً على قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية (أبو مويس غسان، 2021، صفحة 09).

ب. الآثار السياسية:

تؤدي إلى تآكل سيادة القانون وإضعاف الشرعية الحكومية، إذ تمكن الجماعات الإجرامية المنظمة من توظيف عائداتها في شراء النفوذ والتأثير على صنع القرار وتمثل آلية تمويلية تسمح بترسيخ الفساد وتعزيز شبكات المصالح غير المشروعة كما تؤثر على الاستقرار السياسي للدولة (أبو مويس غسان، 2021، صفحة 09).

ج. الآثار الاجتماعية:

يساهم غسيل الأموال في نشر ثقافة الإفلات من العقاب، أي أن مرتكبي الجرائم يشعرون بأنهم لن يُعاقبوا أبداً لأن أموالهم غير المشروعة أصبحت تبدو نظيفة وقانونية. هذه الثقافة الخطيرة تؤدي إلى تطبيع السلوكيات غير القانونية في المجتمع، كما تؤدي إلى فقدان الثقة في العدالة والمؤسسات العامة، كما تُساهم عائدات غسيل الأموال في اتساع نطاق الآفات الاجتماعية، لأن هذه الأموال في الغالب تُستخدم لتمويل أنشطة غير مشروعة وخطيرة، إن غسيل الأموال ليس مجرد جريمة اقتصادية بل هو ظاهرة مدمرة تمس القيم والمؤسسات والأمن الاجتماعي مما يجعل مكافحته ضرورة ملحة لحماية المجتمع بأكمله (أبو مويس غسان، 2021، صفحة 10).

3.2 دور الرقابة المصرفية في الحد من غسل الأموال

تعتبر البنوك القنوات الرئيسية التي تمر من خلالها معظم المعاملات المالية، مما يجعله هدفاً رئيسياً لعمليات غسيل الأموال من أجل إضفاء الشرعية على العائدات غير المشروعة، ولما كانت الرقابة المصرفية تمثل الجهاز الرقابي المسؤول

عن الإشراف على نشاط البنوك وضمان امتثالها للقوانين والمعايير، فإنها تحتل موقع هام في مواجهة هذه الجريمة مما يستدعي تفعيل الرقابة المصرفية وتتجلى فيما يلي:

1.3.2 مبدأ اعرف عميلك (KYC) كآلية رقابية وقائية:

يُعد مبدأ "اعرف عميلك (KYC)" إجراءً أساسياً للحصول على معلومات دقيقة عن العملاء عبر وسائل الإثبات القانونية، وهو جزء من التقييم الذاتي للمخاطر. ويدعم الشمول المالي نظام "اعرف عميلك الإلكتروني" (e-KYC) الذي يتيح التحقق عن بُعد، بخفض التكاليف والوقت (سامح عبد السلام، 2023، صفحة 23).

أدرجت FATF مبدأ التحقق من هوية العملاء في التوصيتين 10 و 11 وقد كرسه المشرع الجزائري محلياً ضمن القانون 07-18، وفي أعقاب الفضائح المالية ولا سيما قضية بنك الخليفة أوجب بنك الجزائر بموجب الأمر 05-05 وضع سياسة مكتوبة في هذا الشأن، تستلزم تقديم بطاقة هوية وتصريح بالنشاط للأشخاص الطبيعيين، ووثائق هوية مع سند وكالة للقاصرين، وعقد تأسيس للأشخاص المعنويين (بوزون محمد، 2016، صفحة 27).

وفي هذا الإطار، تنص المادة (07) من القانون 05-01 على أنه "يجب على البنوك والمؤسسات المالية التأكد من هوية وعنوان زبائنهم قبل فتح أي حساب"، ويثبت ذلك للأشخاص الطبيعيين بوثائق رسمية سارية تتضمن صورة شخصية وما يثبت الإقامة، أما الأشخاص المعنويون بتقديم القانون الأساسي وما يثبت وجودهم القانوني الفعلي، ويمتد هذا الالتزام ليشمل الوكلاء والمفوضين (علواش فريدة، 2013، صفحة 29).

كما يُعد نظام "اعرف عميلك الإلكتروني" (e-KYC) امتداداً رقمياً للإجراءات التقليدية، إذ يندرج ضمن مفهوم التكنولوجيا التنظيمية (RegTech)، ويتم من خلال الهويات الرقمية والبيانات البيومترية (بصمة الإصبع، التعرف على الوجه) والتوقيع الإلكتروني المشفر لضمان سلامة المستندات ومنع التلاعب (GHOZI A, 2022, pp. 34-39).

آخر المستجدات القانونية المنظمة لعملية مكافحة غسيل الأموال، تعزز الإطار التنظيمي بصور التعليم رقم 04-26، التي تعكس توجه بنك الجزائر نحو عصنة الرقابة المصرفية. تهدف التعليم في نقل عبء الرقابة من مجرد إجراءات شكلية قائمة على مجموعة من الأوراق إلى تحليل آلي للمخاطر، وتفرض على المؤسسات المالية تبني معايير صارمة للشفافية، خاصة فيما يتعلق بتحديد المستفيد الحقيقي وتقييد التعاملات مع الأشخاص المعرضين سياسياً

PEPS/PPE، هذه التعليلة هي المرجع الأساسي الذي يحدد المسؤولية القانونية للبنوك في فحص هوية الزبائن وتصنيف مخاطرهم كما تتضمن التعليلة نموذج **KYC**. (Banque, 2026).

2.3.2 العناية الواجبة:

يشكل الترخيص المصرفي خط الدفاع الأول لمنع التغلل الإجرامي. وضعت لجنة بازل (BCBS) بالتعاون مع **FATF** متطلبات تمنع المجرمين من المناصب العليا (Chatain Pierre-Laurent & willebois, 2009, p. 16). وتتجسد هذه الرقابة في تطبيق "مبادئ بازل الأساسية" ولا سيما (المبدأ 05) و (المبدأ 6) و (المبدأ 7) (Basel, 2024, p. 12).

وفي سياق متصل، تشدد التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF)، وتحديدًا التوصية رقم 26 على ضرورة اتخاذ السلطات لتدابير قانونية تمنع المجرمين من أن يكونوا "مستفيدين حقيقيين" من المؤسسة، مع ضرورة إجراء تقييمات دورية لمدى الالتزام بمعايير الكفاءة والنزاهة (FATF, 2021, p. 14).

أخيرًا، يمثل "اختبار الكفاءة والنزاهة" الركيزة التشغيلية لهذه العملية؛ حيث يتطلب فحصًا دقيقًا للسجلات الجنائية والمهنية للمؤسسين والمديرين، والتحقق من مشروعية مصادر رأس المال، كما أن توفر المعلومات الدقيقة والقابلة للتحقق يُعد شرطًا أساسيًا (Chatain Pierre-Laurent & willebois Bokkerink, 2009, p. 16).

3.3.2 الإبلاغ عن العمليات المشبوهة:

يعد الإبلاغ بالشبهة من أبرز الأدوات الوقائية التي أقرها المشرع في سياق الحد من تبييض الأموال حيث يكون الإخطار عن العمليات التي تكون حولها شكوك ونصت **FATF** في توصيتها الثالثة عشر بضرورة الإبلاغ (مداح العربي، 2024، صفحة 159). أما في التشريع الجزائري فنصت المادة 20 من القانون 05-01 المعدل والمتمم على أنه يجب الإبلاغ عن كل عملية تتعلق بأموال متأتية من جريمة. ويشير الإطار القانوني إلى أن الإخطار بالشبهة هو إجراء وقائي يعتمد على الشك المعقول ويهدف إلى مكافحة الجرائم المالية مبكرًا (شعار ياسمين و كريكو فريال، 2025، صفحة 78).

تمثل الخصائص الجوهرية للإخطار بالشبهة بما يلي:

الإلزامية: حسب المادة 20 من القانون 01-05 تلزم الجهة المسؤولة عن الرقابة المصرفية البنوك والمؤسسات المالية بالإبلاغ عند الشك بوجود شبهة، ويعد الامتناع عن التبليغ جريمة (قانون 01-05، 2005).

السرية التامة: يجب الحفاظ على سرية عملية الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وعدم كشفها لأي طرف عدا الجهات المختصة وحتى المشتبه به يجب أن لا يعلم بالإبلاغ عنه. (شعار ياسمين و كريكو فريال، 2025، صفحة 79)

حماية المبلغين: حسب المادة 23 من قانون 01-05 يقر بالحماية القانونية للأشخاص والهيئات المبلغين عن وجود الشبهة (قانون 01-05، 2005).

الخاضعون للإبلاغ: يعد واجب الإبلاغ بالشبهة ركيزة أساسية لمكافحة تبييض الأموال، ووفقا للمادة 19 من القانون 01-05 يسري واجب الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة على:

- البنوك والمؤسسات المالية ومؤسسات الخدمات المالية، والبريد الجزائري، والمؤسسات المالية المماثلة وشركات التأمين، ومكاتب الصرافة، وجمعيات التكافل الاجتماعي، ومراكز المراهنات، ومؤسسات القمار، والكازينوهات.

- يشمل نطاق الالتزام كل شخص طبيعي أو اعتباري يقوم، في إطار نشاطه المهني، بتقديم استشارات أو المشاركة في معاملات تتعلق بإنشاء رأس المال، أو صرفه، أو استثماره، أو تحويله، أو أي تدفق مالي آخر مرتبط برؤوس الأموال.

وينطبق هذا بشكل خاص على المهن الحرة الخاضعة للتنظيم وعلى رأسهم: المحامون، وكتاب العدل، ووكلاء المزايدات، والمحاسبون، والمراجعون، والوسطاء، وكلاء الجمارك، ووسطاء الصرافة، ووسطاء الأوراق المالية، ووسطاء العقارات، شركات إصدار الفواتير، بالإضافة إلى تجار الأحجار الكريمة، والمعادن النفيسة، والتحف والأعمال الفنية (قانون 01-05، 2005).

كما تؤكد (FATF)، في توصياتها الأربعين، على أهمية أنظمة الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، معتبرة إياها حجر الزاوية في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التوصية رقم 20 الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة تُلزم التوصية المؤسسات المالية بالإبلاغ الفوري إلى وحدة الاستخبارات المالية (FIU) بناء على أسباب معقولة للاشتباه في هذه الحالات، لا يلزم تأكيد الطبيعة الإجرامية للأموال؛ إذ يكفي وجود اشتباه قوي يستند إلى مؤشرات موضوعية (FATF, 2025, p. 92).

إضافة الى التوصية رقم 23 التي أقرت بتحديد المهنيين غير الماليين الخاضعون للتبليغ بهدف سد الثغرات التي قد يستغلها غاسل الأموال لإضفاء الشرعية على عائداتهم غير المشروعة في القطاع غير المصرفي. (FATF, 2025, p. 95)

إن الزام البنوك بالتوصية على الابلاغ يمثل آلية رقابية استباقية تهدف إلى الكشف المبكر عن جرائم غسل الأموال، غير أن فعالية هذا الالتزام تبقى رهينة بمدى صرامة الرقابة المصرفية، كما حدد البنك المركزي نموذج الاخطار بالشبهة.

4.3.2 الاحتفاظ بالسجلات ودوره في التتبع والتحقيق

هو عملية توثيق وحفظ كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالعملاء، وتشمل السجلات و المعاملات و الوثائق و المستندات. بهدف تعزيز الامتثال للمعايير الدولية، وكذا دعم التحقيقات القانونية؛ كما يسمح لهيئات الرقابة المصرفية و الهيئات المختصة في مكافحة غسل الأموال بتتبع مسار الأموال المشبوهة (الفاعوري أروى فايز و قطيشات ايناس محمد، 2002، صفحة 100).

تنص (FATF) في التوصية 11 على أن تلتزم المؤسسات المالية بحفظ جميع السجلات المتعلقة بالمعاملات المالية، سواء المحلية أو العابرة للحدود، لمدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ إتمام المعاملة، كما يتعين الاحتفاظ بجميع السجلات الناتجة عن إجراءات العناية الواجبة لمدة خمس سنوات بعد انتهاء العلاقة مع امكانية إعادة بناء مسار المعاملة. (FATF, 2025, p. 15)

تنص المادة 14 من القانون الجزائري 01-05 على التزام البنوك والمؤسسات المالية، بالإضافة الى المؤسسات والمهن غير المالية المحددة في المادة 19 من نفس القانون، الاحتفاظ بالوثائق و السجلات و الوثائق المرتبطة بالعمليات التي نفذها العملاء لمدة لا تقل عن خمس سنوات بعد إتمام العملية؛ بدءا من تاريخ الإجراء (قانون 01-05، 2005).

خلاصة الفصل الأول

في ختام هذا الفصل، يتضح أن الرقابة المصرفية تمثل إحدى الركائز الأساسية التي يعتمد عليها النظام المالي في مواجهة المخاطر والحد من الجرائم المالية، وعلى رأسها جريمة غسل الأموال فلم تعد الرقابة المصرفية مجرد وظيفة إدارية داخل المؤسسات المالية، بل أصبحت آلية استراتيجية تهدف إلى حماية سلامة النظام المصرفي وضمان استقراره وتعزيز الثقة فيه من خلال مراقبة أنشطة البنوك والتأكد من امتثالها للقوانين والضوابط التنظيمية.

تتجسد فعالية هذه الرقابة من خلال اعتماد مجموعة من الآليات والإجراءات الوقائية التي تطبقها المؤسسات المصرفية، من أبرزها العناية الواجبة بالعملاء، ومراقبة العمليات المالية، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، إضافة إلى الاحتفاظ بالسجلات والبيانات، وهي إجراءات تسهم في الكشف المبكر عن الأنشطة غير المشروعة والحد من استغلال الجهاز المصرفي في عمليات غسل الأموال.

كما تتعزز هذه الجهود من خلال التكامل بين الرقابة الداخلية التي تمارسها البنوك داخل هيكلها التنظيمية، والرقابة الخارجية التي تمارسها السلطات النقدية والهيئات المختصة بالإشراف المالي، بما يضمن احترام القواعد المهنية والمعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال.

كما أن فعالية الرقابة المصرفية ترتبط بعدة عوامل، من أهمها مدى التزام البنوك بالمعايير الدولية، خاصة توصيات مجموعة العمل المالي، إضافة إلى مستوى التنسيق والتعاون بين الجهات الرقابية والقضائية والأمنية، وتوفر الكفاءات البشرية المؤهلة والتقنيات الحديثة، فضلاً عن ضرورة تحديث الإطار التشريعي بشكل مستمر لمواكبة تطور الأساليب الإجرامية، خاصة في ظل التوسع في استخدام التكنولوجيا المالية وظهور أنماط جديدة من الجرائم المالية.

وعليه، فإن تعزيز الرقابة المصرفية وتطوير آلياتها يظل من المتطلبات الأساسية لضمان سلامة النظام المالي وحمايته من مخاطر غسل الأموال، بما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي ودعم الثقة في القطاع المصرفي على المستويين الوطني والدولي.

الفصل الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد الفصل الثاني

يُعتبر التحديد الدقيق للإجراءات المنهجية وطبيعة المصادر المعتمدة على البيانات عاملاً أساسياً في تحقيق النجاح أي بحث أكاديمي، يهدف هذا الفصل إلى تقديم وصف تفصيلي للسياق المؤسسي الذي أجريت فيه الدراسة، مع تسليط الضوء على الوظائف التنموية والتمويلية، كما يتناول الفصل الأدوات والتقنيات التي تم توظيفها في عملية جمع المعطيات وتحليلها، بما يضمن الإجابة عن إشكالية البحث وفق معايير علمية مضبوطة.

يقدم هذا القسم معطيات وصفية حول بنية المؤسسة وخصائصها التنظيمية، وذلك في إطار دراسة الحالة المتمثلة في بنك التنمية المحلية، كما يتم استعراض أهم أنشطته وهيكله التنظيمي.

فيما يتعلق بالإطار المنهجي، فقد تم اعتماد المقاربة الكمية باعتبارها الإطار الرئيسي للبحث، وقد استخدمت الاستبانة كأداة وحيدة لجمع البيانات الأولية، حيث صُممت أسئلتها بشكل مغلق يسمح بالقياس الإحصائي الموضوعي، جرى توزيع هذه الأداة على أفراد العينة المحددين أما بالنسبة لمعالجة البيانات الكمية، فقد تم استخدام برنامج **SPSS** بتطبيق مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة مثل التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، واختبارات الارتباط.

وبغية التفصيل أكثر سنتطرق في هذا الفصل إلى :

- التعريف بالهيئة المستقبلية
- الإطار المنهجي للدراسة الكمية

1. التعريف بالمؤسسة محل التبرص

يُعد بنك التنمية المحلية جزءاً حيوياً من النظام المالي والاقتصادي على مستوى المجتمع، حيث يعكس التقدم في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمالية، يتكون البنك من شبكة متكاملة من العلاقات والتفاعلات بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين مثل الموظفين، العملاء، المستثمرين، والسلطات المحلية، ويقوم البنك بأدوار متعددة لضمان تقديم خدمات مصرفية وتمويلية تتميز بالجودة العالية والدعم التنموي.

1.1 تقديم المؤسسة

❖ تعريف بنك التنمية المحلية سطاوالي :

بنك التنمية المحلية (BDL) هو بنك عمومي جزائري تأسس في 30 أبريل 1985 بموجب المرسوم رقم 85-85، الذي حدد مهامه، قواعد سيره، ووسائل عمله، يتمثل الغرض الأساسي للبنك، في "المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية" اعتمد نظام معلومات جديد عام 2017 "SAB".

تعزز شبكة وكالات BDL التي تضم 167 وكالة تجارية، 8 وكالات قرض رهني، و125 نافذة إسلامية، مبدأ القرب من الزبائن، بينما يعمل البنك بالتوازي على تطوير خدماته الرقمية لتحقيق التكامل بين الحضور المادي والرقمي حيث أطلق (DIGIT BDL APP) و (Wim paye)

الجدول رقم 05: الإطار القانوني والشكل المؤسسي لبنك التنمية المحلية.

المقر	05 شارع قاسي عمار، سطاوالي الجزائر العاصمة
الشكل القانوني	شركة مساهمة SPA
رأس المال	عام 2025 قدر بـ 61880000000.00 DA .
المساهمون	كان مملوكا بالكامل من قبل الدولة الجزائرية. لكن مع عملية الطرح العام، انفتح رأس المال على مساهمين جدد من الأفراد والمستثمرين المؤسساتيين والشركات.
الادراج في البورصة	2024 تم إدراج سهم BDL في السوق المالي الجزائري (بورصة الجزائر - SGBV)

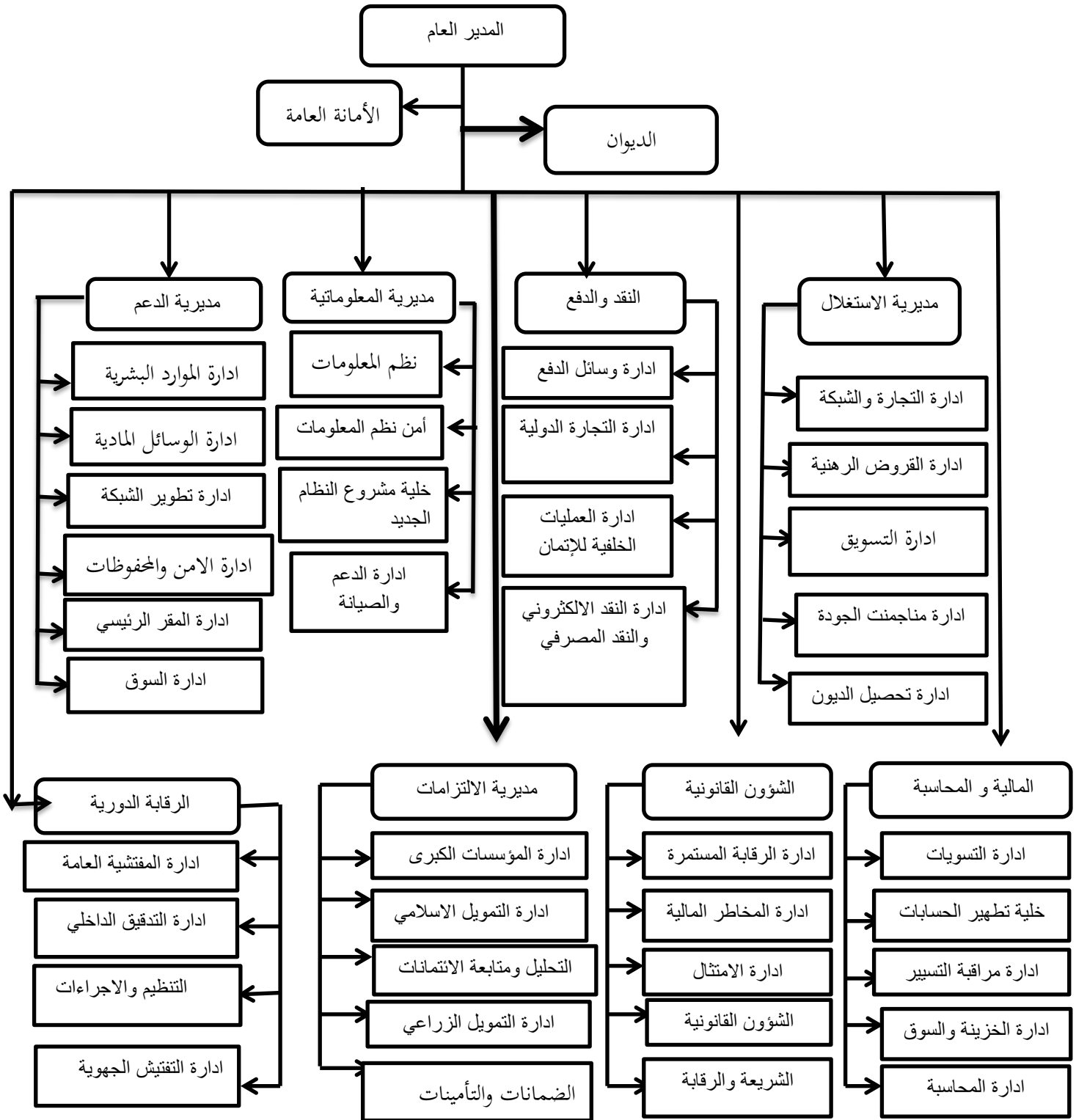
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك.

2.1 مهام وأنشطة بنك التنمية المحلية:

- تمويل الاقتصاد: يعد البنك فاعلاً رئيسياً في تمويل الاقتصاد الوطني، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME/PMI) والمقاولات المحلية.
- تعبئة الموارد المالية: تشمل جمع أموال المساهمين (في حالات زيادة رأس المال) وجمع ودائع العملاء.
- توفير الضمانات للزبائن: تشمل ضمانات عينية (رهن عقاري، رهن منقول)، ضمانات شخصية (كفالة، خطابات ضمان)، والتأمين على القروض.
- إدارة السيولة اليومية: متابعة التدفقات النقدية الداخلية (الودائع، سداد القروض) والخارجية (منح القروض، دفع الفوائد، شراء الأصول).
- إدارة محفظة حسابات العملاء: متابعة وتحليل الحسابات الجارية وحسابات الادخار.
- المراقبة المستمرة للقروض: التأكد من التزام المقترضين بمجداول السداد المحددة بعد صرف القروض.

3.1 الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية

الشكل رقم 05: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية سطاوالي.



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على ملحق بقرار المدير العام رقم ج/ 2026/8.

❖ دور كل قسم من الهيكل التنظيمي

يجسد الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية منظومة متوازنة وفيما يلي سيتم توضيح دور كل قسم. (BDL,

2024)

■ هيئات الحوكمة والإشراف

* مجلس الإدارة: مهمته الأساسية هي اتخاذ القرارات المتعلقة بالحوكمة، وتنظيم البنك، وإدارة الأنشطة، والمصادقة على القرارات الإستراتيجية .

* لجنة التدقيق: تجتمع بانتظام لدراسة الإشكاليات التي تدخل ضمن اختصاصها، وتعتمد خطة الرقابة الدورية، وتقدم التوصيات للمديرية العامة.

* محافظو الحسابات: يقومون بمراقبة وتدقيق الحسابات الاجتماعية للبنك.

■ **المديرية العامة والنيابات التابعة لها:** يرأس البنك مدير عام، وتساعد عدة نيابات للمديرية العامة تشرف على مجالات محددة :

* نيابة المديرية العامة التجارية: مسؤولة عن تطوير النشاط التجاري والعلاقة مع الزبائن.

* نيابة المديرية العامة للدعم وأنظمة المعلومات: تشرف على الأنظمة التقنية واللوجستية للبنك.

* نيابة المديرية العامة للمخاطر الرقابة والامتثال: تتولى وضع مسار تسيير وإدارة المخاطر بما يتماشى مع سياسة البنك.

* نيابة المديرية العامة للمصالح الخلفية والعمليات: تشرف على العمليات الإدارية والتقنية التي تلي العمليات التجارية.

■ **المديريات الوظيفية والعملياتية:** تتوزع مهام البنك على عدة مديريات متخصصة

الرقابة والتدقيق:

قسم التفتيش والتدقيق: يتبع مباشرة للمدير العام، وهو مسؤول عن الرقابة الدورية، ويضم "المفتشية العامة" و"التدقيق الداخلي"

* مديرية الرقابة الدائمة: تتبع لنيابة المديرية العامة للمخاطر، وتعمل كعضو رقابة من المستوى الثاني للإشراف على العمليات وتحديد الثغرات.

* مديرية إدارة الجودة: تسهر على تطبيق أفضل الممارسات التسييرية وفق المعايير الدولية وقياس رضا الزبائن.

النشاط التجاري والمالي:

* مديرية الخزينة والأسواق: تتولى التسيير الصارم للسيولة، والقيام بعمليات التوظيف في سوق النقد والأوراق المالية، وإدارة مخاطر الصرف.

* مديرية التجارة الدولية: تضمن المعالجة الدقيقة لعمليات الاستيراد والتصدير وضمان الامتثال للتنظيمات المصرفية.

* مديرية التسويق والاتصال: تروج لمنتجات البنك، وتسهر على تحسين صورته وتطوير إستراتيجيات التواصل الرقمي.

* مديرية مراقبة التسيير: تقوم بقيادة المساعدة في اتخاذ القرار عبر تحليل الأداء والمتابعة الميزانية.

العمليات والرقمنة:

* مديرية وسائل الدفع : مسؤولة عن الدفع الإلكتروني والمقاصة الإلكترونية.

* مديرية النقديات والبنك الرقمي: تعنى بتطوير المنتجات النقدية (البطاقات) والخدمات البنكية عن بُعد.

* مديرية المصالح الخلفية للقرض: تسهر على وضع القروض حيز التنفيذ، ومحاسبة الضمانات، ومعالجة آجال الاستحقاق.

الدعم والموارد:

* مديرية رأس المال البشري: مسؤولة عن التوظيف، وتسيير المسارات المهنية، والتكوين، والتسيير الإداري والاجتماعي.

* مديرية أنظمة المعلومات: تتولى إدارة وتطوير وصيانة البنية التحتية المعلوماتية والبرمجيات.

* مديرية تطوير الشبكة: تعنى بتوسيع شبكة الوكالات وتحديثها لتتطابق معايير البنك.

* مديرية الوسائل المادية: مسؤولة عن التموين، وتسيير الممتلكات العقارية والمنقولة للبنك.

* مديرية الأمن والأرشيف: تسهر على حماية الأشخاص والممتلكات، وتسيير الأنظمة الأمنية الإلكترونية والأرشيف.

■ أقسام متخصصة:

* مديرية الصيرفة الإسلامية: تتولى تطوير وإدارة المنتجات المتوافقة مع الشريعة عبر "النوافذ الإسلامية".

* مديرية القرض على الرهن: نشاط حصري للبنك يتمثل في تقديم قروض بضمان رهن الحلي الذهبية.

* خلية تطهير الحسابات: تهدف إلى معالجة الاختلالات المحاسبية وتطهير الأرصدة العالقة.

2. الاطار المنهجي للدراسة (المقاربة الوضعية)

تقوم المقاربة الوضعية على اختبار النظريات الموضوعية من خلال تحليل طبيعة العلاقات بين المتغيرات، حيث يُمكن قياس هذه المتغيرات بواسطة أدوات محددة وقابلة للتطبيق.

1.2 التعريف بالمنهجية المستعملة في الدراسة

❖ **البحث الكمي:** هو عبارة عن منهجية علمية تقوم على تحليل البيانات الرقمية باستخدام أساليب إحصائية دقيقة لاختبار الفرضيات، وتهدف هذه المقاربة في جوهرها إلى تعميم النتائج، يتميز هذا النوع من البحوث بالدقة والموضوعية.

كما تم تعريفه أيضا على أن المنهجية الكمية هي أحد أنماط البحث العلمي الذي ينطلق من افتراض وجود حقائق موضوعية قائمة بذاتها، ومستقلة عن مشاعر الأفراد ومعتقداتهم وقيمهم الذاتية، ويعتمد هذا النوع من البحوث بوجه عام على الأساليب الإحصائية الكمية في عمليات جمع البيانات وتحليلها (قنديلجي عامر و السامرائي ايمان، 2009، صفحة 33)

❖ أسباب اختيار المنهج الكمي للدراسة

يُعد المنهج الكمي الخيار المناسب لهذا البحث لأنه يركز على البحث عن الأسباب والحقائق من خلال دراسة العلاقات بين المتغيرات. فهو يمكننا من تحديد وتحليل العلاقة بين المتغيرات بطريقة دقيقة ومنهجية، مما يسمح لنا باستخلاص تفسيرات علمية موضوعية مدعومة بأدلة إحصائية (بالقسم محسن، 2023، صفحة 94).

يهدف البحث إلى قياس مدى مساهمة الرقابة المصرفية (المتغير المستقل) في تعزيز فعالية الحد من غسيل الأموال (المتغير التابع)، وليس إلى تفسير الأسباب الاجتماعية أو النفسية أو الثقافية الكامنة وراء هذه المساهمة، ومنه المنهج الكمي هو الأنسب لأنه يعتمد على أدوات إحصائية دقيقة (مثل التحليل الإحصائي الوصفي، الارتباط، الانحدار، واختبارات الفروق) تسمح بقياس حجم العلاقة أو الأثر بأرقام واضحة وموضوعية، مما يحقق الهدف المحدد بدقة (الغامدي بدر، 2026).

وتُعتبر هذه المنهجية أكثر فاعلية في الإجابة على إشكالية البحث الرئيسية، لأنها تتيح لنا معالجة الظاهرة من زوايا قياسية، واستكشاف الروابط والعوامل المؤثرة بطريقة منهجية وشاملة، فالاعتماد على البيانات الكمية يمتد إلى تفسير الاتجاهات في ضوء تحليلات إحصائية متعمقة، مما يضفي على البحث طابع علمي رفيع وجودة منهجية عالية ونتائج دقيقة.

2.2 أدوات جمع وتحليل البيانات

1.2.2 أدوات جمع بيانات الدراسة:

أي بحث علمي يحتاج إلى بيانات ومعلومات تتصف بالدقة والمصداقية من أجل إجراء الدراسة والتحقق من صحة الفرضيات، ومن أجل جمع البيانات لاستكمال هذه الدراسة قمنا بإجراء الاستبانة.

- **الاستبيان:** يعتبر من أهم مدخلات التحليل الكمي، حيث يلمس الواقع من خلال تحليل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية باستخدام النماذج الرياضية وقياسها بدقة، وهو عبارة عن نموذج يتكون من مجموعة من الأسئلة أو الفقرات المصممة وفق أسس علمية تهدف إلى جمع بيانات أولية من أفراد العينة حول ظاهرة محددة للإجابة عن تساؤلات البحث أو اختبار فرضياته (أنيسة عطية سليم قنديل، 2013، صفحة 6).

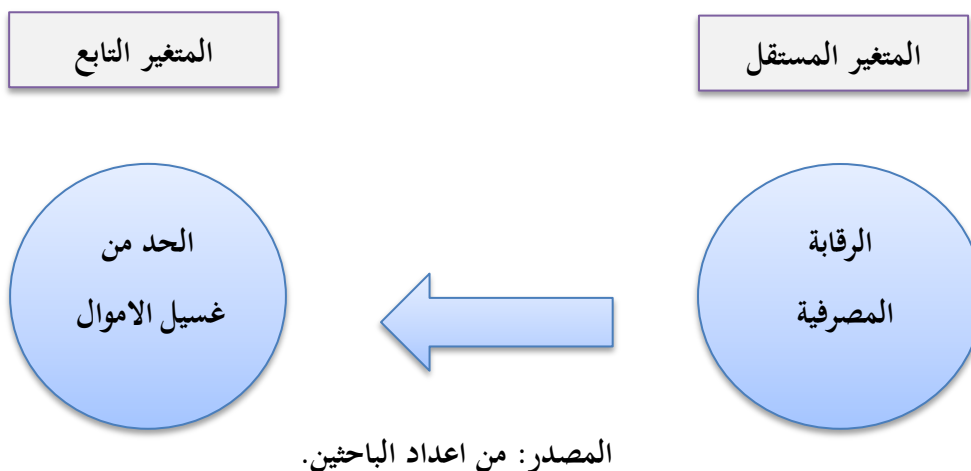
يتميز الاستبيان بمجموعة من الخصائص العامة والشروط التي تجعل منه أداة بحثية فعالة وهي ممثلة فيما يلي :

- يحتوي على أسئلة قصيرة وسهلة الفهم ومصطلحات بسيطة.
- يساعد في استبعاد تأثير الباحث.
- يجب أن يحمل كل سؤال فكرة واحدة فقط، مع تجنب الأسئلة المزدوجة أو الموجهة نحو إجابة معينة.
- ضمان السرية والموضوعية يوفر للمبحوث بيئة من الخصوصية (خاصة عندما لا يطلب الاسم)، مما يشجعه على الإدلاء بإجابات صادقة وصريحة في القضايا الحساسة أو المحرجة التي قد يتهرب من الجواب عليها مباشرة.

• يمكن جمع المعلومات من عينة كبيرة في وقت قياسي وبأقل التكاليف المادية والبشرية مقارنة بالمقابلة، كما يمكن توزيعه على المجتمع المستهدف إلكترونياً أو ورقياً.

قمنا بإعداد الاستبيان (أنظر الملحق رقم 01) يهدف الى قياس مدى مساهمة الرقابة المصرفية في الحد من ظاهرة غسيل الأموال وذلك من منظور موظفي القطاع المصرفي، تم توزيع الاستبيان على كافة عملي بنك التنمية المحلية وكالة سطاوالي وتم تقسيمه إلى أربع محاور:

- المحور الأول: يهدف الى معرفة فعالية الرقابة المصرفية.
 - المحور الثاني: نحاول من خلاله معرفة مدى ادراك العينة لمخاطر ظاهرة غسيل الأموال.
 - المحور الثالث: يتناول البيانات الديموغرافية حول عينة الدراسة.
- الشكل رقم 06: نموذج الدراسة.



المصدر: من اعداد الباحثين.

2.2.2 تحليل بيانات الدراسة الميدانية:

يُعد تحليل البيانات الكمية ركيزة أساسية في البحث العلمي، ويعتمد تحليلها على أدوات إحصائية متنوعة بهدف اختبار صحة الفرضيات، واستكشاف الأنماط الخفية، وكشف طبيعة العلاقات بين المتغيرات المختلفة، مما يرفع من دقة النتائج ويعزز موثوقيتها، من أبرز البرامج المستخدمة في هذا المجال هو **SPSS** (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية) والذي يُعتبر من أقوى البرمجيات الإحصائية وأكثرها انتشاراً في الأوساط الأكاديمية والمهنية. يتميز هذا البرنامج بقدرته على معالجة كميات ضخمة من البيانات، ويوفر مجموعة متكاملة من التحليلات التي تشمل: الإحصاءات الوصفية (مثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري)، واختبارات الفرضيات، وتحليل الانحدار (البسيط والمتعدد)، واختبارات الارتباط (مثل بيرسون)، بالإضافة إلى تقنيات متقدمة مثل تحليل السلاسل الزمنية، وبناء النماذج الإحصائية، ومعالجة مشكلة البيانات المفقودة في إحدى الدراسات التي اعتمدت على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات.

تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل تلك البيانات، كما خضعت الاستبيانات المسترجعة لعملية فحص وترميز لتسهيل إدخالها إلى الحاسوب عبر برنامج SPSS .

لا تقتصر مزايا SPSS على كونه برنامج سهل الاستخدام وفعال فقط، بل تمتد لتشمل دوره المحوري في تحسين جودة البحوث العلمية، حيث يسمح للباحث باختيار الأسلوب الإحصائي الأنسب لطبيعة بياناته وأهداف دراسته، مما يؤدي إلى بناء تفسيرات علمية دقيقة ويدعم اتخاذ القرارات بناءً على نتائج كمية موثوقة، كما يُتيح البرنامج تصوير البيانات بشكل بصري عبر الرسوم البيانية والجداول التوضيحية، مما يُسهل فهم النتائج وعرضها بوضوح للجمهور المتخصص وغير المتخصص. وبالتالي، فإن إتقان تحليل البيانات الكمية واستخدام أدوات مثل SPSS لا يُعد مجرد مهارة تقنية ثانوية، بل هو عنصر حاسم لإنتاج معرفة علمية رصينة تسهم في تطوير مختلف مجالات البحث والتطبيق العملي (Pallant Julie, 2010).

3.2 عينة الدراسة :

يُعد تحديد العينات خطوة مهمة في ضمان تمثيل النتائج في هذه الدراسة، حيث يتم تحديد حجم العينة باستخدام الصيغ الإحصائية التي تأخذ في الاعتبار حجم المجتمع الإحصائي، ومستوى الثقة المطلوب، وهامش الخطأ المقبول.

بالنسبة لهذه الدراسة يتكون المجتمع المستهدف من 85 مستخدم، حيث تم تحديد المجتمع من الموظفين العاملين بالمصالح المرتبطة بالرقابة المصرفية ومكافحة غسيل الأموال، دون باقي المصالح نظراً لعدم ارتباطها المباشر بموضوع الدراسة.

- حساب حجم العينة: باستخدام مستوى الثقة 95%، وهامش خطأ 5% وفقاً لمعادلة ستيفين ثامبسون

$$n = \frac{N \cdot z^2 \cdot p(1 - p)}{e^2 \cdot (N - 1) + z^2 \cdot p(1 - p)}$$

$$\Rightarrow n = 70$$

✓ (n) هي حجم العينة.

✓ (N) حجم المجتمع الإحصائي .

✓ (z) تمثل مستوى الثقة (1.96 لـ 95%).

✓ (p) النسبة الافتراضية للمجتمع الإحصائي (في الأغلب تكون 0.5 من اجل زيادة حجم العينة)

✓ (e) هامش الخطأ (0.05 ل 5%)

في إطار هذا البحث، تم توزيع الاستبيان على موظفي مصالح بنك التنمية المحلية (مصلحة ادارة الجودة، مصلحة الإمتثال، وسائل الدفع، مصلحة ادارة المخاطر المالية، والوكالة التجارية).

حيث تضم مديرية ادارة مناجمت الجودة 17، وموظفي مديرية الامتثال 17، مديرية وسائل الدفع 21 والوكالة التجارية 12، ادارة المخاطر المالية 18 فرد.

خلاصة الفصل الثاني

في هذا الفصل، قمنا بتقديم المؤسسة محل الدراسة، والمتمثلة في بنك التنمية المحلية (BDL)، بصفته أحد أبرز البنوك العمومية في الجزائر حيث يقوم بدور محوري في تمويل الاقتصاد الوطني، إلى جانب تقديمه لمجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية لفائدة الأفراد والمؤسسات بشتى أنواعها.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى تحليل الهيكل التنظيمي للبنك، من خلال استعراض مختلف المصالح والأقسام على غرار مديرية العمليات، مديرية الموارد البشرية، مصلحة الرقابة الداخلية، ومصلحة الامتثال، تساهم هذه الهياكل مجتمعة في تعزيز آليات الرقابة المصرفية والحد من المخاطر المالية ولا سيما تلك المرتبطة بعمليات غسل الأموال.

أما من الناحية المنهجية فقد اعتمدنا المنهج الكمي كخيار رئيسي، وذلك عبر تصميم استبيان موجه إلى عينة من موظفي البنك، بهدف جمع البيانات حول مدى تأثير الرقابة المصرفية على الحد من ظاهرة غسل الأموال، وقد خضعت البيانات للتحليل باستخدام برنامج SPSS25، حيث تم توزيع مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية، كالتكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، فضلا عن اختبار الفرضيات عبر معاملات الارتباط والانحدار.

أتاح لنا هذا المنهج استخلاص نتائج دقيقة وموضوعية، تعكس واقع تطبيق الرقابة المصرفية داخل بنك التنمية المحلية وقياس مدى فعاليتها في التصدي لعمليات غسل الأموال، كما مكنتنا هذه النتائج من تكوين رؤية واضحة حول مواطن القوة والضعف في آليات الرقابة المعتمدة.

وفي الختام، يمكن القول إن هذا الفصل قد ساهم في بناء الأساس التطبيقي للدراسة، من خلال توفير معطيات ميدانية كمية، تُعيننا على تفسير النتائج ومناقشتها في الفصل الموالي بما يحقق أهداف البحث ويعزز مصداقية الاستنتاجات.

الفصل الثالث: النتائج والمناقشة

تمهيد الفصل الثالث

يتناول هذا الفصل دراسة تأثير الرقابة المصرفية داخل بنك التنمية المحلية في الحد من غسيل الأموال، بدءاً من الرقابة الداخلية والخارجية، وكذا آليات الرقابة المصرفية في الحد من هذه الظاهرة. بدءاً من فتح الحسابات حيث يتم تسجيل معلومات العملاء، وتطبيق إجراءات معرفة العميل (KYC)، مروراً بمكتب الامتثال الذي يمكنه من الاطلاع على بيانات المعاملات وإرسال طلبات التحقق والمراقبة، وصولاً إلى مكتب المراقبة والتحليل والتدقيق حيث يتم تنفيذ الإجراءات الرقابية ومشاركة النتائج .

بالإضافة إلى ذلك يناقش الفصل مدى تأثير الرقابة المصرفية في تعزيز دقة المعلومات المالية، وتقليل المخاطر المتعلقة بغسيل الأموال، فضلاً عن تحسين التنسيق بين الفرق المصرفية وتقليل التكاليف التشغيلية والمخاطر، ومع ذلك تواجه عملية الرقابة في الحد من هذه الظاهرة عدة تحديات، مثل ضعف آليات الرقابة، فهم متفاوت لمخاطر غسيل الأموال بين البنوك، وتطبيق ضئيل لإجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء ذوي المخاطر (PEPs) الأمر الذي يستدعي استخدام أدوات رقمية حديثة (مثل التحقق الإلكتروني للهوية).

تتم المناقشة في المنهج الكمي، باعتماد إحصائيات دقيقة تُظهر مدى تأثير الرقابة المصرفية في الحد من غسيل الأموال، بالإضافة إلى ذلك، يتم اختبار مدى موثوقية هذا التأثير من خلال التحليل الإحصائي للعلاقة بين تطبيق الرقابة المصرفية والحد من غسيل الأموال، مما يساعد في استنتاج مدى نجاح الرقابة المصرفية، وبذلك يُوفر هذا الفصل إطاراً شاملاً لمناقشة نتائج الدراسة بعنوان «أثر الرقابة المصرفية في الحد من غسيل الأموال»، حيث يتم الجمع بين البيانات الإحصائية لتقديم صورة واضحة حول تأثير الرقابة المصرفية في الحد من غسيل الأموال.

وبغية التفصيل أكثر في هذه النقاط قسمنا هذا الفصل على النحو الآتي:

- شرح لآليات الرقابة المصرفية التي تساهم في الحد من ظاهرة غسيل الأموال.
- تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الكمية.

1. شرح آلية الرقابة المصرفية التي تساهم في الحد من غسل الأموال في بنك التنمية المحلية

تعتمد آليات الرقابة المصرفية في بنك التنمية المحلية (BDL) على مزيج متكامل بين الحلول التكنولوجية الحديثة والتدابير التنظيمية الصارمة وقد تعززت هذه الآليات بشكل ملحوظ عقب إدراج البنك في بورصة الجزائر، مما عزز من متطلبات الشفافية والامتثال للمعايير الدولية والوطنية.

1.1 رقابة بنك الجزائر بوصفه أعلى سلطة رقابية :

يخضع بنك التنمية المحلية لرقابة بنك الجزائر بوصفه السلطة النقدية والرقابية العليا على الجهاز المصرفي الجزائري، إذ يضطلع بنك الجزائر بمهمة الإشراف على مدى التزام البنوك بالتشريعات والأنظمة المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ولا سيما القانون رقم 01-05 والتعليمات الصادرة عنه، وتتجلى هذه الرقابة من خلال عمليات التفتيش الميداني الدورية والمفاجئة التي تُجرىها لجان التفتيش على فروع البنك، والتحقق من مدى تطبيق إجراءات اعرف زبونك (KYC) وآليات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، والعناية الواجبة، والزامية حفظ السجلات. كما يُلزم بنك الجزائر البنوك برفع تقارير دورية حول طبيعة العمليات المالية وحجمها، مما يضمن وجود رقابة خارجية مستمرة تُكمل منظومة الرقابة الداخلية للبنك وتُعززها، وتستند هذه الرقابة في مرجعيتها إلى توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) ومبادئ لجنة بازل، مما يجعل بنك الجزائر حلقة وصل بين المتطلبات الدولية والتطبيق الفعلي على مستوى البنوك الوطنية.

تضمنت التوصية 23 من توصيات مجموعة العمل المالي الدولي ضرورة خضوع المؤسسات المالية والمصرفية للرقابة والإشراف الكافيين، فيما أكدت التوصية 25 ضرورة تقديم البنك المركزي للإرشادات الخاصة بوسائل مكافحة تبييض الأموال، وأكدت التوصية 30 ضرورة توفر البنك المركزي على الصلاحيات الكاملة التي تمكنه من الرقابة على المؤسسات المالية والتأكد من التزامها بمتطلبات مكافحة تبييض الأموال، وأن يكون لهذه السلطات الحق في إجراء التفتيش وتطبيق العقوبات الإدارية المناسبة.

إن بنك التنمية المحلية يسعى للامتثال لمتطلبات السلطة النقدية، لا سيما ما ورد في التعليمات رقم 04-2026 الصادرة عن بنك الجزائر حيث تلزم التعليمات البنك بتبني نظام رقابي يعتمد على التدقيق في هوية الزبائن وتحديد المستفيدين الحقيقيين من العمليات المصرفية، ومن خلال دراستنا الميدانية يظهر أثر الرقابة المصرفية في البنك من خلال تفعيل قائمة تصنيف المخاطر التي نصت عليها التعليمات، حيث يتم تصنيف عملاء البنك وفق مصفوفة مخاطر آلية تفرض رقابة مشددة ودورية على الحسابات المشكوك فيها، خاصة تلك المتعلقة بالأشخاص المعرضين سياسيا (PPEs/ PEPs)، وهو ما يعزز من قدرة البنك على الكشف المبكر عن أي محاولات لغسيل الأموال وضمان شفافية التدفقات المالية بما يتماشى مع معايير الشفافية المالية والوقاية من الفساد.

2.1 آليات الرقابة المصرفية الداخلية للوقاية من غسيل الأموال:

تعد آليات الرقابة المصرفية الداخلية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها البنوك للحد من غسيل الأموال، وتتمثل فيما يلي :

• تصنيف المخاطر (AML Scoring)

يقوم البنك بتقييم مخاطر كل عميل من خلال نظام تصنيف آلي يمنح درجة خطورة (منخفضة، متوسطة، أو مرتفعة)، ويعتمد هذا التصنيف على مجموعة من المعايير الرئيسية منها طبيعة النشاط الاقتصادي للعميل (مثل التجارة الدولية أو القروض المصغرة التي قد تكون أكثر عرضة للمخاطر) والنطاق الجغرافي للعمليات الخاصة بالتدفقات المالية المتجهة إلى أو القادمة من مناطق ذات مخاطر عالية وكذا مصدر الأموال ومشروعيته .

• القائمة السوداء الداخلية (Internal Blacklist)

أنشأ بنك التنمية المحلية قاعدة بيانات داخلية تشمل أرقام الحسابات (IBAN) والعملاء المشبوهين أو الذين سجلت ضدهم حوادث احتيال سابقة، تتميز هذه الآلية بالتحقق التلقائي الفوري عند تنفيذ أي عملية مصرفية مما يتيح منع المعاملات المرتبطة بالأسماء أو الحسابات المدرجة في القائمة بشكل فوري.

• الرقابة المستمرة عبر النظام المعلوماتي (SAB)

يعتمد البنك منذ عام 2018، على نظام معلوماتي متكامل (SAB) يدعم مراقبة العمليات المصرفية بشكل مستمر. وتشمل أبرز وظائف هذا النظام:

- إطلاق التنبيهات الآلية حيث يقوم النظام بتوليد إنذارات تلقائية فورية عند رصد أي عمليات تحويل دولية غير عادية أو مشبوهة، سواء من حيث المبلغ أو التكرار أو وجهة الأموال، وعلى سبيل المثال، تخضع كل عملية تحويل دولية تتجاوز قيمتها 5 ملايين دينار جزائري لتنبيه آلي فوري يتم توجيهه إلى مديرية الامتثال لإجراء التدقيق اللازم.

- الفحص والتدقيق التلقائي (Cross-check)، حيث يقوم نظام SAB بمطابقة بيانات كل عملية تحويل دولية بشكل آلي (القائمة السوداء الداخلية للبنك، قوائم العقوبات الدولية، قوائم الأشخاص المعرضين سياسيا

(PEPs / PEPs)

• الهيكل التنظيمي والتبليغ عن الشبهات

تتكامل عدة مديريات داخل البنك لضمان فعالية الرقابة، وتتولى مديرية الامتثال الدور الرئيسي في:

- تحليل التنبيهات الصادرة عن الأنظمة الآلية.
- إعداد وإرسال تصريحات الشبهة إلى خلية معالجة الاستعلام المالي (CTRF) عند وجود مؤشرات قوية على عدم شرعية الأموال.

- ضمان مبدأ الفصل بين الوظائف وتطبيق التحقق المزدوج على العمليات عالية المخاطر.

يلتزم بنك التنمية المحلية بالإطار القانوني الجزائري، خاصة القانون رقم 05-01 المتعلق بالوقاية من غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعليمات بنك الجزائر، معايير وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF) وتوصيات لجنة (BASEL)، كما يسعى البنك إلى تبني أفضل الممارسات العالمية من خلال الشهادات والمعايير الدولية التالية:

ISO37001: نظام إدارة مكافحة الفساد " الرشوة ".

ISO 31000: نظام إدارة المخاطر.

ISO 37301: نظام إدارة الامتثال.

2. تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

اعتمادا على المنهج الكمي وبلاستعانة بالدراسة الميدانية التي أُجريت داخل بنك التنمية المحلية BDL، تم استخلاص جملة من النتائج التي تبين أثر الرقابة المصرفية في الحد من عمليات غسل الأموال، وذلك استنادا إلى آراء العاملين بالبنك، والتي نوجزها فيما يلي:

1.2 التحليل الوصفي لخصائص أفراد العينة

سنتناول في هذا الجزء عرض وتحليل خصائص عينة الدراسة، والتي تعبر عن خصائص المجتمع الإحصائي محل البحث، والممثل في موظفي بنك التنمية المحلية، والبالغ عددهم 70 موظفا، وذلك من خلال الإشارة إلى الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة ثم تحليلها وفقا للنتائج المحصل عليها.

❖ الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة

سننتقل إلى المتغيرات الرئيسية المتمثلة في المستوى التعليمي، المنصب الوظيفي، والخبرة المهنية، وذلك على النحو التالي:

أ. المستوى التعليمي: يُعد المستوى التعليمي من العوامل المؤثرة في مدى إدراك الأفراد للرقابة المصرفية وقدرتهم على تطبيقها بفعالية ولما كان الحد من غسل الأموال يتطلب فهما متخصصا للأنظمة والإجراءات، فقد تم جمع

بيانات حول المؤهل العلمي لكل فرد في العينة، ويمكن وصف توزيع أفراد العينة وفقا لهذا المتغير من خلال الجدول الموالي:

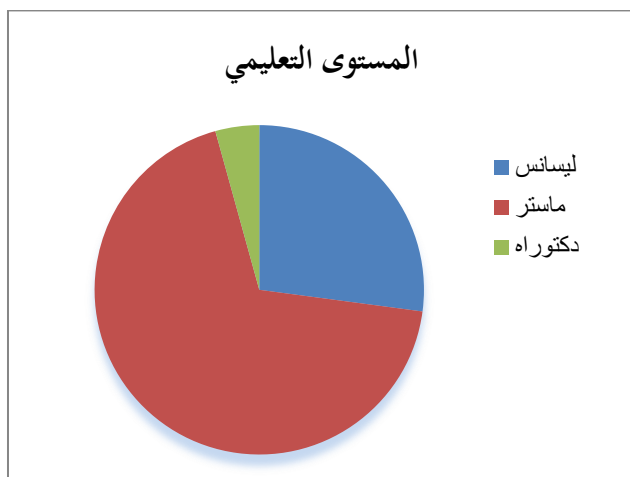
الجدول رقم 06: توزيع العينة حسب

المستوى التعليمي

النسب المئوية %	التكرارات	المستوى التعليمي	
27.1	19	ليسانس	النتائج
68.6	48	ماستر	
4.3	3	دكتوراه	
100	70	المجموع	

الشكل رقم 07: توزيع العينة حسب

المستوى التعليمي



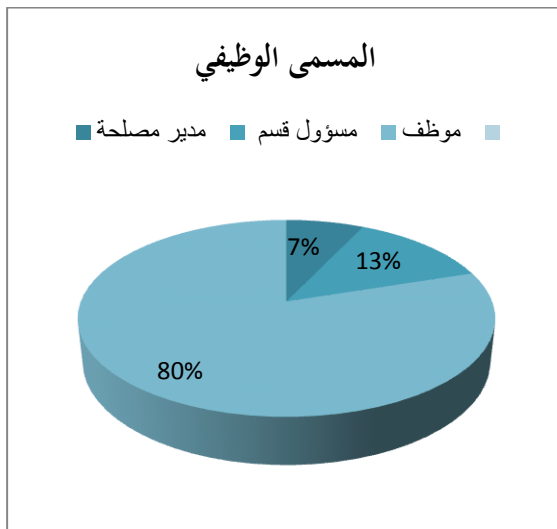
المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS25.

يبين كلا من الجدول رقم 06 والشكل رقم 07 المعنويين ب توزيع العينة حسب المستوى التعليمي أن :
أن غالبية أفراد العينة (68.6%) مايقابلها 48 فرد من العينة، يندرجون تحت المستوى التعليمي "ماستر" يليهم أصحاب المستوى "ليسانس" (27.1%) ب 19 فرد، ثم فئة "الدكتوراه" بنسبة ضئيلة (4.3%) ب 3 أفراد . يُعدّ هذا التوزيع مؤشر إيجابي من حيث قدرة أفراد العينة على استيعاب مفاهيم الدراسة والإجابة عنها بدرجة عالية من الوعي والإدراك، إذ إن المستوى التعليمي المرتفع يمكن الباحثين من فهم آليات الرقابة المصرفية ومتطلبات مكافحة غسل الأموال. إن تعدد الفئات التعليمية الممثلة في العينة، وإن تفاوتت نسبها، يُساهم في إثراء نتائج الدراسة بوجهات نظر متنوعة ومتباينة، مما يُعزز من قيمتها العلمية ويرفع من مستوى قابلية تعميم نتائجها على المجتمع الأصلي.

ب.المنصب الوظيفي: تختلف طبيعة التعرض لعمليات غسل الأموال أو المساهمة في مكافحتها باختلاف المنصب الوظيفي، حيث تُتاح للمناصب العليا والإشرافية صلاحيات رقابية أوسع، لذلك تم تصنيف أفراد العينة وفقا لمستوياتهم الوظيفية داخل بنك التنمية المحلية، وسيتم عرض نتائج هذا التصنيف فيما يلي :

الجدول رقم 07: توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي.

النسب المئوية %	التكرارات	المسمى الوظيفي
7.1	5	مدير مصلحة
12.9	9	مسؤول قسم
80.0	56	موظف
100	70	المجموع

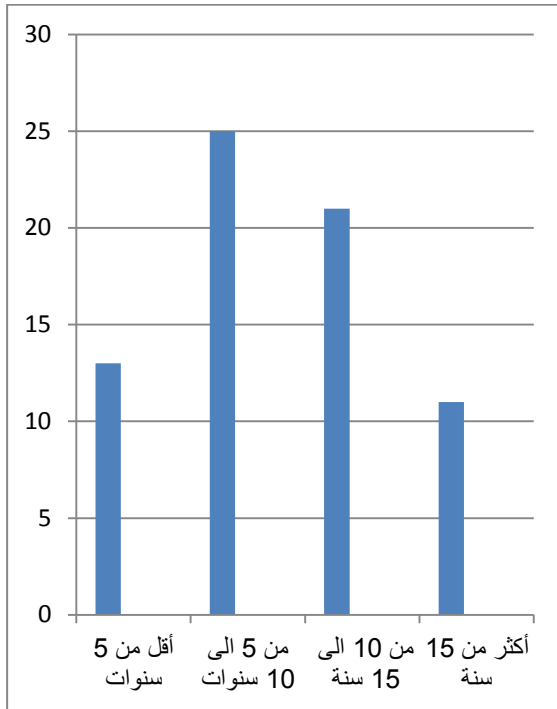


المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS25.

بناء على الجدول والشكل المرفقين اللذين يوضحان توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي في بنك التنمية المحلية، لاحظنا أن غالبية المبحوثين هم من الموظفين بنسبة قدرت بـ 80% أي 56 موظف مقابل 12.9% مسؤولي أقسام بـ 9 أفراد. و 7.1% ما يقابلها 5 مديري مصالح، هذا التوزيع يعكس واقعا نموذجيا في المؤسسات المصرفية حيث تشكل فئة الموظفون النسبة الأكبر تعاملًا مع إجراءات مكافحة غسيل الأموال بشكل يومي (فتح الحسابات، مراقبة المعاملات، الإبلاغ عن العمليات المشبوهة..)، أما مسؤولو الأقسام يضيفون بعدا إشرافيا حيث يقومون بتطبيق السياسات الرقابية وتوجيه الفرق، ومديرو المصالح رغم قلة عددهم إلا أن آراءهم تمثل المنظور الاستراتيجي والرقابي الأعلى مما يعزز عمق التحليل.

ج. الخبرة المهنية: تقاس الخبرة المهنية بعدد سنوات العمل في القطاع المصرفي، وتعد عاملا حاسما في اكتساب المهارات العملية اللازمة لكشف ومنع محاولات غسيل الأموال اعتمادا عليه، تم تقييم الخبرة المهنية لأفراد العينة (عبر فئات زمنية محددة)، ويوضح الجدول التالي توزيعهم حسب هذه الفئات.

الجدول رقم 08: توزيع العينة وفق الخبرة المهنية. الشكل رقم 09: توزيع العينة وفق الخبرة المهنية.



الخبرة المهنية		التكرارات	النسبة المئوية %
النتائج	أقل من 5 سنوات	13	18.6
	من 5 إلى 10 سنوات	25	35.7
	من 10 إلى 15 سنة	21	30.0
	أكثر من 15 سنة	11	15.7
	المجموع	70	100

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS25.

يتضح من خلال الجدول والشكل المرفقين أعلاه والمعنوين بـ بتوزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية في بنك التنمية المحلية، يمكننا تحليل توزيع العينة حسب الخبرة المهنية على أن : العينة توزعت بشكل جيد بين مختلف فئات الخبرة، حيث تتراوح النسب بين 15.7% و 35.7% هذا التنوع يسمح بدراسة أثر الخبرة المهنية على تصورات الموظفين حول فعالية الرقابة المصرفية في الحد من غسيل الأموال. سجلت أعلى نسبة 35.7% و تليها نسبة 30% لذوي الخبرة التي تتراوح من 5 سنوات الى 15 سنة، حيث تشكل الفئتان معا 65.7% مايقابلها 46 فرد، مما يدل على أن هذه الفئات تمثل موظفين ذوي خبرة كافية لفهم مخاطر غسيل الأموال وإجراءات الرقابة المصرفية. فئة الأقل من 5 سنوات هؤلاء الموظفين الجدد لديهم دراية بأحدث تقنيات مكافحة غسيل الأموال واللوائح الحديثة والتنظيمية للرقابة لكنهم أقل خبرة في تطبيقها. بالنسبة لفئة الأكثر من 15 سنة، يمتلكون خبرة مهنية واسعة في مراقبة العمليات المصرفية ويمكنهم تقديم تقييم لفعالية الرقابة المصرفية واجراءات الحد من جريمة غسل الأموال.

2.2 موثوقية أدوات القياس

قبل الشروع في تحليل البيانات، تم اختبار موثوقية أدوات القياس المستخدمة لتقييم تأثير الرقابة المصرفية على الحد من غسيل الأموال من وجهة نظر العاملين في بنك التنمية المحلية. حيث تألف كل محور من عدة عناصر، وتم تطبيق اختبار ألفا كرونباخ (**Alpha de Cronbach**) لقياس الاتساق الداخلي لهذه العناصر، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي

الجدول رقم 09: احصائيات موثوقية ألفا كرونباخ لجميع عناصر الاستبيان.

الموثوقية	
عدد العبارات	ألفا كرونباخ
17	.766

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نتائج برنامج SPSS25.

من خلال الجدول رقم 09 الذي يتضمن احصائيات موثوقية ألفا كرونباخ لجميع عناصر الاستبيان المبين أعلاه، نلاحظ أن:

قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبيان بلغت (0.766)، وهي قيمة تقع ضمن النطاق المقبول إحصائيا وفق المعايير المعتمدة في البحث العلمي، إذ يُشترط أن لا تقل هذه القيمة عن (0.70) حتى يُحكم على الأداة بالثبات والاتساق الداخلي، وبذلك فإن القيمة المتحصل عليها تجاوزت الحد الأدنى، مما يدل على أن الاستبيان يتميز بالموثوقية والمصدقية العلمية، يدل هذا المعامل من الناحية الإحصائية على أن العبارات السبع عشرة المكونة للاستبيان تتمتع بتجانس داخلي مناسب، وتصب في قياس نفس الظاهرة المدروسة، وهو ما يُشير إلى أن صياغة الفقرات جاءت متوافقة مع أهداف الدراسة "قياس أثر الرقابة المصرفية في الحد من ظاهرة غسيل الأموال".

3.2 الوزن المرجح لمقياس ليكرت :

لتحديد طول فئات مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في محاور الدراسة، تم الاعتماد على أسلوب تقسيم المدى إلى فئات متساوية. حيث تم أولا حساب المدى من خلال طرح أدنى قيمة في المقياس (1) من أعلى قيمة (5)، ليكون الناتج $(4=5-1)$. بعد ذلك، تم تقسيم هذا المدى على عدد فئات المقياس والمقدر بـ (5)، فكان طول الفئة يساوي $(0.80=5 \div 4)$ وبناء على ذلك، تم تحديد حدود الفئات انطلاقا من القيمة الدنيا (1)، حيث تمت

إضافة طول الفئة (0.80) تدريجياً لتحديد الحدود العليا لكل فئة وعليه، تم توزيع فئات مقياس ليكرت الخماسي وربطها بالأوزان النسبية المقابلة لها، بما يسمح بتفسير المتوسطات الحسابية لنتائج الدراسة بشكل دقيق.

الجدول رقم 10: حدود الفئات لمقياس ليكرت الخماسي.

الأوزان النسبية (الدرجة)	طول الفئة
غير موافق بشدة	[1-1.8[
غير موافق	[1.8-2.6[
محايد	[2.6-3.4[
موافق	[3.4-4.2[
موافق بشدة	[4.2-5]

المصدر: من اعداد الباحثين.

يشير حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمختلف عناصر الاستبيان إلى أن موظفي بنك التنمية المحلية لديهم موافقة ايجابية نحو تأثير الرقابة المصرفية في الحد من غسيل الأموال، في الجدول الموالي سيتم عرض هذه المواقف في الجداول الموالية.

• واقع الرقابة المصرفية في بنك التنمية المحلية

الجدول رقم 11: الاتجاه العام لاجابات المبحوثين.

المحاور	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأوزان
يتم تطبيق مبدأ اعرف عميلك KYC بشكل صارم وفعال قبل فتح اي حساب او البدء في علاقة عمل	70	4.41	0.970	موافق بشدة
يتم التحقق من المصادر الحقيقية لأموال العملاء الذين يجرون عمليات مالية كبيرة أو غير اعتيادية.	70	3.97	1.035	موافق
يتم ابلاغ خلية معالجة الاستعلام المالي (CTRF) فوراً عن أي معاملات مالية مشبوهة.	70	4.66	0.634	موافق بشدة
يتم التحديث الدوري لأنظمة المعلومات المصرفية لمواكبة	70	4.13	0.779	موافق

				الأساليب التكنولوجية الحديثة في غسل الأموال.
موافق بشدة	0.640	4.29	70	توجد وحدة أو شخص معين داخل البنك مسؤول عن متابعة التقارير المتعلقة بغسل الأموال.
موافق بشدة	0.716	4.26	70	تتم عمليات التفتيش المفاجئة للفروع البنكية بانتظام.
موافق بشدة	0.503	4.53	70	يطبق البنك معايير بازل لرقابة داخلية تتسم بالدقة العالية في كافة ممارسات البنك.
موافق بشدة	0.815	4.21	70	تتوفر قنوات اتصال فعالة بين البنك والبنك المركزي لتبادل المعلومات الرقابية.
موافق بشدة	0.645	4.30	70	يلتزم البنك بالاحتفاظ بسجلات العمليات المالية والوثائق لمدة 5 سنوات على الأقل (وفق القانون 01-05)

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على نتائج برنامج SPSS25.

تُشير نتائج الجدول رقم 11 إلى أن المبحوثين أبدوا موافقة مرتفعة بشكل عام على فاعلية الرقابة المصرفية في الحد من عمليات غسل الأموال، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين 3.97 و4.66، وهي قيم تقع ضمن المجال الإيجابي من مقياس ليكرت الخماسي، مما يعكس قناعة واضحة لدى أفراد العينة بوجود منظومة رقابية فاعلة داخل البنك.

قد تحصلت العبارة المتعلقة بـ إبلاغ خلية معالجة الاستعلام المالي (CTRF) عن أي معاملات مشبوهة أعلى متوسط حسابي بلغ 4.66 وانحراف معياري منخفض جدا قدره 0.634، وهو ما يدل على درجة عالية من التوافق بين المبحوثين حول أهمية هذه الآلية الإبلاغية، وهذا يدل على وعي العاملين بالتزاماتهم القانونية والتنظيمية تجاه الجهات الرقابية، وسجلت عبارة التحقق من المصادر الحقيقية لأموال العملاء أدنى متوسط بلغ 3.97 مع انحراف معياري 1.035 مرتفع، مما يكشف عن تبائن ملحوظ في آراء المبحوثين، وقد يُفسّر ذلك بوجود تحديات عملية في التحقق الميداني من مصادر الأموال، لا سيما في الحالات غير الاعتيادية التي تستلزم قدرات تحليلية ورقابية أكثر. أما على صعيد تطبيق معايير KYC (اعرف عميلك)، فقد جاءت بمتوسط 4.41 وانحراف 0.970، مما يؤكد أن البنك يعطي أهمية بالغة للإجراءات الوقائية المتعلقة بالتحقق من هوية العملاء قبل فتح الحسابات أو إجراء أي تعامل مالي. وعلى مستوى البنية الرقابية الداخلية، تبين أن البنك يعتمد معايير بازل في الرقابة الداخلية بالدقة العالية بمتوسط 4.53 وانحراف منخفض 0.503، إضافة لوجود وحدات متخصصة لمتابعة التقارير المالية بمتوسط 4.29، وقنوات

اتصال فعالة بين بنك التنمية المحلية BDL والبنك المركزي للمعلومات الرقابية بمتوسط 4.21، وهو ما يعكس في مجمله منظومة رقابية متكاملة.

تدل هذه النتائج على أن نظام الرقابة المصرفية في بنك التنمية المحلية يتسم بدرجة مقبولة من الفاعلية، غير أن هناك ما يتطلب التحسين، خاصة فيما يتعلق بتعزيز آليات التدقيق في مصادر الأموال وتكثيف برامج التدريب المستمر للعاملين، بما يرفع من مستوى الكفاءة الرقابية ويساهم في تحقيق الامتثال الكامل للمعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال. والتعليمة المستحدثة التي جاء بها البنك المركزي 04-26.

• واقع الحد من غسيل الأموال

الجدول رقم 12: الاتجاه العام لإجابات المبحوثين.

الأوزان	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	N	المحاور
موافق	1.243	3.86	70	إن تدريب العاملين على التطورات التشريعية والمعايير الدولية يُشكّل الركيزة الأساسية في الحد من فرص غسيل الأموال.
موافق	1.098	3.57	70	موظفي البنك على دراية بمراحل غسيل الأموال (التوظيف، التمويه، الإدماج)
موافق	0.859	3.96	70	تساهم إجراءات الرقابة المصرفية الحالية في منع استغلال البنوك كقنوات رئيسية للقيام بعمليات غسيل الأموال.
موافق	1.187	4.43	70	أسلوب "تجزئة الودائع الصغيرة (Smurfing)" لتجنب الإبلاغ هو أسلوب شائع في القطاع المصرفي.
موافق	0.875	4.04	70	توجد أنظمة فعالة لإدارة المخاطر لتحديد ما إذا كان المستفيد الحقيقي من "الأشخاص المعرضين سياسياً" (PEPs/ PPEs)
محايد	1.344	3.07	70	ارتفاع وتيرة الحسابات الراكدة التي تنشط فجأة لغسل الأموال نتيجة لضعف الرقابة المصرفية.
موافق بشدة	0.762	4.36	70	أسهمت توصيات مجموعة العمل المالي (fatf/Gafi) في تحسين أداء البنك في مجال مكافحة غسيل الأموال

تأثير وتيرة عمليات غسيل الأموال بشكل مباشر بمستوى	70	4.11	0.971	موافق
صرامة الرقابة المصرفية				

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS25.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 12 أن أفراد العينة أبدوا موافقة مرتفعة على فاعلية الرقابة المصرفية في الحد من ظاهرة غسيل الأموال، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين 3.07 و 4.43، وهو ما يتسق مع المعايير الدولية والتنظيمات التشريعية. حيث سجلت العبارة المتعلقة بـ أسلوب تجزئة الودائع الصغيرة "Smurfing" باعتباره أسلوب شائع في القطاع المصرفي متوسط حسابي بلغ 4.43 وانحراف معياري 1.187. وقد تبّنت تعليمة بنك الجزائر 26-30 إلى ضرورة اليقظة تجاه عمليات التجزئة المتعمدة للمبالغ النقدية بهدف التحايل على عتبات الإبلاغ الإلزامي، إذ اشترطت على البنوك تصميم أنظمة رقابية قادرة على رصد هذه الأنماط واكتشافها آليا، مما يُفسّر الوعي المرتفع لدى الباحثين بخطورة هذا الأسلوب، إن الانحراف المرتفع نسبيا يُشير إلى تفاوت في درجة التطبيق الفعلي لهذه الشروط بين مختلف فئات العاملين.

وفي عبارة توصيات مجموعة العمل المالي FATF/GAFI بمتوسط 4.36 وانحراف منخفض 0.762، وهو ما يتوافق مع توجه تعليمة 26-30 التي استندت في صياغتها إلى المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي، ولا سيما المبادئ المتعلقة بنهج المخاطر والعناية الواجبة بالعملاء، مما يُعزز القناعة بأن هذه التوصيات باتت مرجع تنظيمي مترسخ في الممارسة المصرفية. كما أشارت النتائج إلى أن إجراءات الرقابة المصرفية الداخلية في منع استغلال البنوك لعمليات غسيل الأموال سجلت متوسط بلغ 3.96 وانحراف 0.859، وهو ما يطابق ما جاءت به معايير مجموعة العمل المالي FATF ولجنة بازل للرقابة المصرفية. وكذا التعليمة 04-26 أوجبت على كل مؤسسة مصرفية تعيين مسؤول متخصص للامتثال مكلف بمتابعة تطبيق إجراءات مكافحة غسيل الأموال، وإعداد تقارير دورية ترفع إلى الإدارة العليا وإلى بنك الجزائر، مما يعني أن هذا المتوسط المتوسط الارتفاع يعكس وجود تحسن لكن لا يزال على صعيد التطبيق الفعلي.

أما ارتفاع نشاط الحسابات الراكدة فجأة سجل أدنى متوسط بلغ 3.07 مع أعلى انحراف معياري 1.344، وهو مؤشر يستوجب إعادة النظر، حيث نصّت عليه التعليمة 04-26 وأكدت على وجوب مراقبة العمليات غير المعتادة والمعاملات التي لا تتناسب مع طبيعة نشاط العميل أو حجمه المعتاد، إذ يُلزم النص التنظيمي البنوك بإخضاع الحسابات ذات النشاط غير المبرر لمراجعة دقيقة ورفع تقارير التحقيق فورا إلى خلية معالجة الاستعلام المالي CTRF. وعليه، فإن تشتت آراء الباحثين حول هذه العبارة قد يُنبئ بفجوة بين ما تفرضه التعليمة من التزامات وما يجري تطبيقه فعليا على أرض الواقع، إن البنك يسير على ما تنص عليه التوصيات الدولية والتعليمات المحلية، غير أن

التفاوت في قيم الانحراف المعياري التي تراوحت بين 0.762 و 1.344 يكشف أن الاتساق في التطبيق خاصة متطلبات تعليمية بنك الجزائر 04-26 لم يبلغ مستواه الأمثل بعد، مما يستوجب تكثيف برامج التدريب الداخلي استجابة لما نصت التعليمات عليه.

4.2 اختبار ومناقشة فرضية الدراسة

الجدول رقم 13: نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي.

اختبار التوزيع الطبيعي			
	كولموغوروف - سميرونوف		
	الإحصائية	درجة الحرية	Sig مستوى الدلالة
المحور 2	,091	70	,200*
المحور 3	,092	70	,200*

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS25.

1.4.2 التوزيع الطبيعي :

من خلال نتائج الجدول رقم 13 الذي يمثل اختبار كولموغوروف-سميرونوف (Kolmogorov-Smirnov)، تبين أن قيم مستوى الدلالة (Sig) للمحورين الثاني والثالث بلغت (0.200) وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يشير إلى عدم وجود فرق معنوي بين توزيع البيانات والتوزيع الطبيعي، وبناء عليه تقرر استخدام الأساليب الإحصائية المعلمية (Parametric Tests) لتحليل علاقات الارتباط والأثر بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم 14: يوضح نتيجة الانحدار الخطي.

الفرضية	المتغير المستقل	المتغير التابع	R	R^2	R^2 المعدل	Beta	T	Sig
H1	الرقابة المصرفية	الحد من غسيل الأموال	0.441	0.194	0.182	0.441	4.049	0.000

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS25.

يتضمن الجدول رقم 14 المعنون بنتيجة الانحدار الخطي أن نتائج التحليل تدل على وجود علاقة طردية موجبة بين الرقابة المصرفية (المتغير المستقل) والحد من غسيل الأموال (المتغير التابع)، حيث بلغ معامل الارتباط R قيمة 0.441، وهي قيمة تشير إلى وجود ارتباط موجب ضعيف وفقاً لمقاييس الإحصاء التطبيقي (حيث تعتبر القيم أقل من 0.5 ارتباط ضعيف نسبياً) هذا يعني أنه كلما زادت فعالية إجراءات الرقابة المصرفية كلما لوحظ تحسن في مؤشرات الحد من عمليات غسيل الأموال، ولكن تبقى العلاقة ليست قوية جداً.

أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ 0.194، مما يفيد بأن الرقابة المصرفية بمفردها تفسر فقط 19.4% من التباين الحاصل في متغير الحد من غسيل الأموال، هذا الانخفاض يدل على أن ظاهرة غسيل الأموال من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المعقدة، كما أن الرقابة المصرفية بحكم طبيعتها وأدائها تعمل على نقطة واحدة من دورة غسيل الأموال وهي مرحلة الإيداع والتوظيف في القنوات المصرفية الرسمية، في حين تمتد الظاهرة عبر مراحل أخرى خارج نطاق البنوك كالتقوية والإدماج، مما يجعل من الطبيعي ألا تتجاوز نسبة تفسيرها الحد الذي أظهرته الدراسة أما النسبة المتبقية قدرها 80.6% تعود إلى عوامل أخرى لم يتم تضمينها في هذا النموذج، ولعل أبرز هذه العوامل حجم الاقتصاد غير الرسمي الذي يُمثل بيئة موازية خارج نطاق الرقابة المصرفية، ومستوى التنسيق المؤسسي بين الأجهزة الرقابية الوطنية، والفجوة التكنولوجية في منظومة الرصد والكشف المبكر، وضعف آليات التعاون الدولي في تتبع التدفقات المالية غير المشروعة العابرة للحدود.

وبعد ضبط معامل التحديد للمتغيرات، أصبح 0.182، مما يؤكد استقرار النموذج وقدرته على تعميم النتائج. وللتحقق من دلالة النموذج ككل، أظهر جدول تحليل التباين (ANOVA) قيمة F بلغت 16.391 بمستوى دلالة $(Sig) = 0.00$. وهو أقل بكثير من عتبة 0.05، مما يعني أن النموذج الانحداري دال إحصائياً وأن هناك علاقة بين المتغيرين، وبالانتقال إلى معاملات الانحدار تبين أن معامل الرقابة المصرفية غير المعياري (B) يساوي 0.642، مع خطأ معياري 0.159 وقيمة t المحسوبة 4.049 ومستوى دلالة 0.000، مما يؤكد أن تأثير الرقابة المصرفية على الحد من غسيل الأموال هو تأثير إيجابي ومعنوي إحصائياً (عند مستوى ثقة 95%).

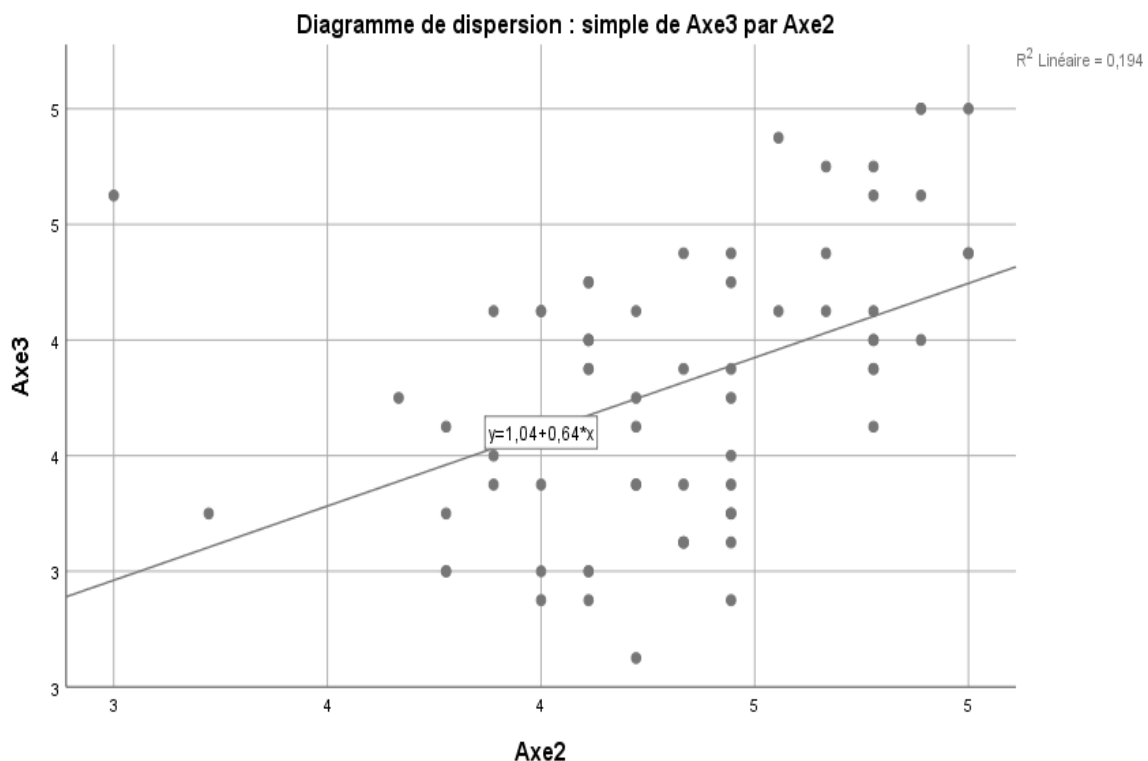
الفرضية الرئيسية : لتحديد الفرضية الصحيحة والمقبولة بين H_0 (الفرضية الصفرية) و H_1 (الفرضية البديلة)، يجب النظر إلى قيمة Sig الناتجة.

- H_0 الفرضية الصفرية : تفترض أنه لا يوجد تأثير معنوي للمتغير المستقل (الرقابة المصرفية) على المتغير التابع (الحد من غسيل الأموال) عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$.

H 1 - الفرضية البديلة : تفترض أنه يوجد تأثير معنوي للرقابة المصرفية على الحد من غسيل الأموال عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$. أي أن هناك ارتباطا واضحا بين المتغيرين.

بما أن $\text{Sig} = 0.000$ وهو أقل بكثير من مستوى $\alpha=0.05$ ، وقيمة t المحسوبة لمعامل الرقابة المصرفية $= 4.049$ (كما في جدول Coefficients) درجة الحرية (ddl) للخطأ = 68 (من جدول ANOVA) مجموع المربعات للخطأ له 68 درجة القيمة الحرجة ل t عند 0.05 لدرجات حرية 68 تقارب 1.996. وبما أن t المحسوبة $= 4.049 > 1.996$ فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تفترض أنه يوجد تأثير معنوي للرقابة المصرفية على الحد من غسيل الأموال عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ وبالتالي هناك علاقة معنوية وقوية بين الرقابة المصرفية والحد من غسيل الأموال، مما يعني أن الرقابة المصرفية تساهم بشكل فعال في الحد من جريمة غسيل الأموال على مستوى البنوك والمؤسسات المصرفية. وتأكيدا لنتائج الجدول رقم 14، تم الاستعانة بمخطط التشتت (Nuage de point) الموضح فيما يلي:

الشكل رقم 10: مخطط التشتت.



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS25.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن النقاط تسير في اتجاه تصاعدي من اليسار إلى اليمين، وهو ما يؤكد وجود علاقة طردية موجبة بين الرقابة المصرفية والحد من غسيل الأموال، أي أنه كلما تحسن مستوى الرقابة المصرفية (Axe2) كلما ارتفع مستوى الحد من غسيل الأموال (Axe3). كما يلاحظ أيضا أن نقاط التشتت لا تتمركز بشكل كامل حول خط الانحدار وهذا ما يتوافق مع قيمة $R^2=0.194$ مما يشير إلى عوامل أخرى عدا الرقابة المصرفية تساهم في الحد من هذه الظاهرة، وهذا يؤكد نتائج جدول الانحدار الخطي.

2.4.2 معادلة الانحدار الخطي :

أما بالنسبة لمعادلة الانحدار الخطي التي تم تقديرها تعكس هذه العلاقة السببية، حيث يمكن التعبير عنها بالشكل التالي:

$$Y = 1.035 + 0.642 X$$

X يمثل المتغير المستقل "الرقابة المصرفية"

Y يمثل المتغير التابع "الحد من غسيل الأموال"

وهذا يعني أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في مؤشر الرقابة المصرفية (X) تؤدي إلى زيادة قدرها 0.642 وحدة في مؤشر الحد من غسيل الأموال (Y)، مما يدعم الفرضية البديلة H1 التي تؤكد بأن الرقابة المصرفية لها تأثير كبير في الحد من ظاهرة غسيل الأموال، مما يعزز فعالية القطاع المصرفي، لتفاصيل أكثر عن النتائج أنظر (الملحق رقم 02).

5.2 المناقشة العامة

1.5.2 مناقشة البيانات الديموغرافية

كشف التحليل الوصفي الخصائص عينة الدراسة المتكونة من 70 موظفاً في بنك التنمية المحلية عن جملة من المعطيات التي تعزز موثوقية النتائج وقابليتها للتعميم.

فمن حيث المستوى التعليمي، احتلت فئة حاملي شهادة أكبر نسبة، وهو ما يعكس كفاءة أكاديمية مرتفعة تمكن الموظفين من استيعاب الأطر التنظيمية لمكافحة غسيل الأموال والتعامل مع آليات الرقابة المصرفية بفاعلية، كما أن وجود ثلاث فئات تعليمية مختلفة (ليسانس، ماستر، دكتوراه) يعطي للنتائج عمق أكبر، لأن كل فئة تنظر إلى الظاهرة من زاوية مختلفة، وهذا يساعد على تنويع التحليل وفهمها بشكل أشمل.

أما من حيث المسمى الوظيفي، شكل الموظفون غالبية العينة و هم الفئة الأكثر تعامل مع العمليات اليومية، مثل فتح الحسابات ومراقبة المعاملات، مما يمنحهم رؤية عملية مباشرة لهذه الإجراءات. في حين ساهمت فئة مسؤولي الأقسام ومديري المصالح في تعزيز بعد إشرافي واستراتيجي للتحليل، باعتبارهم يشغلون مناصب تمكنهم من الإشراف على تنفيذ سياسات الرقابة المصرفية ومتابعة مدى الالتزام بإجراءات مكافحة غسيل الأموال، لا يقتصر دورهم على التطبيق اليومي فقط، وإنما يشرفون على توجيه العمل، تقييم المخاطر، واتخاذ القرارات عند اكتشاف العمليات المشبوهة.

وفيما يتعلق بالخبرة المهنية، يتضح أن النسبة الأكبر من المبحوثين تنتمي إلى الفئة التي تتراوح خبرتها بين 5 و 15 سنة، وهي فئة تتميز بخبرة عملية جيدة التحكم في العمل التطبيقي، كما لا تزال دوماً على اطلاع بالمستجدات والتطورات الحديثة إضافة إلى التشريعات الدولية والمحلية، هذا سمح بتقديم آراء واقعية ودقيقة حول الرقابة المصرفية والحد من جريمة غسيل الأموال، تعكس عينة الدراسة واقع كفاءة رأس المال البشري لبنك التنمية المحلية، سواء من حيث الخبرة أو القدرة على التكيف مع التطورات والمستجدات في هذا المجال وهو ما أدى بتعزيز مصداقية النتائج وتعميمها.

لـ مناقشة نتائج محور الرقابة المصرفية

أظهر التحليل الوصفي محاور الرقابة المصرفية نتائج ذات دلالة واضحة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لمختلف العبارات بين 3.97 و 4.66 وهي قيم تدرج ضمن مستوى الموافقة إلى الموافقة الشديدة حسب مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يعود إلى وجود إدراك إيجابي لدى الموظفين بخصوص فعالية الرقابة المصرفية، كما يمكننا تفسير هذه النتيجة حيث أن العاملين على دراية بإجراءات الرقابة المصرفية ومساهمتها في الحد من غسيل الأموال، من خلال

متابعة العمليات، والالتزام بالمعايير الدولية والتشريعات القانونية، أو اعتماد آليات الحد من المخاطر، وهو ما يعزز قدرة البنك على ضبط النشاط المصرفي والمساهمة في الحد من غسيل الأموال.

كما أظهرت نتائج التحليل أن محور الإبلاغ الفوري عن المعاملات المالية المشبوهة إلى خلية معالجة الاستعلام المالي (CTRF) ذو دلالة احصائية، وهو ما يعكس ارتفاع وعي الموظفين بأهمية الإبلاغ عن الشبهات باعتبارها عنصر أساسي في الوقاية من الجرائم المالية، وخط الدفاع الأول ضد عمليات غسل الأموال، وتكمن أهمية هذا البعد في كونه جوهر حلقة الوصل بين الرقابة المصرفية الداخلية والمنظومة الرقابية الخارجية، إذ لا تكتسب آليات الرصد والكشف الداخلية قيمتها الحقيقية إلا حين تترجم إلى إبلاغ فعلي وفوري يسمح للجهات المختصة باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في الوقت المناسب، وتتوافق هذه النتيجة مع ما جاء في أحكام القانون رقم 01-05 المتعلق بالوقاية من غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، الذي جعل الإبلاغ عن العمليات المشبوهة التزام قانوني وليس اختياري، وكما نصت عليه توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) التي تعتبر منظومة الإبلاغ ركيزة أساسية لا غنى عنها في تعزيز الامتثال المصرفي وضمان فاعلية المنظومة الوقائية ككل.

أما مبدأ "اعرف عميلك (KYC)" يدل على تطبيق هذا الإجراء الوقائي داخل المعاملات البنكية، ودوره في تعزيز قدرة البنك على التعرف على العملاء وتقييم مخاطرهم قبل بدء أي معاملة، وبالتالي الحد من دخول الأموال ذات مصادر غير مشروعة إلى النظام المصرفي، فهذا المبدأ الذي جاءت تعليمة بنك الجزائر رقم 04-26 لتفصل أحكامه وتحدد آليات تطبيقه، حيث يمثل الحاجز الوقائي ضد دخول الأموال ذات المصادر غير المشروعة إلى النظام المصرفي الرسمي، إذ يتيح الكشف المبكر عن المخاطر المحتملة قبل أن تتحول إلى عمليات مكتملة يصعب تتبعها لاحقاً. ويتجلى أثر هذا المبدأ بصورة خاصة في آلية التحقق من هوية الزبون ومصدر أمواله، ووفق التعليمات يشمل الزبون المعتاد والزبون العرضي والوكيل القانوني حتى المستفيد الحقيقي المسجل في السجل العمومي للمستفيدين الحقيقيين.

في حين يشير التحقق من المصادر الحقيقية للأموال العملاء، إلى وجود بعض الصعوبات أو ضعف آليات التدقيق في مصادر الأموال، خاصة في الحالات المعقدة أو المتعلقة بالأشخاص المعرضين سياسياً (PEPs / PPEs)، وهذا يستدعي التطبيق الصارم لأحكام تعليمة البنك المركزي 30-26، حيث تلزم المادة 6 منها البنوك بفهم وتقليل المخاطر المرتبطة بالعمليات غير العادية، إن معالجة هذا الخلل يلزم البنك بإدراج المعايير الواردة في التعليمات ضمن أنظمة المراقبة الآلية (كنظام SAB)، لضمان التحقق التلقائي لمصادر الأموال قبل إنجاز أي عملية، والكشف الفوري للتهديدات المالية، كما يجب تدريب العاملين وتطويرهم على اكتشاف المخاطر واستعمال الأدوات التقنية.

تكشف هذه النتائج أن بنك التنمية المحلية يمتلك منظومة رقابية ذات مستوى مقبول من الفاعلية، تستند إلى وعي مهني حقيقي لدى كوادره البشرية وإطار تشريعي وتنظيمي متطور، غير أن ثمة ثغرات تشغيلية تستدعي المعالجة الجادة لا سيما على صعيد التحقق من مصادر الأموال وتوظيف التكنولوجيا في منظومة الرصد والكشف المبكر، مما يرفع من أثر الرقابة المصرفية ويضيق الفجوة بين مستوى الامتثال الإجرائي ومستوى الفاعلية.

لـ مناقشة نتائج محور الحد من غسيل الأموال

أظهرت نتائج الدراسة وجود موافقة مرتفعة لدى المبحوثين حول فاعلية الرقابة المصرفية في الحد من ظاهرة غسيل الأموال، تعكس العبارة المتعلقة باستخدام أسلوب تجزئة الودائع الصغيرة (**Smurfing**) من أبرز النتائج الإيجابية التي كشفت عنه الدراسة، فهذا الأسلوب الاحتياطي الذي يقوم على تقسيم المبالغ الكبيرة إلى ودائع صغيرة في بنوك متعددة بهدف التحايل على عتبات الإبلاغ الإلزامي المنصوص عليها في التشريعات الجزائية، يعتبر من أكثر أساليب غسيل الأموال شيوعا وانتشارا على المستوى العالمي، وقد أكدت توصيات مجموعة العمل المالي (**FATF**) على ضرورة تدريب الكوادر المصرفية على التعرف على هذا النمط الإجرامي، باعتباره من أولى مراحل دورة غسيل الأموال المتمثلة في مرحلة الإيداع والتوظيف وعليه، فإن امتلاك موظفي البنك لهذا الوعي المهني المتخصص يُعزز من قدرتهم على الكشف المبكر عن هذه الممارسات والتعامل معها بالآليات القانونية المناسبة، كرفع تقارير العمليات المشبوهة إلى خلية معالجة الاستعلام المالي (**CTRF**) وفق ما توجبه التعليمات رقم 04-26 الصادرة عن بنك الجزائر، الأمر الذي يعزز من قدرة البنك على اكتشاف هذه الممارسات والتعامل معها بشكل أكثر فاعلية، كما تدل مساهمة توصيات مجموعة العمل المالي (**FATF**) في تحسين أداء البنك، وجود اتفاق كبير بين أفراد العينة حول الدور الإيجابي للمعايير الدولية لمجموعة العمل المالي ولجنة بازل المصرفية في تطوير منظومة مكافحة غسيل الأموال وتعزيز فاعلية الرقابة المصرفية.

البعد المتعلق بارتفاع وتيرة تنشيط الحسابات الراكدة بشكل مفاجئ يقع ضمن مستوى الحياد، يشير إلى تباين واضح في آراء المبحوثين حول هذه الظاهرة، مما قد يعكس اختلاف مستوى الانتباه أو المتابعة لها داخل البنك، ويبرز هذا الوضع الحاجة إلى مراجعة آليات مراقبة الحسابات غير النشطة، والعمل على تفعيل أنظمة تنبيه ومتابعة آلية أكثر دقة للكشف عن أي نشاط غير طبيعي، يتحسن أداء بنك التنمية المحلية في الحد من عمليات غسل الأموال باعتماده النهج القائم على المخاطر (**RBA**) المنصوص عليه في المادة 6 من تعليمات بنك الجزائر لسنة 2026، والتي تفرض على الجهات المعنية بتحديد مخاطر غسيل الأموال وتقييمها بالاعتماد على المؤشرات الجغرافية والتقنية، وتكمن أهمية هذا النهج في كونه يُحوّل العمل الرقابي من منطق التطبيق الموحد والمتساوي لجميع العمليات، إلى منطق التركيز الذكي للموارد الرقابية على نقاط المخاطر الأعلى، مما يرفع من كفاءة المنظومة الرقابية ككل ويُقلص هدر الجهد والوقت في

مراقبة العمليات المنخفضة المخاطر، ويتوافق هذا التوجه مع ما أكدت عليه التوصية الأولى من توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) التي تضع النهج القائم على المخاطر في صدارة متطلبات منظومة الحد من غسيل الأموال بفعالية، باعتباره الأداة الأمثل لتحقيق التوازن بين متطلبات الرقابة الصارمة ومتطلبات تيسير العمل المصرفي وخدمة العملاء.

لـ مناقشة نتائج الفرضية

انطلق البحث بفرضيتين متناقضتين؛ الفرضية الصفرية تدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ ، والأخرى تدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ ، للتحقق من صحة هذه الفرضيات، تم الاعتماد على اختيار التوزيع الطبيعي وفق نموذج كولموجوروف - سميرونوف، حيث ثبتت النتائج أن البيانات تبع التوزيع الطبيعي، وذلك بمستوى دلالة بلغ 0.200، وهو أكبر من القيمة المعيارية 0.05، مما سمح باستخدام الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات.

لـ تفسير النتائج مقارنة بالأدبيات السابقة

تتوافق نتائج هذه الدراسة مع ما جاءت به الأدبيات السابقة، على أن الرقابة المصرفية الفعالة تعد عنصراً أساسياً وجوهرياً في الحد من عمليات غسل الأموال. وعلى الرغم من أن قيمة معامل الارتباط 0.441 تصنف ضمن الارتباط الموجب المتوسط، إلا أنها تبقى ملائمة لطبيعة الظاهرة المدروسة كون أن حتى الدراسات العالمية لم تتجاوز نسبتها 40%، نظراً أن الحد من غسيل الأموال لا يرتبط بعامل واحد بل هو نتيجة عدة عوامل تنظيمية ومؤسسية وتقنية، بحيث يصعب عزل تأثير كل عامل على الآخر.

يتضح أن بنك التنمية المحلية يعتمد على منظومة رقابية متكاملة تشمل نظام المعلومات البنكي SAB ومكتب الامتثال، إضافة إلى القائمة السوداء الداخلية، وهو ما يعكس سعي البنك لتبني رقابة مصرفية فعالة ومكافحة ظاهرة غسيل الأموال وتجنب الوقوع في الجريمة، كما تؤكد النتائج أن الالتزام بالمعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي ولجنة بازل يساهم بشكل إيجابي في تحسين جودة الرقابة المصرفية، وهو ما يظهر من خلال التقييمات المرتفعة التي منحها المبحوثون للعبارات المتعلقة بمبادئ بازل و FATF .

وفيما يتعلق بتحليل الانحدار الخطي البسيط فقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية موجبة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة المصرفية والحد من غسيل الأموال، حيث بلغ معامل الارتباط (R) قيمة 0.441، كما سجلت قيمة t

المحسوبة 4.049 عند مستوى دلالة $\text{Sig} = 0.000$ ، وهي قيمة أقل من 0.05، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) وبالتالي تأكيد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين.

بعض النقائص التي تم تسجيلها، مثل محدودية التحقق من مصادر الأموال غير الاعتيادية، وتباين الآراء حول مراقبة الحسابات الراكدة، تشير إلى أن منظومة الرقابة، رغم فعاليتها الإحصائية، ما تزال بحاجة إلى مزيد من التطوير، خاصة من جهة الأدوات التقنية وآليات التدقيق والمراقبة، بما يواكب تطور أساليب غسل الأموال. دعم تحليل التباين (**ANOVA**) هذه النتيجة، إذ بلغت قيمة المحسوبة 16.391 بمستوى دلالة 0.000، وهو ما يؤكد معنوية النموذج الإحصائي ككل وصلاحيته لتفسير العلاقة بين المتغيرين. يمكن التعبير عن هذه العلاقة من خلال معادلة الانحدار الخطي المقدرة كما يلي: $Y = 1.035 + 0.642$ وهو ما يعني أن أي تحسن في مستوى الرقابة المصرفية يؤدي إلى زيادة فعالية الحد من غسل الأموال بمقدار موجب وفق معامل الانحدار.

توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة عامة مفادها أن الرقابة المصرفية في بنك التنمية المحلية تعد عنصراً فعالاً في مجال مكافحة غسل الأموال، لكنها في الوقت نفسه تبقى جزءاً من منظومة أوسع تتداخل فيها عدة عوامل، كما تشير نتائج البحث إلى مجموعة من التوجيهات التي يمكن أن تسهم في تحسين وتطوير هذا المجال في المستقبل، خصوصاً بالنظر إلى أهمية موضوع مكافحة غسل الأموال.

أخيراً، يمكن القول أن الرقابة المصرفية تعد أداة محورية في الحد من عمليات غسل الأموال، لما تتمتع به من مزايا متعددة، من أبرزها المساهمة في تعزيز دقة المعلومات المالية، وتقليل المخاطر المرتبطة بالجرائم المالية، وتعزيز التنسيق بين الفرق المصرفية، بالإضافة إلى تسريع الكشف عن المعاملات المشبوهة والإبلاغ الفوري عنها، ومع ذلك تواجه عملية تطبيق الرقابة المصرفية بعض التحديات، من بينها ضعف آليات التحقق من المصادر الحقيقية لأموال العملاء الذين يجرون معاملات كبيرة أو غير اعتيادية، وتفاوت مستوى الوعي بمخاطر غسل الأموال بين العاملين، وكذا محدودية التعامل مع ظاهرة الحسابات الراكدة التي تنشط فجأة، وهو ما تجلّى في انخفاض متوسطها الحسابي وارتفاع انحرافها المعياري.

وعليه، يمكن الاستنتاج أن للرقابة المصرفية تأثيراً إيجابياً على الحد من غسل الأموال من عدة نواحي، وهو ما أكدته نتائج الانحدار الخطي بقبول الفرضية البديلة، إلا أن هذا التأثير لا يخلو من بعض القصور الذي يستوجب المعالجة، لذا فإن تحقيق الاستفادة المثلى من منظومة الرقابة يتطلب تطوير بنية رقابية أكثر شمولاً وكفاءة، بما يضمن توحيد الممارسات وتفعيل أدوات الكشف التلقائي ويعزز من دورها كركيزة أساسية في مكافحة الجرائم المالية.

وأهم مآمير دراستنا عن الأبحاث السابقة هو تناولها لأحدث تطور تنظيمي في الجزائر، والمتمثل في التعليم الجديدة لبنك الجزائر الصادرة بتاريخ 30 أفريل 2026.

خلاصة الفصل الثالث

تناول هذا الفصل دراسة أثر الرقابة المصرفية في الحد من غسيل الأموال في بنك التنمية المحلية، من خلال محورين رئيسيين؛ الأول يتعلق بشرح آليات الرقابة المصرفية المعتمدة في البنك، والثاني يتضمن تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الكمية المستندة إلى آراء العاملين في البنك.

وقد تبين من خلال استعراض الرقابة المصرفية أن بنك التنمية المحلية يعتمد منظومة رقابية متكاملة تجمع بين نظام تصنيف المخاطر، والقائمة السوداء الداخلية، ونظام المعلومات البنكي الذي يُتيح المراقبة المستمرة، فضلاً عن هيكل تنظيمي يضمن الفصل بين الوظائف والتبليغ الفوري عن الشبهات لدى خلية معالجة الاستعلام المالي (CTRF) ويعمل البنك في ظل رقابة مباشرة من بنك الجزائر، الذي يُلزمه بتطبيق التعليمات والأنظمة المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما يمثل البنك للمعايير الدولية المعتمدة، في مقدمتها توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) ومبادئ لجنة بازل التي تُرسي دعائم الرقابة المصرفية السليمة، إلى جانب سعيه إلى استيفاء متطلبات المعايير الدولية للجودة كنظام إدارة مكافحة الرشوة ونظام إدارة المخاطر ونظام إدارة الامتثال، مما يجعله مؤسسة مصرفية منخرطة فعلياً في منظومة الامتثال الدولي.

أما على صعيد التحليل الكمي، فقد كشفت نتائج الدراسة عن موافقة واسعة من العاملين على فعالية الرقابة المصرفية المعتمدة في البنك، لاسيما فيما يخص الإبلاغ الفوري عن المعاملات المشبوهة وتطبيق إجراءات معرفة العميل، في حين أشارت النتائج إلى وجود بعض الثغرات المتعلقة بالتحقق من المصادر الحقيقية لأموال العملاء غير الاعتيادية، كما أثبت التحليل الإحصائي وجود أثر إيجابي للرقابة المصرفية في الحد من غسيل الأموال، مع الإشارة إلى أن هذا الأثر يبقى جزءاً من منظومة أشمل تتضافر فيها عوامل أخرى كالتشريعات العقابية والتعاون الدولي والتطور التكنولوجي.

في الأخير، يمكن القول إن الرقابة المصرفية في بنك التنمية المحلية تؤدي دوراً إيجابياً في الحد من ظاهرة غسيل الأموال.

خاتمة عامة

يعد موضوع الرقابة المصرفية وأثرها في الحد من ظاهرة غسيل الأموال من أبرز القضايا التي تشغل اهتمام الأوساط الأكاديمية والمالية في ظل التحولات العالمية المتسارعة، لا سيما مع تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة وتطور أساليبها واستغلالها للقنوات المصرفية الرسمية بصورة متزايدة.

كما لا تنحصر فعالية الرقابة المصرفية في توفر إطار قانوني وتنظيمي فقط، بل على مواكبة التطورات التكنولوجية، و تاهيل الموارد البشرية بشكل مستمر، وكذا تعزيز آليات التنسيق بين المؤسسات المصرفية والهيئات الرقابية، إن أي خلل يؤدي إلى ظهور ثغرات رقابية يمكن للشبكات الإجرامية استغلالها.

كما أن الحد من غسيل الأموال ليس مسؤولية القطاع المصرفي وحده، بل يتطلب تعاون جميع الأطراف المعنية، ومن أبرزها: السلطات النقدية، والهيئات القضائية، والمؤسسات المالية، كما يفرض التطبيق الصارم والفعلي للتشريعات والتنظيمات القانونية، والالتزام بالمعايير الدولية، إضافة إلى تبني أحدث التقنيات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية.

أ. نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

❖ النتائج النظرية :

* تمثل الرقابة المصرفية ركيزة استراتيجية في حماية سلامة الجهاز المصرفي، إذ تشمل مجموعة من الإجراءات والآليات الرامية إلى التحقق من مدى التزام البنوك بالقواعد التشريعية والمعايير الاحترازية الوطنية والدولية.

* جريمة غسيل الأموال جريمة متعددة الأبعاد؛ فهي جريمة اقتصادية واجتماعية وسياسية في آن واحد. تمس استقرار النظام المالي، وتشجع الجريمة المنظمة، كما أن آثارها الاقتصادية تؤثر على الدخل القومي وقيمة العملة.

* وضعت الهيئات الدولية كمجموعة العمل المالي (FATF) ولجنة بازل للرقابة المصرفية إطارا معياريا شاملا للحد من جريمة غسيل الأموال، وترتكز على مبدأ اعرف عميلك (KYC)، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، والاحتفاظ بالسجلات.

* تفتقر الجزائر إلى الالتزام الكامل بالتوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي، إذ كشف تقييم عام 2012 أن درجة الالتزام الإجمالية لم تتجاوز 30.39%، وهو ما يكشف عن ضرورة إصلاحات في المنظومة التشريعية والمؤسسية.

❖ النتائج التطبيقية:

*أثبت الاختبار الإحصائي (نموذج الانحدار الخطي) وجود أثر إيجابي ومعنوي للرقابة المصرفية على الحدّ من غسيل الأموال في بنك التنمية المحلية، حيث بلغت قيمة t المحسوبة 4.049 بمستوى دلالة 0.000، وهو أقل من الحد المقبول 0.05.

*بلغ معامل الارتباط R قيمة 0.441، مما يدل على وجود ارتباط طردي موجب بين المتغيرين، في حين أفادت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.194$ بأن الرقابة المصرفية تفسّر 19.4% من التباين في متغير الحد من غسيل الأموال، فيما يعود الباقي (80.6%) إلى عوامل أخرى من بينها التشريعات العقابية والتعاون الدولي والتكنولوجيا المالية.

*حصل بُعد الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة على أعلى متوسط حسابي (4.66)، يليه بُعد تطبيق مبدأ اعرف عميلك بمتوسط (4.44)، مما يؤكد أن هذين الإجراءين يمثلان الركيزتين الأساسيتين في منظومة الوقاية من غسيل الأموال داخل البنك.

*كشفت الدراسة عن بعض القصور في مجال التحقق من المصادر الحقيقية لأموال العملاء الذين يجرون معاملات مالية كبيرة أو غير اعتيادية، إذ سجّل هذا البُعد أدنى متوسط حسابي (3.97).

*يعتمد بنك التنمية المحلية على منظومة رقابية متكاملة تشمل: نظام تصنيف المخاطر (AML Scoring)، والقائمة السوداء الداخلية، والنظام المعلوماتي SAB، ومديرية الامتثال، مما يجعله في توافق مع متطلبات القانون 01-05 ومعايير بازل وتوصيات FATF.

*تتوافق نتائج الدراسة مع ما توصل إليه الباحثون في الدراسات السابقة من أن الرقابة المصرفية الفعّالة تساهم بشكل ملموس في تقليص فرص غسيل الأموال، وإن كانت لا تكفي وحدها لمكافحة هذه الظاهرة بصورة شاملة.

ب. تقييم فعالية الإطار التشريعي في مكافحة غسيل الأموال

شهدت الجزائر تطورا في منظومتها التشريعية الخاصة بمكافحة غسيل الأموال من خلال إصدار وتحديث العديد من النصوص القانونية والتنظيمية، بدءاً من القانون رقم 05-01، ثم النظام رقم 03-24، و القانون رقم 10-25 والتعليم رقم 04-26. ويعكس هذا التطور حرص المشرّع الجزائري على تعزيز الإطار القانوني لمكافحة غسيل الأموال والتكيف مع المعايير الدولية ومتطلبات الحوكمة المالية.

❖ مؤشرات فعالية الإطار التشريعي:

من خلال ما توصلنا إليه في هذه الدراسة، يمكن رصد جملة من المؤشرات التي تدل على فعالية هذا الإطار؛ إذ تبين أن بنك التنمية المحلية يلتزم فعليا بتطبيق ماجاء به القانون 05-01، حيث سجل بعد الإبالغ عن المعاملات المشبوهة أعلى متوسط حسابي بلغ 4.66، وهو ما يعكس ترسيخ ثقافة الإخطار القانوني لدى موظفي البنك. كما جاء تطبيق مبدأ اعرف عميلك (KYC) في المرتبة الثانية بمتوسط 4.44، مما يؤكد أن التعليم رقم 04-26 وجدت صدى إيجابي في الممارسة الميدانية. فضلا عن ذلك، أسهم الإطار المؤسسي المتمثل في خلية معالجة الاستعلام المالي (CTRF) ومديرية الامتثال والنظام المعلوماتي SAB في ترجمة النصوص القانونية إلى آليات تشغيلية فعلية.

❖ حدود الفعالية التشريعية:

إن هذه الصورة الإيجابية لا تخلو من تحفظات جوهرية تفرضها نتائج التحليل الإحصائي. فقد أثبت نموذج الانحدار الخطي البسيط أن الرقابة المصرفية بوصفها الأداة التنفيذية للإطار التشريعي لا تُفسّر سوى 19.4% من التباين في ظاهرة غسيل الأموال ($R^2=0.194$)، في حين يعود الجزء الأكبر (80.6%) إلى عوامل أخرى كالتشريعات العقابية والتعاون الدولي والتطور التكنولوجي. وهذا يعني بوضوح أن النص القانوني المتطور، مهما بلغت جودته، لا يُفضي وحده إلى فعالية رقابية حقيقية ما لم تصاحبه آليات تطبيقية صارمة.

وقد كشفت الدراسة الميدانية عن جملة من الثغرات التنفيذية التي تحدّ من الفعالية الفعلية لهذه النصوص؛ أبرزها القصور في التحقق من المصادر الحقيقية لأموال العملاء غير الاعتيادية الذي سجل أدنى متوسط حسابي (3.97)، وضعف التعامل مع ظاهرة الحسابات الراكدة التي تنشط فجأة (3.07)، وهي ثغرات ذات طابع تنفيذي لا تشريعي، مما يدل على أن الإشكال لا يكمن في النص بل في تحويله إلى ممارسة يومية داخل المؤسسات المصرفية.

انطلاقا مما سبق، يمكننا القول إن فعالية الإطار التشريعي الجزائري تبقى فعالية نسبية؛ فهو يوفر المرجعية القانونية السليمة ويؤسس الامتثال، غير أن تحوّلَه إلى أثر ميداني ملموس يستلزم ثلاثة شروط متكاملة: الإسراع في إصدار المراسيم التطبيقية التفصيلية للقانون 25-10 حتى لا يبقى نص نظري، وتفعيل المرسوم رقم 23-429 المتعلق

بالمستفيدين الحقيقيين على مستوى الفروع المصرفية كافة، وكذا الاستثمار الحقيقي في تدريب الكوادر البشرية على مستجدات التعلّيمية 2026-04 التي تم إصدارها مؤخرًا، إن توفر هذه الشروط هو الكفيل وحده بتحويل النص التشريعي المتطور إلى منظومة رقابية قادرة على مجاراة أساليب غسيل الأموال المتجددة وصون استقرار الجهاز المصرفي الجزائري.

ج. المقترحات :

في ضوء نتائج الدراسة وما توصلنا إليه من استنتاجات، نقدم في مايلي مجموعة من المقترحات :

* تعزيز صلاحيات خلية معالجة الاستعلام المالي (CTRF) ومنحها قدرات تحقيقية وملاحقة ذاتية بدلا من الاكتفاء بتلقي الإخطارات، مما يرفع من فاعليتها في الكشف عن الجرائم المالية.

* الإسراع في استكمال التصديق على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وتفعيل آليات التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات وتتبع الأصول المهربة.

* تعميق تطبيق النهج القائم على المخاطر (Based Approach-Risk) في جميع مراحل العلاقة مع العملاء، بما يشمل تعزيز إجراءات العناية الواجبة المعززة تجاه العملاء ذوي المخاطر المرتفعة (PPEs/PEPs).

* الاستثمار في تطوير أنظمة المراقبة الآلية للمعاملات باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، بهدف الكشف المبكر عن الأنماط المشبوهة وتقليل الاعتماد على الإبلاغ اليدوي.

* توسيع تطبيق نظام التحقق الإلكتروني من الهوية (E-KYC) ليشمل جميع الفروع والخدمات الرقمية، مما يرفع من درجة الدقة في التحقق من هويات العملاء ويختصر الوقت والتكاليف.

* تكثيف برامج التدريب والتوعية المستمرة لجميع موظفي البنك، لا سيما أولئك المعنيين بمكافحة غسيل الأموال، مع ضمان التحديث الدوري لمحتوى هذه البرامج لمواكبة التطورات التشريعية والتكنولوجية.

* مراجعة وتفعيل آليات مراقبة الحسابات الراكدة التي تنشط فجأة بمعاملات كبيرة، باعتبارها من أبرز مؤشرات الخطر المرتبطة بعمليات غسيل الأموال.

* تعزيز قنوات التواصل والتنسيق بين بنك الجزائر واللجنة المصرفية والبنوك التجارية، من خلال تبادل المعلومات الرقابية وتوحيد المعايير التطبيقية للوقاية من غسيل الأموال.

*ضرورة تكييف الأنظمة المعلوماتية لبنك التنمية المحلية مع متطلبات التعليم رقم 04-2026، خاصة فيما يتعلق بالتصنيف الآلي للمخاطر وتحديث بيانات الزبائن بصفة دورية.

د. آفاق الدراسة:

- تفتح هذه الدراسة آفاقا بحثية واسعة للمزيد من البحث والتعمق أكثر في هذا المجال، يمكن توضيحها فيما يلي:
- *دراسة أثر التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية (FinTech) على فجوات الرقابة المصرفية ومخاطر غسيل الأموال في البيئة الرقمية، مع التركيز على العملات الرقمية المشفرة وآليات مكافحة توظيفها.
- *إجراء دراسة مقارنة بين عدة بنوك جزائرية (عامة وخاصة وإسلامية) لتقييم مدى التباين في مستويات الالتزام بمعايير مكافحة غسيل الأموال وتحديد أفضل الممارسات القابلة للتعميم.
- *البحث في أثر تطبيق الذكاء الاصطناعي على فعالية كشف المعاملات المشبوهة في البنوك الجزائرية، وتقييم إمكانية تبني هذه الأدوات في ظل البنية التحتية التقنية الراهنة.
- *دراسة تحليلية للمهن غير المالية الخاضعة لواجب الإبلاغ (كالمحامين والمحاسبين والوسطاء العقاريين) ومدى تطبيقها لمتطلبات مكافحة غسيل الأموال في الجزائر، باعتبارها الحلقة الأضعف في منظومة الرقابة.
- *إجراء دراسة كمية تشمل عينة أكبر من العاملين في البنوك الجزائرية على المستوى الوطني، بهدف التحقق من قابلية تعميم نتائج هذه الدراسة وتعزيز صدقها.
- ختاما، تبقى الرقابة المصرفية ومكافحة غسيل الأموال من المواضيع المهمة التي تستدعي الاهتمام المستمر، نظرا لتطور أساليب الجريمة المالية من جهة، وتنامي متطلبات الاندماج في المنظومة المالية الدولية من جهة أخرى. والجزائر، مثلها مثل باقي الدول، تستدعي رفع مستوى أدائها الرقابي وتحديث منظومتها التشريعية بصفة مستمرة حتى تكون من الدول الفاعلة في مكافحة الجريمة المالية المنظمة وحماية استقرارها المالي والنقدي واقتصادها الوطني.

قائمة المراجع

1. مراجع باللغة العربية

لـ القوانين

*الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2023). قانون رقم 23-09 مؤرخ في 21 جوان 2023، يتعلق بالنقد والصرف. الجريدة الرسمية، 43.

* قانون رقم 05-01 مؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير 2005، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

*قانون العقوبات الجزائري المعدل والمتمم بالقانون رقم 24-06 مؤرخ في 19 شوال عام 1445 الموافق 28 أبريل سنة 2024. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

*الأمر الرئاسي رقم 96-22 المؤرخ في 09 جويلية 1996، المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، المعدل والمتمم بالأمر 03-11. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

*قانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004، المعدل والمتمم لقانون العقوبات (المواد 389 مكرر إلى 389 مكرر 07) المتعلقة بتجريم عمليات تبييض الأموال. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

*قانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

*قانون رقم 06-22 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006، المعدل والمتمم للأمر 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية (المادة 06). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

*قانون رقم 25-10 المؤرخ في 24 جويلية 2025، يعدل ويتمم القانون رقم 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

*المرسوم التنفيذي رقم 02-127، المتعلق بإنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي (CTRF) وتنظيمها وعملها. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

*المرسوم التنفيذي رقم 06-05، يحدد شكل الإخطار بالشبهة ونموذجه ومحتواه ووصل سلامته. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

*المرسوم التنفيذي رقم 15-153، يحدد الحد المطبق على عمليات الدفع التي يجب أن تتم بوسائل الدفع الكتابية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

*المرسوم التنفيذي رقم 20-398، يتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لتقييم مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

*المرسوم التنفيذي رقم 22-36، يحدد مهام خلية معالجة الاستعلام المالي وتنظيمها وسيرها. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

*المرسوم التنفيذي رقم 23-50، يتضمن إنشاء لجنة عملياتية لتنسيق سياسات وعمليات مكافحة تبييض الأموال. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

*المرسوم التنفيذي رقم 23-429، المتعلق بالسجل العمومي للمستفيدين الحقيقيين من الأشخاص المعنوية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

*المرسوم التنفيذي رقم 23-430، يحدد شروط وكيفية ممارسة سلطات الضبط والرقابة والإشراف. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

*المرسوم التنفيذي رقم 24-242، يحدد شروط وضع وتنفيذ برامج الرقابة الداخلية من طرف الخاضعين. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

*المرسوم التنفيذي رقم 25-101، المتعلق بإجراءات التجميد و/أو حجز الأموال في إطار الوقاية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

*المرسوم التنفيذي رقم 25-102، يحدد تشكيلة لجنة متابعة العقوبات الدولية المستهدفة وتنظيمها وسيرها. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

*بنك الجزائر. (2005). النظام رقم 05-05 المؤرخ في 15 ديسمبر 2005، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال ومكافحتها. بنك الجزائر.

*بنك الجزائر. (2023). التعليم رقم 01 لسنة 2023، المتعلقة بالتزامات الخاضعين في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. بنك الجزائر.

* بنك الجزائر. (2024). النظام رقم 03-24، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. بنك الجزائر.

* بنك الجزائر. (2026). التعلية رقم 04 لسنة 2026، تطبيقاً لأحكام النظام رقم 03-24، تحدد إجراءات معرفة الزبائن (KYC) المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية. بنك الجزائر.

لـ الكتب

* أحمد علي طيبة، (2024). الرقابة المصرفية على عمليات غسل الأموال (دراسة مقارنة) (المجلد 1)، بغداد، مكتبة الدجلة للنشر والتوزيع.

* أروى فايز الفاعوري وإيناس محمد قطيشات (2002). جريمة غسل الأموال المدلول العام والطبيعة القانونية (دراسة مقارنة)، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.

* الخضير محسن، (2003). الأموال الظاهرة، الأسباب، العلاج (ط1)، القاهرة، مجموعة النيل العربية.

* العريان محمد علي، (2009). عمليات غسل الأموال وآليات مكافحتها، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة العربية.

* أنيسة عطية سليم قنديل، (2013). الاستبانة كأداة بحث علمي. الجامعة الإسلامية، غزة.

* عامر قنديلجي وإيمان السامرائي، (2009). البحث العلمي الكمي والنوعي (المجلد 1)، دار اليازوري، قطر.

* عرفة عبد الوهاب، (2003). الشامل في جريمة غسل الأموال. الإسكندرية، المكتب الفني للموسوعات القانونية.

* لطرش طاهر، (2007)، تقنيات البنوك، الجزائر، (ط6)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

لـ المقالات

* العربي مداح، (2024). جريمة تبييض الأموال ودور خلية معالجة الاستعلام المالي في الكشف عنها. مجلة القانون والمجتمع، المجلد 12 (العدد 01).

* باسل أحمد علي، ومساعدة، أكرم، (2025). الأدوات التشريعية لمواجهة جرائم غسل الأموال: دراسة مقارنة، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 10 (العدد 02).

* خلوفي خدوجة، ولوبي فريدة، (2017). أركان جريمة تبييض الأموال في التشريع الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2 (العدد 8).

- *بوجحفة رشيدة، (2019). جهود الدول العربية في مكافحة تبييض الأموال في ظل الاتفاقيات الدولية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 04 (العدد 02).
- *سامح عبد السلام مصطفى، (2023). الجوانب القانونية لإجراءات "اعرف عميلك (KYC)" في المصارف المركزية، المجلة الدولية للقانون، المجلد 12 (العدد 04).
- *الهواري شعبان محمد، وناجي عبد السلام محمد منصور، (2021). عمليات غسيل الأموال وآثارها على الاقتصاد القومي. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد 07 (العدد 11).
- *رحال عادل، وخوني رابح، (2021). دور الرقابة المصرفية في الحد من المخاطر المرتبطة بتبييض الأموال، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 07 (العدد 01).
- *أبومويس غسان، (2021). مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. سلسلة دراسات صندوق النقد العربي، (العدد 76).
- *طاشور كنزة، وبن الشيخ نبيلة، (2025). الرقابة المصرفية على جريمة تبييض الأموال كآلية للوقاية. مجلة الحقوق والعلوم القانونية، المجلد 15 (العدد 01).
- *لعويجي عبد القادر، وبن عيسى نبيل، (2021). آليات مكافحة جريمة تبييض الأموال في ظل التشريع الجزائري والاتفاقيات الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10 (العدد 03).
- *الشوري لواء عبد الحميد، (2020). الآثار الاقتصادية لغسل الأموال وطرق مكافحتها. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 50 (العدد 02).
- *طرشي محمد، وبوفليح نبيل، (2017). الرقابة المصرفية وسبل تطويرها وفقاً لمعايير لجنة بازل. مجلة الباحث، المجلد 17 (العدد 01).
- *راضي نور الهدى عبد الكاظم، (2019). أساليب الرقابة المصرفية الحديثة وأثرها في استقرار النظام المالي. مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 14 (العدد 47).
- *شعار ياسمين يحيى إبراهيم، وكريكو فريال، (2025). الإخطار بالشبهة كآلية للتعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال. مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 16 (العدد 02).
- *بالقسم محسن، (2023). المنهج الكمي والكيفي في الدراسات الاجتماعية النظرية والممارسة. مجلة التكامل في بحوث العلوم الاجتماعية والرياضية، المجلد 7، (العدد 1).

لـ المذكرات والأطروحات

*جلاليلة عبد الجليل، (2019)، آليات الرقابة المصرفية على الصيرفة الإلكترونية في ظل معايير لجنة بازل. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

*شيخ عبد الحق، (2010)، الرقابة على البنوك التجارية في ظل التحرر المالي. مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

*ختير فريدة، (2017). الرقابة المصرفية في الجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة ونظام "بازل". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان.

*عماييرة رائد طه، (2017). مكافحة غسل الأموال في التشريع الفلسطيني: دراسة مقارنة. أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الحسن الثاني، المغرب.

*طالب رحمة، وفرحي ميسون، (2024). الأحكام المستحدثة في قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما. مذكرة ماجستير، جامعة قلمة.

*بعزيز سعيد، (2019). تفعيل الرقابة المصرفية في الجزائر كآلية لتحقيق الاستقرار المالي. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بسكرة.

*غزلان سعيد، (2016). دور البنوك في مواجهة غسيل الأموال: دراسة حالة الجزائر والمنظمات الدولية. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1.

*شاكر حمزة، (2022). دور أصحاب الودائع في الرقابة على المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية مقارنة. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الوادي.

*يخلف عبد الرزاق، (2012). متطلبات بناء نظام فعال لمكافحة تبييض الأموال في ظل عولمة الأسواق المالية. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3.

المواقع الإلكترونية

*صندوق النقد الدولي. (2023). مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تم الاسترجاع في 05 فيفري 2026 من

الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي. <https://www.imf.org>

*بنك الجزائر، (2022). الموقع الرسمي <https://www.bank-of-algeria.dz>.

*الغامدي بدر، (2026). منهجية البحث كيف تختار المنهج الكمي أو النوعي أو المختلط.

<https://share.google/geYdFdNOFg057fcXP>.

*IFAC. (2021) Anti-money laundering. <https://www.ifac.org>.

*Basel.(2026). https://www.bis.org/bcbs/organ_and_gov.htm.

* Nomma law firm.(n.d). <https://share.google/eAfMnRLa988UL1GdU>.

2.المراجع باللغات الأجنبية

*Al-Suwaid Noura Ahmed, & Nobane Haitham. (2021). Anti- Money Laundering and anti- terrorism financing. 24.

*BDL. (2024). Rapport de gestion.

* Banque, d'algerie. (2026). *Instruction n° 04-2026 du 30 avril 2026 fixant les dispositifs de connaissance du client (KYC) applicables aux banques, aux établissements financiers et aux services financiers d'Algérie Poste*. Alger: Banque d'Algérie. Alger: Banque d'algerie.

*Basel. (2024). *Core Principles for effective Banking supervision*. bank for international settlements.

*Chatain Pierre-Laurent , & willebois Bokkerink. (2009). *Fit and proper test the financial sector : A comparative study*. World Bank Group.

* FATF. (2021). *International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism and Proliferation: The FATF Recommendations (Updated October 2021)*. FRANCE: Financial Action Task Force.

* FATF. (2025). *the fatf recommendation international standards on combating money laundering and the financing of terrorism and proliferation*. FATF.

*GHOZI, A. (2022). The urgency of electronic know your customer (E-KYC). 7.

* Hennani rachida. (2015). *De Bale 1 à Bale 3:Les principales avancées des accords prudentiels pour un système financier plus résilient*. Université de Montpellier.

*Pallant Julie. (2010). *SPSS Survival Manual (4th ed.)*. Open University Press.

*Saunders Mark n.k, Lewis & Adrian Thornhill, (2023). Research Methods for Business Students. Pearson.

* United Nations Convention. (1988). *Final Act Of The United nations conference for the adoption of a convention against illicit traffic in narcotic drugs and psychotropic substances*. UNATED NATIONS: united nations.

* Valvi Elissavet-Anna. (2023). The role of legal and regulatory framework against money launderning. 26. Retrieved february 2026.

الملاحق

المدرسة الوطنية العليا للمناجمت - القليعة -

قسم مناجمت المنظمات

تخصص : الحوكمة والوقاية من الفساد ومكافحته

الاستبيان

في إطار القيام بإعداد مذكرة تخرج ماستر تخصص الحوكمة والوقاية من الفساد ومكافحته، وذلك تحت عنوان: "أثر الرقابة المصرفية في الحد من ظاهرة غسيل الأموال". نهدف من خلال هذه الدراسة الميدانية إلى التعرف على مدى فعالية آليات الرقابة المصرفية في الحد من عمليات غسل الأموال داخل المؤسسات المالية و المصرفية. لذا نرجو منكم التكرم بالإجابة على هذا الاستبيان بكل دقة وموضوعية، علماً بأن إجاباتكم ستستخدم لأغراض أكاديمية فقط، وستعالج بإحصائية سرية تامة، ولن يتم نشر أي معلومات شخصية أو بيانات فردية. شاكرين لكم حسن تعاونكم وتفهمكم. .

تم الاجابة بوضع اشارة X

المحور الأول: الرقابة المصرفية

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	العبارات
					1 يتم تطبيق مبدأ اعرف عميلك (KYC) بشكل صارم وفعال قبل فتح أي حساب أو بدء علاقة عمل.
					2 يتم التحقق من المصادر الحقيقية لأموال العملاء الذين يجرون عمليات مالية كبيرة أو غير اعتيادية.

					3	يتم ابلاغ خلية معالجة الاستعلام المالي (CTRF) فوراً عن أي معاملات مالية مشبوهة.
					4	يتم التحديث الدوري لأنظمة المعلومات المصرفية لمواكبة الأساليب التكنولوجية الحديثة في غسل الأموال.
					5	توجد وحدة أو شخص معين داخل البنك مسؤول عن متابعة التقارير المتعلقة بغسل الأموال.
					6	تتم عمليات التفتيش المفاجئة للفروع البنكية بانتظام.
					7	يطبق البنك معايير بازل لرقابة داخلية تتسم بالدقة العالية في كافة ممارسات البنك.
					8	تتوفر قنوات اتصال فعالة بين البنك والبنك المركزي لتبادل المعلومات الرقابية.
					9	يلتزم البنك بالاحتفاظ بسجلات العمليات المالية والوثائق لمدة 5 سنوات على الأقل (وفق القانون 05-01)

المحور الثاني: غسل الأموال

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	العبارات	
					1 إن تدريب العاملين على التطورات التشريعية والمعايير الدولية يُشكّل الركيزة الأساسية في الحد من فرص غسل الأموال.	
					2 موظفي البنك على دراية بمراحل غسل الأموال (التوظيف، التمويه، الإدماج)	
					3 تساهم إجراءات الرقابة المصرفية الحالية في منع استغلال البنوك كقنوات رئيسية للقيام بعمليات غسل الأموال.	
					4 أسلوب "تجزئة الودائع الصغيرة (Smurfing)" لتجنب حد الإبلاغ هو أسلوب شائع في القطاع المصرفي.	

					5	توجد أنظمة فعالة لإدارة المخاطر لتحديد ما إذا كان المستفيد الحقيقي من "الأشخاص المعرضين سياسياً" (PEPs)
					6	ارتفاع وتيرة الحسابات الراكدة التي تنشط فجأة لغسل الأموال نتيجة لضعف الرقابة المصرفية.
					7	أسهمت توصيات مجموعة العمل المالي (fatf/Gafi) في تحسين أداء البنك في مجال مكافحة غسل الأموال
					8	تتأثر وتيرة عمليات غسيل الأموال بشكل مباشر بمستوى صرامة الرقابة المصرفية

المحور الثالث : البيانات الديموغرافية

المؤهل العلمي : ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ دكتوراه

المنصب الوظيفي : ☐ رئيس مصلحة ☐ رئيس قسم ☐ موظف

الخبرة المهنية : ☐ أقل من 5 سنوات ☐ 5 إلى 10 سنوات

☐ 10 إلى 15 سنة ☐ أكبر من 15 سنة

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	70	100,0
	Exclue ^a	0	,0
	Total	70	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,766	17

درجة الموافقة

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
KYC عميلك اعرف مبدأ تطبيق يتم او حساب أي فتح قبل وفعال صارم بشكل عمل علاقة في البدء	70	1	5	4,41	,970
لاموال الحقيقية المصادر من التحقق يتم كبيرة مالية عمليات يجرون الذين العملاء اعتيادية غير او	70	2	5	3,97	1,035
المالي الاستعلام معالجة خلية ابلاغ يتم مشبوهة مالية معاملات اي عن CTRF	70	2	5	4,66	,634
المعلومات لأنظمة الدوري التحديث يتم التكنولوجيا الاساليب لمواكبة المصرفية الاموال غسيل في الحديثة	70	2	5	4,13	,779
البنك داخل معين شخص أو وحدة توجد المتعلقة التقارير متابعة عن مسؤول الاموال يغسل	70	2	5	4,29	,640
للفروع المفاجئة التفتيش عمليات تتم بانتظام البنكية	70	2	5	4,26	,716
تتسم داخلية رقابة معايير البنك يطبق ممارساته كافة في العالية بالدقة	70	4	5	4,53	,503
البنك بين فعالة اتصال قنوات تتوفر المعلومات لتبادل المركزي والبنك الرقابية	70	1	5	4,21	,815
العمليات بسجلات بالاحتفاظ البنك يلتزم الأقل على سنوات 5 لمدة والوثائق المالية (05-01 القانون وفق)	70	2	5	4,30	,645
التطورات على العاملين تدريب إن الركيزة يُشكل الدولية والمعايير التشريعية غسيل فرص من الحد في الأساسية الاموال	70	2	5	3,86	1,243

غسيل بمراحل دراية على البنك موظفي (التمويه،الإدماج التوظيف،) الأموال	70	2	5	3,57	1,098
الحالية المصرفية الرقابة إجراءات تساهم رئيسية كقنوات البنوك استغلال منع في الأموال غسيل بعمليات للقيام	70	2	5	3,96	,859
"الصغيرة الودائع تجزئة" أسلوب هو الإبلاغ حد لتجنب (Smurfing) المصرفي القطاع في شائع أسلوب	70	1	5	3,43	1,187
فعالة تقنية أدوات SAB نظام يوفر بالأشخاص المتعلقة المخاطر لتحديد (PEPs) سياسيا المعرضين	70	2	5	4,04	,875
التي الراكدة الحسابات وتيرة ارتفاع لضعف نتيجة الأموال لغسل فجأة تنشيط المصرفية الرقابة	70	1	5	3,07	1,344
المالي العمل مجموعة توصيات أسهمت في البنك أداء تحسين في (fatf/Gafi) الأموال غسل مكافحة مجال	70	2	5	4,36	,762
بشكل الأموال غسيل عمليات وتيرة تتأثر المصرفية الرقابة صرامة بمستوى مباشر	70	1	5	4,11	,971
N valide (liste)	70				

التوزيع الطبيعي

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	Ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
Axe2	,091	70	,200*	,958	70	,021
Axe3	,092	70	,200*	,974	70	,147

*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

a. Correction de signification de Lilliefors

Récapitulatif de traitement des observations

	Valide		Observations Manquant		Total	
	N	Pourcentage	N	Pourcentage	N	Pourcentage
Axe2	70	100,0%	0	0,0%	70	100,0%
Axe3	70	100,0%	0	0,0%	70	100,0%

Descriptives

			Statistiques	Erreur standard
Axe2	Moyenne		4,3063	,04862
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	4,2094	
		Borne supérieure	4,4033	
	Moyenne tronquée à 5 %		4,3210	
	Médiane		4,3333	
	Variance		,165	
	Ecart type		,40679	
	Minimum		3,00	
	Maximum		5,00	
	Plage		2,00	

Axe3	Plage interquartile		,58	
	Asymétrie		-,460	,287
	Kurtosis		,662	,566
	Moyenne		3,8000	,07083
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	3,6587	
		Borne supérieure	3,9413	
	Moyenne tronquée à 5 %		3,7897	
	Médiane		3,8750	
	Variance		,351	
	Ecart type		,59260	
	Minimum		2,63	
	Maximum		5,00	
	Plage		2,38	
	Plage interquartile		,81	
	Asymétrie		,168	,287
	Kurtosis		-,713	,566

اختبار فرضية الدراسة

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,441 ^a	,194	,182	,536	1,540

a. Prédicteurs : (Constante), Axe2

b. Variable dépendante : Axe3

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	4,706	1	4,706	16,391	,000 ^b
	de Student	19,525	68	,287		
	Total	24,231	69			

a. Variable dépendante : الأموال غسيل من الحد

b. Prédicteurs : (Constante), المصرفية الرقابة

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	B	Erreur standard			
	المصرفية الرقابة	1,035	,686		1,509	,136
		,642	,159	,441	4,049	,000

a. Variable dépendante : الأموال غسيل من الحد